جوزيف أبو خليل

لبنان وسوريا

مشقة الأخوة



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
بيروت - لبنان
ص.ب - ٨٣٧٥
هاتف: ٨٦٢٤٣١ - ٨٦٥٤٠٧
تلكس - ٢٢٦٦١
فاكس - ٠٠٣٥٧٩٥٢٢١٠٧
بناية ابو هادي شارع جان دارك - بيروت



التوزيع في لبنان وسوريا - مكتبة بيسان - ص ب: ٥٢٦١ - ١٣
هاتف: ٨٠٢٣٨٩ - ٨٦٥١٢٦

الطبعة الثانية

١٩٩١م - ١٤١١هـ

صمّم الغلاف: جورج سيرياو

مقدمة

بين لبنان وسوريا «سوء تفاهم» عمره عمر «البلدين التوأمين».

ومن يقول العكس لا يكون صادقاً.

أو بالاصح، ليس القول المعاكس إلا للتستير على سوء التفاهم أو لترطيب الاجواء المشحونة أحياناً، أو لأن اللياقة أحياناً أخرى تقضي بقوله.

والحقيقة هي أن العلاقة بين البلدين كانت دائماً محكومة بانعدام الثقة. هذا منذ تأسيس الدولتين. وقليلة جداً هي الفترات التي لم تكن فيها هذه العلاقة متوترة. وقد بلغ التوتر مرات كثيرة حد القطيعة... القطيعة السياسية والاقتصادية والانسانية أيضاً. فأقفلت الحدود مرات، وحيل دون تنقل الاشخاص مرات، وتعطلت وسائل التبادل مرّات حتى ليصح القول أن نوعاً من الحرب الباردة كانت دائماً بين البلدين، هذا النسق الجديد والحديث عن الحروب في عصرنا يستعاض فيها عن المدافع بتبادل المضايقات على أنواعها.

وعلى رغم الروابط الطبيعية والمصالح المشتركة أو المتداخلة القائمة بينهما، فقلّما كان البلدان متفقين ومتفاهمين، كأن هناك ما هو أهم من هذه الروابط وأكثر عمقاً وأبلغ تأثيراً، يعطلها ويحكم ببطلانها.

وإذا صحّ أن ثمة تبدّلاً ملحوظاً قد طرأ في الآونة الأخيرة على هذه الحال، سواء كان على مستوى الحكم في البلدين أو على مستوى أهلهما، إلاّ أن ذلك لم يتم في صورة طبيعية.

وهي سوريا التي صنعت هذا التبدّل، بتدخلها الواسع في الأزمة اللبنانية، ولم يكن للبنان فيه أي شأن تقريباً، الأمر الذي أضفى عليه طابع الهيمنة أو ما يعادلها. وقد فعلت سوريا ذلك من موقع انعدام الثقة لا من عكسه. فأزالت العديد من العوائق التي تعترض التضامن بين البلدين الا العائق النفسي الذي تضاعف بدلاً من أن يزول. حتى ليكاد لبنان يمشي في ما تقتضيه الروابط بين البلدين مرغماً لا مختاراً. وهي حال إذا لم يتم تداركها وتدارك آثارها على المدى البعيد أدت الى انتكاسة في المستقبل لا تحمد

عقباها. وقد تكون الفائدة الأهم مما صنعته سوريا من هذا القبيل هو التحدّي الذي يشكله تدخلها في أزمة لبنان للعقل اللبناني لكي يستفيق على هذا الصعيد، وللارادة اللبنانية لكي تقوم بها عليها من هذا القبيل.

فمن الطبيعي، حينما تكون سوريا هي التي تحاول، ومن جانب واحد، تصحيح العلاقة بين البلدين، أن يبدو الأمر تدخلاً في شؤون لبنان الداخلية ونزوعاً الى الهيمنة. وهذا، بلا ريب، يترك أثراً في نفوس اللبنانيين لا بدّ من أن يكبر وينمو مع الأيام، وكلّما نما وكبر أحسّت سوريا بالحاجة الى المزيد من التدخل، المباشر وغير المباشر.

وكلّما تدّخلت، قوي الرفض لتدخّلها في نفوس اللبنانيين واستحال نقمة. وليس سرّاً أن من اللبنانيين من صار رافضاً وناقماً لكنّه يحاذر التعبير عن رفضه ونقمته لألف سبب وسبب. لكن منهم أيضاً من يطرح المسألة على نفسه من زاوية أخرى ويسأل: أي علاقة يجب أن تقوم بين البلدين، ولماذا كانت هذه العلاقة دائماً متوترة وغير مستقرة، ولماذا الثقة بينهما مفقودة وكيف السبيل لاعفاء سوريا من مهمة آخذة شكل تدخل وهيمنة.

وهي أسئلة لم تطرح، بعد، كما ينبغي أن تطرح. ولا أجوبة عنها، بالتالي، كما ينبغي أن تكون الأجوبة، عادة، على الاسئلة ذات الطابع المصيري.

وغني عن القول أن مسألة العلاقة بين سوريا ولبنان مسألة ذات طابع مصيري، تؤكد ذلك الاثمان الباهظة التي دفعها لبنان بسبب سوء هذه العلاقة.

وقد تكون سوريا أيضاً دفعت أثماناً مماثلة لكن قدرتها على الدفع كانت أكبر.

بكلام آخر، المسألة قد تكون مسألة لبنانية أكثر مما هي سورية لأن لبنان لا يستطيع التعايش معها فيما سوريا قد تستطيع، وتستطيع أيضاً بما لها من حجم وقدرات، ان تمنع المسألة من التأثير سلباً على مصالحها، وربما هي لهذا السبب تركت لبنان سنوات يفتش عن حلّ لها، وربما أيضا لأن أي حلّ تطرحه سوريا سيكون، في نظر اللبنانيين، انتقاصاً من استقلال بلدهم وسيادته. فماذا لو كانت خصوصية العلاقة بين البلدين تعني، حكماً، أن ثمة قدراً من الاستقلال يجب أن يضحّى به في عصربطلت

الاستقلالات فيه أن تكون استقلالات مطلقة، والحدود السياسية حدوداً مغلقة؟! وماذا أيضاً لو كانت سوريا تعتبر نفسها مؤتمنة على الدعوة الوحدوية ولا تعترف بالكيانات السياسية القائمة في إطار «سوريا التاريخية» إلاّ بصفتها كيانات مؤقتة أو مرحلية لا بدّ من أن تعود فتتوحّد في يوم من الايام؟!

يقابل ذلك خوف مفرط عند اللبنانيين على استقلال بلدهم، وخصوصاً عند المسيحيين من أبنائه الذين من أجلهم كان لبنان السيد المستقل.

إن مشكلة العلاقة بين البلدين تضرب بجذورها في هذه الاعماق.

وفي هذه الاعماق تكتشف الحلول لها والعلاجات. وهي، بالتأكيد، ليست مشكلة مستعصية أو مستحيلة متى أُحسن طرحها وأُزيل عنها ما علق بها من أوهام.

إن خصوصية العلاقة بين البلدين إنما هي من خصوصية الكيان اللبناني بالذات. فكيف لا تكون هذه العلاقة مميزة؟!

وإذا كان لبنان ــ لبنان الكبير طبعاً ــ قد أُنشىء ليكون ضمانة للمسيحيين... وإذا كان سبب وجوده كدولة مستقلة هو فقط هذا السبب، فدلالة على أن بينه وبين محيطه، وخصوصاً بينه وبين سوريا، روابط ومصالح متشابكة ومشتركة لا يلغيها الاستقلال اللبناني كما لايجوز أن يكون لاغياً لها. حتى ليصح القول ان لولا هذا السبب لما كان من ضرورة للدولة اللبنانية المستقلة، ولكان الحاقها بدولة أخرى مجاورة هو الأجدى والاكثر انطباقاً على الواقع الجغرافي والتاريخي. ان دولة لا مبّرر لوجودها هي عبء على محيطها وعلى السلام الاقليمي والدولي.

أجل، إن وضع لبنان الخاص والمتميز نفسه يقضي بعلاقة له خاصة ومتميزة مع سوريا تحفظ له خصائصه طبعاً ولكن أيضاً تحفظ ما بين البلدين من روابط هي ملازمة لوجودهما.

وهذه حال نادرة، وفريدة ربما، في تاريخ العلاقات الدولية.

وفرادتها هي من فرادة الكيان اللبناني بالذات. وقد كان على اللبنانيين، وعلى المسيحيين منهم خصوصاً، أن يستنبطوا هم الأسس لهذه العلاقة والقواعد، لا أن يتركوا سوريا تحدّدها من منظورها هي. فهم المعنيون بها في الدرجة الاولى، وهم الأدرى كيف

يجب أن تكون، أو كيف يمكن أن تكون. وليس وارداً أن تكون كما أي علاقة بين أي بلدين.

إن الخطأ الذي وقع فيه اللبنانيون، أو بعضهم على الأقل، في هذا المجال هو التصوّر أن لا شيء أبداً يميز العلاقة بين «البلدين التوأمين» عن أي علاقة ثنائية أخرى، أو أن سوريا، بالنسبة إليهم والى بلدهم، هي مثل أي بلد آخر. فلا واقع الحال يجيز ذلك، ولا سوريا نفسها تسلّم به. . . ولا تجارب سابقة في العلاقات الدولية يقتدى بها، ولا نماذج يؤخذ عنها، وليس أمام اللبنانيين إلا أن يفتشوا هم عن هذه العلاقة النموذجية. و «الوطن النموذجي» يقتضي علاقة له نموذجية مع سوريا.

وقد تكون التجارب الشخصية في هذا المجال ذات فائدة في البحث عن هذا النموذج، أو على الأقل في التعرف على خصوصية العلاقة بين البلدين وتحديدها. وفي هذا الاطار تأتي هذه المحاولة التي هي خلاصة تجربة من هذه التجارب لا مشروع حلّ.

إني من الذين نشأوا وتربّوا على أقصى الحرص على استقلال لبنان عن سوريا باعتبار أن سوريا ذات «مطامع توسعية» أو ذات أغراض لا تتفق أبداً مع هذا الاستقلال.

بل إني من الذين ولدوا وعاشوا في أجواء التوتر الدائم في العلاقة بين البلدين، وتأثروا بها، وبنوا عليها أيضاً المستقبل والمصير، الى حدّ أن التقرّب من سوريا كان عندي نقصاً في الوطنية والابتعاد عنها فضيلة. فما الذي تغيّر كي أتغيّر أنا واصبح عكس ما كنت عليه تقريباً من هذا القبيل على مدى عقود طويلة من السنين؟

بدأ ذلك عندي في منتصف الثمانينات وقد قضت به الضرورات، ولم يكن مجانياً، أو عفوياً، أو متجرداً. بل انها المعاناة التي حملتني على التساؤل، معاناة ظروف الحرب وأثقالها وآلامها، إضافة طبعاً الى مشاعر الخوف والذعر تنتابني، في أوقات الفلتان المدفعي، مثل كل اللبنانيين. أما من نهاية لهذا الليل؟ سؤال كان على أفواه كل اللبنانيين، مع هذا الفارق عندي، وهو أنّ عليّ ألاّ أكتفي بالتساؤل، بحكم مسؤولياتي الحزبية والمهنية، بل أن اردّ أيضاً وأجيب.

وهكذا رأيتني أفتش عن باب للفرج من خلال سوريا، وعلى أساس أن لبنان

يتنفس من خلال باب من الابواب الثلاثة: سوريا، أو اسرائيل، أو البحر. فقلت في نفسي: « إن اسرائيل انسحبت وهي على أهبة إقفال الباب علينا، والبحر أو اميركا والغرب عامة، مُغلق أو يكاد، فلم يبق إلاّ الباب السوري نتنفس من خلاله».

وتساءلت: «لماذا نرى الانفتاح على اسرائيل. مثلاً، ضرورة أو فضيلة والعيب كلّه في الانفتاح على سوريا والسوريين»؟! (1)

أجل، هكذا بدأت القصة عندي، أي من صلب المعاناة، الأمر الذي جعلني اتساءل أيضاً، أكثر من مرّة، إذا لم أكن في ما أفعله متأثراً بالضغوط السورية التي قد لا تكون بريئة. فماذا، مثلاً، لو كنت كمن ينزل عند مطالب سوريا من بلدي، وشروطها وسياستها، فقط تأثراً بالفلتان الأمني والمدفعي... أو ماذا لو كنت قد أصبحت ممن يشترون الأمن باغلى ثمن أو ممن يطلبون السلم بأي ثمن؟؟

والحال أن ظروف تلك الأيام كانت من أقسى الظروف على لبنان وأهله، وعلى المسيحيين خصوصاً من جرّاء الكوارث المتلاحقة، سواء كان في «حرب الجبل» أو في «حرب شرق صيدا»

ولا أبرّىء نفسي من التأثر بهذه الظروف.

ولا أدّعي أيضاً أن ما خلصت اليه هو الحقيقة، بل انني مازلت حتى الساعة أقول: ما أصعب الوصول الى الحقيقة! أو ليست الحقيقة أن تقال؟ وما الذي يؤكد أن ما أقوله ينطبق على الحقيقة، أو أنّ ما أراه بعيني هو الحقيقة... وماذا لو كانت الرؤية عندي مضطربة أو أعمت بصيرتي حاجة، فاذا الوهم يصبح عندي حقيقة والحقيقة وهماً؟!

وهذا لا يعني أنني لست مقتنعاً كفاية بما خلصت اليه على صعيد العلاقات اللبنانية ـ السورية. العكس هو الصحيح. غير أنّني لا أريد أن أنفي تأثري بالظروف الصعبة والمستحيلة التي عشناها في لبنان، فربما كانت ظروفاً مصطنعة ومفتعلة لحملنا على القبول بما لا يجوز أن نقبل به، وربما أيضاً كانت كلّياً أو جزئياً من صنع أيدينا أو نتيجة خلل في العلاقة مع سوريا نتحملّ مسؤوليته ومسؤولية تصحيحه في آن.

في أي حال، لنفتش عما إذا كان هناك من خلل، ولنحّدده إذا كان، ولنعّين

وسائل تصحيحه. فعلى هذا النحو نعرف الحقيقة.

***

«العلاقة بين لبنان وسوريا يجب أن تسوّى».

هكذا بدأت عندي مقاربة الموضوع، وكان ذلك في عزّ المراهنة على اسرائيل كسند لنا في مقاومة الوجود الفلسطيني المسلّح، الذي بلغ، في وقت من الاوقات، درجة الهيمنة الكاملة على البلد، وعلى السلطة اللبنانية وقرارها السياسي.

وكنت ممن يقولون إنها ليست شطارة ولا هو دليل ذكاء أن تستمّر العلاقة مع سوريا علاقة حذر متبادل وتحديّات متبادلة. كما ليست بطولة أن نتنكّب دور المقاومة الدائمة للتدخل السوري في شؤون لبنان، أو أن ندّعي الصلابة في الوقوف ضدّ ما نراه نزعة توسعية لدى سوريا. فمتى تنتهي هذه المقاومة، وهل نقضي العمر نقاوم، ونعترض، ونحمل السلّم بالعرض، ونلجأ الى السلاح أيضاً وفي بعض الاحيان؟

وكنت أقول أيضاً: إن كلّ البطولة هو أن نصنع علاقة ثابتة ومستقّرة بين البلدين. غير أنني لم أكن أعرف كيف، ولا من أين نبدأ.

أو بالأصح كنت أرى المسألة من زاوية مبسطة، كالقول مثلاً بأفضل علاقة، ولكن من ضمن السيادة الكاملة والاحترام المتبادل!

وربما لأن المراهنة على الدعم الاسرائيلي لم تكن، بعد، قد اكتملت، وبانت نتائجها، ظلّت المسألة عندي في حدود التمّني وبعض الاتصالات المتقطعة مع الجانب السوري. وأشير، هنا، الى أن هذه الاتصالات لم تنقطع، حتى في عزّ الاجتياح الاسرائيلي وحصار بيروت. وأذكر أننا مرتين على الأقل، زرنا دمشق إبان هذا الحصار؛ النائب جورج سعادة، المحامي كريم بقرادوني، وأنا، موفدين من قبل الشيخ بشير الجميل، تأكيداً على أن التبدّل الذي طرأ على ميزان القوى، بفعل التدخل العسكري الاسرائيلي، لا يغنينا عن التفاهم مع سوريا.

وكان وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدّام يستقبلنا بكل مظاهر الودّ والترحاب. ولعّله كان يقدّر امتناعنا عن تجاهل سوريا في ظرف بدت فيه اسرائيل منتصرة وكفتنا نحن في ميزان القوى الداخلي هي الراجحة. والحقيقة أن قصدنا كان

تأمين كل شروط الفوز في انتخابات رئاسة الجمهورية. وبدلاً من أن تكون دمشق معترضة على ترشيح بشير الجميل للرئاسة الاولى، تكون، على الأقل، غير معترضة. والخلاصة أن مقاربتي لموضوع العلاقات اللبنانية ـ السورية كانت في المنطلق، ضمن هذه الحدود لا تتخطاها الى السؤال: كيف، ولماذا، وما هي طبيعة هذه العلاقات ومن ضمن أي تصوّر يجب أن تكون.

ملاحظة ثانية في هذا المجال هي أنني كنت لا أزال أنظر الى المسألة من زاوية فئوية، ومن خلال نظرة الى لبنان مشوشة وعلى قدر محترم من التناقض.

صحيح أنني كنت ممن آمنوا وبشروا بلبنان وطن مسيحيين ومسلمين، ولكن من ضمن النظام السياسي القائم، وفي صورة أدق من ضمن التوزيع القائم، منذ الاستقلال، للسلطة والصلاحيات، وكنت لا أزال أرى أن رئيس الجمهورية يجب أن يظلّ مارونياً، وبالصلاحيات نفسها المعمول بها. وفوق هذا كلّه كنت ممن يخوضون معركة الصراع من أجل السلطة، لا بصفتي الشخصية طبعاً، بل بصفتي الحزبية، ومن أجل أن يكون بشير الجميل هو الرئيس العتيد.

وكنت أرى التفاهم مع سوريا في هذه الزاوية وكذلك التحالف معها، والعلاقة بين البلدين أيضاً.

فقط في مرحلة لاحقة ستستقيم هذه النظرة بعض الشيء ويصبح التفاهم المنشود عندي تفاهماً مارونياً ـ سورياً، ولكن ليس، كما كان في العام ١٩٧٦ أي تفاهماً تكتيكياً الغرض منه تصحيح الخلل في ميزان القوى الداخلي، بل تفاهماً يرمي الى تصحيح الخلل في العلاقة بين البلدين.

وفي أي حال، بقيت أنظر الى المسألة من خلال إيماني المسيحي الماروني، ومن خلال حرصي، بالتالي، على الحضور المسيحي في لبنان، الذي هو مثل الحضور الاسلامي، شرط وجود هذا الوطن. ولعلي في هذه المحاولة لا أتوّجه الى المسلمين بقدر ما أتوّجه الى المسيحيين، والى العقل الماروني بالذات. فهذا العقل، في نظري، هو المسؤول، لا فقط عن تصحيح العلاقة بين المسيحيين والمسلمين، بل أيضا عن تصحيح العلاقة الأخرى الأهم والاكبر والأوسع نطاقاً: علاقة لبنان بسوريا.

ويبدأ ذلك عندي من حيث بدأته أنا، أي من حيث الاقتناع الكامل، لا فقط بضرورة تصحيح هذه العلاقة بل أيضاً بامكان تصحيحها. فالقول انها مسألة مستحيلة، أو ان العلّة في سوريا، قول يدحضه التطوّر الذي طرأ على العلاقات الدولية، وخصوصاً على علاقة الشرق بالغرب التي لم تكن أقلّ توتراً أو أقلّ حدّة من التوتر في العلاقة بين سوريا ولبنان.

وليس معقولاً أن يحدث ما يحدث من تقارب بين الشعوب في هذا العصر، ومن مصالحات بعد حروب وعداوات تاريخية، ولا تكون هناك مصالحة بين السوريين واللبنانيين، وعلاقة مميزة، وتعاون وتضامن في كل نواحي الحياة، وتحالف أيضاً في السّراء والضّراء. وهل ما بين لبنان وسوريا من سوء تفاهم هو أهم وأشدّ تعقيداً من «سوء التفاهم» الذي كان قائماً بين مصر واسرائيل مثلاً؟!

تتفاهم مصر واسرائيل، ولبنان وسوريا لا يتفاهمان.

يتصالح «العالم الاشتراكي» مع «العالم الحر» ولبنان وسوريا لا يتصالحان.

فهل هذا معقول؟!

وقد ثبت أن الحروب لا تحلّ أي مشكلة من مشكلات البشرية ولا تسوّي أي خلاف أو نزاع بين شعبين.

وفي أي حال، هلاّ سألناأنفسنا لماذا سوء التفاهم الدائم بين سوريا ولبنان، وما هي أسبابه، هل هذه الاسباب هي فقط في سوريا، تحتكرها وتحتكر العيوب كلّها أمّا لبنان فبريء طاهر من أي عيب؟

وهكذا رأيتني أسأل نفسي على هذا النحو، لا بالنيابة عن لبنان واللبنانيين ولا بالنيابة عن المسيحيين، والموارنة منهم، بل بوصفي أحد هؤلاء، وأعرف بالطبع، كيف يفكرون، وبماذا يشعرون، ولماذا يقابلون التعاطي مع سوريا بالحذر. وقد كانت مشاعري مشاعرهم، ومخاوفي مخاوفهم الى حدّ الاستعانة على سوريا بالشيطان!

وأنا فوق هذا كلّه، أفاخر بدور الموارنة والمسيحيين عموماً في كينونة لبنان، وفي دفاعهم عنه دائماً، لكنني، وفي الوقت عينه، أعتبرهم مسؤولين عن ديمومته وطناً سيداً مستقلاً، وبالتالي، عن نجاحه كمشروع قابل للحياة والبقاء. وقد رأيت أن استمرار

العلاقة المتوترة بين لبنان وسوريا ليس دليل نجاح، فضلاً عن أن مقاومة «الخطر السوري ـ ان صحّ ان سوريا تشكل خطراً على لبنان ـ لا تكون بالحذر وحده، ولا بالعداء الدائم طبعاً، ولا بحرب تدوم مائة عام.

والحال أن هذه «المقاومة» تتواصل منذ سبعين عاماً تقريباً، أي منذ تأسيس البلدين ولكن من دون أن تحقق أي تقدّم بل على العكس من ذلك زادت الأمور تفاقماً. وليس أدلّ على ذلك من اقدام سوريا على ضبط هذه الأمور بنفسها. إن حضورها العسكري والسياسي في لبنان انما هو لهذا الغرض. إذ حينما يقصّر لبنان عن حماية أمنها، بل عن حماية أمنه بالذات، لا ترى هي مفرّاً من التدخل في صورة مباشرة. وليس مستغرباً في هذه الحال أن يرتدي هذا التدخل طابع الهيمنة أو الوصاية وما اليهما.

ولن يستقيم الاستقلال اللبناني حتى تستقيم العلاقات اللبنانية ـ السورية.

وهكذا ارتسمت عندي هذه الصورة: إن أفضل دفاع عن الاستقلال اللبناني هو في تصحيح العلاقة بين البلدين. والبطولة الحقة هي في تصحيح هذه العلاقة، أو في استنباط نسق جديد لهذه العلاقة تنتفي فيه أسباب الحذر المتبادل، ويكون في الوقت عينه ضمانة لكل من يسأل عن ضمانة لاستقلال لبنان وجوهر وجوده.

طبعاً، العلاقة في تعريفها هي بين أثنين... بين شخصين أو شعبين أو دولتين. وهي تبنى بجهد الجانبين لا بجهد أحدهما منفرداً... وكذلك تصحيح هذه العلاقة، وتطويرها، وتوطيدها أيضاً.

وليس من جانب واحد يصار الى تصحيح العلاقة بين لبنان وسوريا. ولا غنى عن الحوار بين المسؤولين فيهما، أو عن التفاوض، أو عن البحث المشترك. غير أنني وبالنظر الى خصوصية لبنان، وخصوصية أي علاقة له مع سوريا، ما زلت أرى أن ثمة عودة الى الذات يجب أن تسبق الحوار والتفاوض والبحث المشترك.

بكلام آخر، قبل أن نسأل السوريين ما هي مآخذهم على لبنان وأهله، يجب أن نسأل أنفسنا نحن اللبنانيين، ونحن الموارنة خصوصاً، ما هي أخطاؤنا أو أين كان الخطأ والصواب في ما فعلناه منذ سبعين عاماً حتى الساعة، وأين الخلل في ما فعلناه وكيف يكون تصحيحه وتصويب الخطى والرماية.

فالمسألة، في الأساس، مسألة ثقة مفقودة. وخير مدخل الى استرداد ثقة الآخر، أو للايحاء اليه بالثقة، هو الاعتراف بالخطأ، أو على الاقل الاعتراف بالمتغيرات الحاصلة، وبالحقائق الجديدة. وهل صحيح أن لبنان لا يزال كما كان قبل سبعين عاماً؟ وهل صحيح أيضاً أن العالم لا يزال كما كان قبل الصعود الى القمر؟!

مثل هذه المراجعة لم تتمّ، بعد، ولا تجرأ عليها أحد. كأنّ هناك ما يشبه الاصرار على أن لا أخطاء أبداً في مسيرة عمرها عمر لبنان، أو كأنّ لبنان لم يتغير أبداً، ولا العالم تغيّر، ولا اسرائيل كانت، ولا كانت حرب لبنان نفسها، ولا حرب الخليج، ولا أعلنت الشيوعية إفلاسها، ولا تراجع الاتحاد السوفييتي عن عدائه للغرب ودوله، ولا توحدت المانيا، ولا كانت كل الثورات والانقلابات التي تتوالى منذ عقود من السنين في الشرق العربي... ولا سوريا نفسها قد انقلبت على نفسها مرّات، ولا كان هذا الاجماع على أن النظام العالمي الموروث عن الحربين الكونيتين قد تخطّاه الزمن فاقتضى البحث عن البديل!

وإذا قيل أن ثمة أخطاء تمّ التراجع عنها، وتمّ الاعتراف بمتغيّرات عديدة، كما تمّ أيضاً بعض التغيير في النظام السياسي وبعض التعديل في الدستور، وبوشر أيضاً بالتفاوض حول العلاقة مع سوريا، إلا أن هذا كله لم يكن إلاّ بالاكراه وفي أعقاب حروب داخلية وهزائم وانكسارات تعدّ بالعشرات. وما من تغيير كان نتيجة مبادرة ذاتية مبنية على مراجعة ونقد ذاتي أو على اعتراف تلقائي بالاخطاء والمتغيّرات.

فاحزابنا السياسية ـ وأخصّ بالذكر هنا الاحزاب المسيحية أو التي التزمت الدفاع عن الوجود المسيحي الحر ـ لم تتغيّر أبداً ولا تغيّرت برامجها ـ إن صحّ أن برامجها برامج ـ فضلاً عن أنّها قلّما تتجرّأ على ممارسة النقد الذاتي أو على الاعتراف بأنّها في وقت من الاوقات مثلاً قد أساءت التقدير فوجب تصحيح الخطى والرماية. فهي دائماً على حق بل تفاخر أيضاً بانها ثابتة على مواقفها لا تحيد عنها ولا تتراجع!

فمن أين الثقة في هذه الحال؟

وإذا لم نعترف بأن ثمة خروجاً، أو على الأقل بعض الانحراف، عن المنطلقات التي قام عليها لبنان الحديث، وبأننا لم نكن أمناء كفاية لهذه المنطلقات، فكيف تستعاد الثقة، أو بالأصح كيف لا تلجأ سوريا، بالتخصيص، الى التدخل مباشرة في

الشؤون اللبنانية الداخلية لكي ترتاح وتطمئن؟!

وهذا لا يعني أبداً أن سوريا طاهرة نقية من أي عيب، ومتفانية في خدمة لبنان وأهله ولا تطلب أي مقابل. والتركيز على أخطائنا هنا نحن اللبنانيين لا يعني أن سوريا ليست مسؤولة أبداً عن التردّي في العلاقة بين البلدين، أو أن اضطرابها هي المتواصل لم يكن سبباً رئيساً من أسباب الاضطراب والتوتر في هذه العلاقة، بل من أسباب اضطراب لبنان بالذات.

غير أن البحث عن الثقة المفقودة بين الشعبين أو بين الحكومتين، أو بين القيادات اللبنانية والقيادات السورية، يبدأ بالعودة الى الذات نسألها عن الخطأ والصواب في أعمالنا ومواقفنا.

فكثيرة هي الانتقادات التي نوجهها الى سوريا. وفي اعتقادي أننا لم نقصّر أبداً في وصف العيوب في المواقف السورية التي باتت معروفة ومشهورة. لكنّ العيوب في مواقفنا هي التي تحتاج الى أعلان، ووصف لها وتحديد.

وفي أي حال، وبصرف النظر عمن كان من البلدين مسؤولاً عن سوء التفاهم الدائم بينهما، إن قراءة جديدة لتاريخ العلاقة بينهما وللاحداث المتلاحقة منذ تأسيسهما، هي ضرورية ولا بدّ منها، سواء كان لتصحيح الخطى، أو للمضي فيها. ولن نخسر شيئاً إذا اعترفنا باخطائنا، مثلاً، وظلّت سوريا في أخطائها لا تتراجع ولا تعتدل. ولنكن البادئين في أحياء الثقة. فهكذا تبنى الثقة بين الافراد والشعوب. وهكذا كان اعلان إنهاء الحرب بين الجبّارين الدوليين، عندما بادر مسؤول سوفييتي كبير وصارح زميله الاميركي قائلاً: لقد قررنا حرمانكم العدو الذي تعادون وتحاربون. وكان ذلك بداية الحوار والتفاوض، وأول مدماك في النظام العالمي الجديد. فللارادة السلام شأن كبير في العلائق الدولية، وللصدق أيضاً فعل المكيافيلية وأكثر.

بلّونة ـ ١٥ اذار ١٩٩١

جوزف أبو خليل.

الفصل الاول
القطيعة والإنفصال

أوّل ما نلاحظه من مراجعة تاريخ العلاقة بين البلدين والدولتين، هو أن هذه العلاقة بدأت ممتازة و «مميزة» أيضاً، لكنّها راحت تسوء تدريجاً حتى وصلت أحياناً الى حدّ القطيعة وإقفال الحدود والحرب الباردة.

وقليلون هم اللبنانيون الذين يعرفون، اليوم، أو يتذكرون، ان استقلال كل من البلدين قد تمّ من خلال تنسيق كامل في السياسة الخارجية، العربية والدولية، ومن خلال ما يشبه الوحدة الاقتصادية المتمثلة في الوحدة الجمركية الكاملة والوحدة النقدية أو العملة الواحدةولم يكن أي من البلدين يشعر أن استقلاله منقوص ومعتدى عليه أو أن سيادته ليست كاملة.

كان التعاون بين الحكومتين على أشده، وكانت الاجتماعات بين أركانهما، وبين رئيسي البلدين، متواصلة متلاحقة. وكان التشاور بينهما، سواء في بيروت أو في شتورة أو في دمشق، يسبق كل موقف أو قرار تتخذه الحكومتان في الشؤون العربية والدولية. هكذا كان الأمر في موضوع فلسطين، وفي موضوع الجلاء والتعاطي، بعده، مع فرنسا، وفي موضوع الاحلاف في المنطقة، وفي مواجهة مشاريع التوحيد والضمّ والالحاق التي راجت بعد الحرب العالمية الثانية. فلم تتفرّد أي من الحكومتين في أي موقف أو قرار على هذه الاصعدة، ولا كان لأي منهما موقف مختلف عن الأخرى سواء كان في جامعة الدول العربية أو في منظمة الامم المتحدة.

مثل على ذلك، اتفقت الحكومتان في ١٧/ ١٢/ ٤٣، بعد اجتماع مشترك لاركانهما في دمشق، على أن «يكون التمثيل الخارجي بين البلدين مشتركاً في حال تعذر وجود ممثل لكل منهما» في بلد من البلدان. (٢)

مثل آخر: عندما أذاع الملك عبد الله، عاهل المملكة الاردنية الهاشمية، بيانه المشهور، في ٤/٨/ ١٩٤٧ (٣)، داعياً فيه الى مشروع سوريا الكبرى، ردّ عليه الرئيسان اللبناني والسوري، إثر اجتماع لهما في قصر بيت الدين، في ٢٨/ ٨/ ١٩٤٧، ببيان يعلنان فيه «استغرابهما» لبيان الملك الاردني و «استنكارهما لتدخله في شؤون جمهوريتي

سوريا ولبنان وتعرّضه لنظام الحكم فيهما ومخالفته في ذلك ميثاق جامعة الدول العربية ومبادىء القانون الدولي» . (٤)

ومن النماذج عن كيفية التعامل بين الحكومتين في تلك الأيام ما يرويه الرئيس بشارة الخوري عن زيارته لتركيا عام ١٩٤٦ وقد كانت هذه الزيارة، في نظره، ضرورية لتسوية مسألة اللبنانيين المهاجرين الذين أعطتهم معاهدة لوزان حق اختيار الجنسية اللبنانية في خلال سنتين لكنّهم لم يستعملوا هذا الحق في المهلة المحّددة. فظلوا «أتراكاً» في نظر القانون الدولي، إضافة الى مسألة أملاك اللبنانيين في تركيا وأملاك الاتراك في لبنان التي ظلّت معلّقة وتحت الحراسة القانونية في كلا البلدين.

لكنّ هذه الزيارة كانت تشكل أيضاً إساءة الى سوريا التي لم تكن قد أبلّت بعد من ذيول الحاق لواء الاسكندرونة بتركيا. فماذا لو جاءت تركيا، مستفيدة من المناسبة، تطرح على الرئيس اللبناني مشروع معاهدة صداقة يدخل في إطارها حلّ المسألتين المشار اليهما آنفاً؟!

يقول الشيخ بشارة هنا: «ولا يخفى أن هذه المعاهدة تسيء حتماً الى الدول العربية عامة والى جارتنا سوريا خاصة، ولكن رفضها يسيء أيضاً الى مضيفنا بعد الحفاوة البالغة التي استقبلنا بها، وبعد التأكيدات التي بذلت لنا عن احترام تركيا لاستقلالنا وسيادتنا. . . وفكرت قليلاً، وكأنَّ الله ألهمني الجواب للتخلّص، فالتفت بكل هدوء نحو رئيس الوزارة التركية وقلت له والابتسامة تعلو شفتي: سأقص على دولتكم نبذة حدثت في يوم ترشحت لرئاسة الجمهورية في أيلول ١٩٤٣ عسانا نجد جواباً لما تفضلتم به من عرض معاهدة صداقة هي من أعز أمانينا. وتابعت حديثي: أثناء حملة ذلك الترشيح طلبت من نائب صديق لي أن يقترع لي فأجاب: إذا أصررت علي الآن فأنا مستعد أن أعطيك صوتي حالاً غير أنه يكون منفرداً وأخشى أن يبقى منفرداً، أما إذا أمهلتني بعض الوقت أتيتك بصوتي وصوت تسعة من زملائي نواب منطقتي فأمهلته وكان لي ما أراد واردت، فضج الحاضرون بالضحك وفهموا المغزى المقصود وأجمعنا على أن نصرف النظر عن المعاهدة ونكتفي ببروتوكول خاص بالمسألتين المعلقتين. (٥)

وللشيخ بشارة الخوري أيضاً هذا الوصف للعلاقة التي كانت بينه وبين الرئيس السوري شكري القوتلي بمناسبة مؤتمر الذروة العربي في أنشاص (مصر) عام ١٩٤٦

حينما يقول: «كنت وشكري بك القوتلي كأننا شخص واحد: تفكيرنا واحد، واتجاهنا واحد، والإنعكاسات واحدة سواء أفي المفاوضات أم في الاجتماعات يستأنس واحدنا بالآخر». (٦)

تلك بعض النماذج عن التعاون ودرجة التنسيق الذي كان قائماً بين البلدين على صعيد العلاقات الخارجية.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد كان البلدان يشكلان «منطقة جمركية واحدة تنتقل البضائع ضمنها بحرية كاملة ومن دون أية ضريبة أو رسم جمركي».

وكان النقد واحداً أيضاً.

فثمة اتفاق عقد بين الحكومتين في الأول من تشرين الاول عام ١٩٤٣ يعّرف المصالح المشتركة بين البلدين بـ «المصالح التي كانت تدار من قبل المندوبية العامة لفرنسا في الشرق» ويقسم هذه المصالح الى قسمين: القسم الأول ما يجب أن تستمر إدارته مشتركة، كمصالح الجمارك ومراقبة الشركات ذات الامتياز والتي تشمل منطقة عملها أراضي الدولتين، ومراقبة إدارة حصر الدخان (التبغ والتنباك). والقسم الثاني يشمل ما يجب أن تترك إدارته لكل من الحكومتين ضمن اراضيها، كمصلحة البارود ومصلحة حماية الملكية الصناعية والتجارية والفنية والادبية والموسيقية، ومصلحة الاشغال العامة، وإدارة البرق والبريد، ودار الاثار والدفاع السلبي، والأمن العام وحراسة أموال الاعداء... وكل مصلحة أخرى لم تعّين في القسم الاول.

وتنفيذاً لهذا الاتفاق تم إنشاء «المجلس الاعلى» لادارة المصالح المشتركة من ثلاثة ممثلين لكل من البلدين، على أن يزاول عمله ستة أشهر في بيروت وستة أشهر في دمشق. ومن ضمن أعماله الرئيسة إدارة الجمارك التي ظلّت واحدة. (٧)

والمهم في هذا الاتفاق هو التحديد الذي يحمله لـ «المصالح المشتركة» بين سوريا ولبنان بعد نيلهما الاستقلال. فالعهد الانتدابي الفرنسي كان يوحّد بينهما من هذا القبيل على رغم اعترافه النظري باستقلالهما، ويدير شؤونهما الاقتصادية والمالية كوحدة إقتصادية كاملة. ولعلّ خالد العظم، بطل الانفصال، لم يخطىء حينما راح يبرّىء نفسه من خطيئة إنهاء الوحدة الجمركية عام ١٩٥٠ بقوله: «عندما جلا الترك عن

البلادالعربية في أواخر ۱۹۱۸ ودخلت جيوش بريطانيا سوريا يرافقها الجيش العربي الذي كان يرأسه المرحوم فيصل بن الحسين، كما دخلت جيوش فرنسا لبنان، كانت البلاد العربية بمجموعها وحدة اقتصادية كاملة باعتبارها امبراطورية عثمانية، بما فيها الجزء من الجمهورية اللبنانية الحالية الذي كان يسمّى متصرفية جبل لبنان. فمع أن هذا الجزء الذي كان يتألف من أقضية زحلة وكسروان والمتن، ما عدا بيروت وطرابلس الشام وعكار وصيدا وصور والبقاع وبعلبك، كان متمتعاً باستقلال ذاتي، إلا أنه كان داخلاً ضمن نطاق الوحدة الاقتصادية والمالية العثمانية».

ويضيف أن عندما جاء الانتداب الفرنسي «استمّر سوريا ولبنان مشمولين بالوحدة الإقتصادية الكاملة الى أن انفصمت هذه الرابطة من قبل الحكومات التي انبثقت عنها إثر تمتع سوريا ولبنان باستقلالهما الفعلي في ١٩٤٣. فعقد ممثلو البلدين الاتفاق المسمّى باتفاق تشرين الاول ١٩٤٣ الذي أوجد الوحدة الجمركية وفصل سائر المصالح التي كانت موحدة تحت إدارة الفرنسيين... وهكذا يتضح أن الذي فصم عرى الوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان لم يكن كاتب هذه السطور، بل الحكومتان اللتان وقعتا على اتفاق أول تشرين الاول ١٩٤٣. فهاتان الحكومتان، أو بالاحرى سعد الله الجابري وجميل مردم عن سوريا، ورياض الصلح وسليم تقلا عن لبنان، هم الذين قضوا على الوحدة الاقتصادية التي كانت تشمل سوريا ولبنان منذ مئات السنين، وحصروا علاقتهما المشتركة بالشؤون الجمركية فحسب. أما أنا فقد سعيت لأعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل ذلك التاريخ، لكن رياض الصلح نفسه رفض اقتراحي فاضطرني الى إلغاء الوحدة الجمركية في ١٣ أذار ١٩٥٠» (٨).

وهذا صحيح،

فاتفاق الاول من تشرين الأول ١٩٤٣ جاء مكمّلاً لاستقلال لبنان السياسي، ولاعتراف سوريا بـ «لبنان الكبير» الذي تمّ بالتوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية. وقد ظلّت سوريا تتحفظ على «إعادة الأقضية الاربعة» الى لبنان، وعلى الاعتراف بالجمهورية اللبنانية حتى كان التوافق الذي تحقق في ميثاق ١٩٤٣. فالتوافق بين اللبنانيين، وبالتحديد بين المسيحيين والمسلمين، على إنهاء عهد الانتداب، أنهى الخلاف حول وجود لبنان، من الناقورة الى النهر الكبير، سواء كان بين اللبنانيين

أنفسهم أو بينهم وبين السوريين. وكان لرياض الصلح دور السبق في إقناع رجال الحكم في دمشق عهدذاك بالكف عن إثارة موضوع «الأقضية الاربعة ومدن الساحل» وبالاعتراف بالدولة اللبنانية الجديدة.

ولمّا تحقق الاستقلال الفعلي، وحان موعد تسّلم «المصالح المشتركة» التي كانت تديرها سلطات الانتداب الفرنسي، كان لا بّد من إعادة تحديد هذه «المصالح» على النحو المتفق مع استقلال كل من البلدين. وبدلاً من الوحدة الاقتصادية الكاملة، كانت الوحدة الجمركية إضافة الى بعض المصالح الأخرى الأقل أهمية. أما الباقي فقد أصبح من سلطة كل بلد على حدة.

غير أن هذه الروح الوفاقية التي سادت العلاقة بين البلدين في المنطلق، لم تدم طويلاً. كأنّ «المصالح المشتركة» نفسها قد تغيّرت أو زالت.

فمن جهة، التشابه في النظام السياسي القائم في كل من البلدين زال بزوال عهد «الجمهورية الأولى» في سوريا - إن صحّ القول - حينما وقع الانقلاب الأول في دمشق وعلى يد حسني الزعيم، عام ١٩٤٩، وأنهى فيها الحكم الديموقراطي البرلماني، وحكم «رجال الكتلة الوطنية» من أمثال شكري القوتلي وسعدالله الجابري وجميل مردم.

لقد تغيّر النظام في سوريا، وتغيّر الرجال أيضاً. وإضافة الى زوال التقارب بين النظامين، اللبناني والسوري، زال التقارب الآخر بين رجال الحكم في البلدين. وللعلاقات الشخصية بين زعماء الدول تأثير بالغ على العلاقات بين هذه الدول وشعوبها.

ومن جهة ثانية، المصالح الاقتصادية نفسها بدأت تتضارب وتتناقض، نتيجة سلوك كل من البلدين نهجاً إقتصادياً مختلفاً عن الآخر. فاعتماد لبنان في صورة رئيسةعلى قطاع الخدمات من تجارة وسياحة وعمليات مالية، قابله اعتماد سوري على القطاعات الانتاجية من صناعة وزراعة.

وتمسّك لبنان بمبدأ التجارة الحّرة والباب المفتوح، قابله تمسّك سوري بالحماية الجمركية والحدّ من الاستيراد.

وقد استطاع البلدان الحدّ من تأثير هذه التناقضات الناشئةعلى العلاقة بينهما في

السنوات الاولى، بفضل ما كان بين رجال الحكم فيهما من مودّة وتفهم متبادلين. ويقول خالد العظم هنا في وصفه لهذه المرحلة «إن الرئيس القوتلي كان حريصاً على التفاهم مع لبنان باي شكل كان»[٩] وكان كلّما تعثر التفاهم بين الوزراء المختصين اجتمع الرئيسان الخوري والقوتلي، أو تدخّلا مباشرة لتجاوز سوء التفاهم.

لكن، عندما تغيّر النظام السياسي في سوريا، وحلت دكتاتورية الشخص الواحد مكان الديموقراطية البرلمانية، وتغيّر الرجال أيضاً، قوي شأن التناقضات الناشئة عن الاختلاف في التوجّه الاقتصادي في العلاقة بين البلدين والحكومتين.

وليست مصادفة أن تتم القطيعة، وأن تقدم دمشق على إعلان الانفصال الجمركي بين البلدين، بعد سنة تقريباً على إنقلاب حسني الزعيم. وقد بدأ التمهيد لهذا الانفصال، الذي تمّ في ١٤ أذار ١٩٥٠، منذ أوائل حزيران ١٩٤٩، أي بعد انقضاء أقلّ من شهرين على الإنقلاب المذكور. كأن الاختلاف في المصالح كان ينتظر مثل هذا الانقلاب لكي ينفجر.

ففي الخامس من حزيران ١٩٤٩، وجّه وزير المالية والاقتصاد السوري حسن جبارة مذكرة الى وزير الاقتصاد اللبناني يقترح فيها واحداً من البدائل الثلاثة:

- إما وحدة اقتصادية شاملة،

- وإماً نظام للتبادل بين البلدين قائم على الأسس التالية: تعرفة خارجية موحدة - تبادل الانتاج المحّلي بين البلدين معفى من الرسوم الجمركية - اخضاع البضائع الاجنبية المتبادلة الى الرسم الجمركي العادي تدفعه الحكومة المصدرة إلى الحكومة المستوردة من دون مطالبة الافراد،

- وإمّا تعديل النظام الحالي (نظام المصالح المشتركة) وإيجاد هيئة مشتركة تشرف على الاستيراد والتصدير وتحديد الاستيراد لحماية الانتاج المحلّي والتعادل النقدي بين البلدين.

وينهي الوزير السوري مذكرته بالقول: «وفي حال تعذر الوصول الى حلّ قبل نهاية حزيران الحالي ترى الحكومة السورية نفسها مضطرة للانفراد بسياستها الاقتصادية بما فيها الشؤون النقدية والجمركية». [١٠]

وعلى رغم التسوية التي تمت في ٨ تموز ١٩٤٩، على أثر المذكرة المشار اليها آنفاً، عادت سوريا تخيّر لبنان بين الوحدة الاقتصادية الشاملة، والانفصال. وذلك بموجب مذكرة خالد العظم الشهيرة تاريخ ٧ أذار ١٩٥٠. وكان العظم قد أصبح وزيراً للمالية السورية. وكانت هذه المذكرة، بالفعل، كناية عن إنذار أخير: امّا الوحدة، وإما الانفصال.

ولمّا ردّت الحكومة اللبنانية على هذا «الانذار»، محتجة، ورافضة، بتاريخ ١٠ أذار ١٩٥٠، بمذكرة مطوّلة تناولت فيها تجربة «المصالح المشتركة» من كل وجوهها، أقدمت سوريا على ما كانت تعدّ له العدة منذ أشهر، ألا وهو إعلان الانفصال الجمركي بين البلدين في صورة نهائية، ومن جانب واحد. وكان ذلك في ١٤ أذار ١٩٥٠. (١١)

ولعلّ ما يقوله خالد العظم هنا، تبريراً لدوره في تحقيق هذا الانفصال، ما يلقي الكثير من الضوء على خلفية هذا التوتر الناشىء في العلاقة بين البلدين.

كأنّ بينه وبين رياض الصلح ثأراً قديماً!

فهو لا يذكر رياضاً إلاّ لكي يطعن في صدقه وسلامة قصده، فضلاً عن أنّه يأخذ عليه دائماً إفراطه في العمل على تأكيد الاستقلال اللبناني، الأمر الذي يتنافى - في نظر العظم طبعاً - مع ما عرف به رياض الصلح من التزام بالدعوة الوحدوية!

وليس غريباً أن تكون الحساسيات الشخصية من جملة العوامل التي حملت خالد العظم على الاستفادة من الظروف المستجدّة على مستوى الحكم والنظام في دمشق، ومن وجوده هو على رأس الحكومة السورية الجديدة، عام ١٩٥٠، لحسم الخلاف مع لبنان وحكامه على طريقته الخاصة. ويبدو أن الرجل كان متضايقاً من نجاح رياض الصلح دائماً في تليين الموقف السوري من خلال العلاقة الخاصة التي كانت تربطه بحكام دمشق: القوتلي والجابري ومردم. ويبدو أن العظم كان يأخذ أيضاً على هؤلاء، وخصوصاً على الجابري ومردم، تساهلهم مع لبنان، من خلال تساهلهم مع رياض.

فهو، أولاً، يحّمل هؤلاء، ورياض الصلح طبعاً، «خطيئة» الاتفاق، في الاول من تشرين الاول ١٩٤٣، على حصر «المصالح المشتركة» بين البلدين في الوحدة الجمركية

بعدما كان البلدان وما جاورهما من ولايات تخضع لوحدة اقتصادية شاملة، سواء كان في عهد السلطنة العثمانية أو في عهد الانتداب.

ويقول خالد العظم في هذا الصدد:

«وسعى الجابري ومردم لتحقيق الوحدة الاقتصادية، إلاّ أنّ رياض الصلح رفض ذلك وأصرّ على قصر هذه الوحدة على الشؤون الجمركية. فكان هذا الاتفاق الأبتر الذى جرّ على البلاد السورية المضار الكثيرة».

ويستطرد قائلاً: «وجدير بالأسف موقف رياض السلبي وهو المناضل في سبيل استقلال سوريا ولبنان، والمعارض للسياسة الافرنسية في تفريق لبنان عن سوريا، والمشترك مع زعماء سوريا في جهادهم، كشكري القوتلي وابراهيم هنانو وشكيب ارسلان واحسان وسعدالله الجابري وجميل مردم ولطفي الحفار وفارس الخوري وفخري البارودي وغيرهم، والذي كان عضو الوفد السوري في جنيف وعضو الاحزاب والجمعيات الوطنية التي تألفت في عهد الانتداب الافرنسي مما حمله على الالتجاء الى البلدان الاجنبية. وقد فعل رياض الصلح كل ذلك في سبيل الحصول على استقلال سوريا ـ سوريا الكبرى بما فيها لبنان وشرق الاردن. غير أن هذا الرجل تنازل عن خطته وأصبح زعيم استقلال لبنان منفرداً عن سوريا، في سبيل الحصول على تأييد الاكثرية المارونية. وأمسى في كل مناسبة تتعارض فيها مصالح سوريا ولبنان يعمل جهده لدى رفاقه الاقدمين، متولي الحكم في دمشق، ليؤمن للبنان منافع على حساب سوريا حتى يعطي بذلك دليلاً مستمراً على دفاعه عن حقوق لبنان».

وفي رأي العظم «ان زعيم استقلال لبنان والمجابه الحقيقي للنفوذ الافرنسي كان رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري. فلولا تصلّبه، ولولا كونه مارونياً، لما استطاع رياض الصلح الوقوف في وجه الانتداب الافرنسي ذلك الموقف الشهير. . . ولما استطاع الوقوف في وجه الموالين لفرنسا من الموارنة».

ويخلص خالد العظم الى الحكم على موقف رياض قائلاً: «تلك هي العوامل التي جعلت من رياض الصلح زعيماً لانفصال لبنان عن سوريا. . . أمّا القوتلي والجابري ومردم فإني أجد لهم بعض العذر في مسايرة رياض لأنهم كانو يعرفون رياضاً ويعلمون حق العلم ما هو مجبول عليه من الانتهازية. فهم حسبوا حساباً لامكان تطوّر رياض،

وكان لا بدّ لهم من التكاتف معه في جهودهم لقلع جذور الانتداب الفرنسي. . . وكان رياض، بعقلية التاجر اللبناني، يبيع زملاءه السوريين هذه المؤازرة فيقبض ثمنها منافع مادية لا لنفسه، لكن للبنان».

وهكذا، وكما يقول العظم، «اعترفت سوريا بالحاق الاقضية الاربعة بالجمهورية اللبنانية بتوقيعها ميثاق جامعة الدول العربية الذي نصّ على احترام حدود الدول العربية بحالتها الراهنة، وتساهلت سوريا مع لبنان في حقوقها في المصالح المشتركة». (١٢)

***

وتدخل العلاقة بين البلدين، بعد الانفصال الجمركي، أو بعد اقدام دمشق على إلغاء الوحدة الجمركية ونظام المصالح المشتركة، مرحلة جديدة كان لا بدّ فيها لهذه المصالح من أن تزداد تناقضاً.

فاستقلال كل منهما عن الآخر في ادارة المصالح المذكورة زاد سوريا اعتماداً على نظام الحماية الجمركية والحدّ من الاستيراد، وزاد لبنان، في المقابل، اعتماداً على التجارة الحرّة والباب المفتوح. فماذا لو اقترن الأمر بقدر محترم من التنامي في الحواجز بين البلدين، وبقدر محترم أيضاً من الضغوط وردّات الفعل المتبادلة التي نشأت عن القطيعة نفسها؟

وقد عجزت كل الاتفاقات الاقتصادية والمالية، التي حاولت الحكومات المتلاحقة من خلالها تسوية الأمور، ان تحلّ مكان «نظام المصالح المشتركة»، أو أن تعالج الخلافات والتناقضات التي عجز هذا النظام عن معالجتها. . . أو بكلام آخر لم تكن هذه الاتفاقات البديل المناسب، والانفصال لم يكن أفضل مما سبقه، خصوصا عندما اتجهت سوريا نحو التأميم والاشتراكية والتخطيط الاقتصادي، أو الاقتصاد الموجّه، فيما لبنان يتجه العكس تماماً ويجعل من المبادرة الحرّة في كل المجالات قاعدة لحياته.

وقد كان من الطبيعي، في هذه الحال، أن تزداد العلاقة بين البلدين توتراً.

وإذا كان خالد العظم، بطل القطيعة والانفصال، لم يكن ليرى في الانفصال الجمركي سبباً للتباعد السياسي، فقد كان لرياض الصلح رأي آخر مخالف، يوم صارح العظم بمخاوفه على هذا الصعيد قائلاً: «أخشى من أن يؤدي الأمر الى التجافي في الشؤون السياسية». فأجابه هذا الأخير: «إننا متمسكون بضرورة التفاهم والتماسك بين جميع الاقطار العربية وبأننا مستعدون للتشاور في جميع الشؤون الطارئة والأخذ بما

تقرّره أكثرية الدول العربية». وأضاف: «إننا وإن اختلفنا في الشؤون الاقتصادية فان اتحادنا في الشؤون السياسية العربية وطيد لا يتزعزع». (١٣)

ويبدو أن رياضاً كان يحاول بشتى الطرق، وحتى آخر لحظة، ثني الحكومة السورية عن قرارها بالانفصال، تخوفاً من آثاره السياسية. لكن هموم خالد العظم، كما يبدو كانت من نوع آخر. وفي اشارة له الى سعي رياض الى حمل بعض الدول العربية على التدخل في الأمر، يروي قصة الاجتماع الذي تمّ على هامش اجتماعات جامعة الدول العربية وحضره رئيس الوفد السعودي الامير فيصل السعود، ورياض الصلح لهذا الغرض فيقول: «بدأ الصلح كلامه الذي لم يخرج كعادته عن دائرة العروبة وضرورة تآزر الدول العربية بعضها مع بعض. فأجبته بأننا لسنا في صدد العروبة ولا نحن بحاجة الى تلقي الدروس والعظات في ما يجب عمله للحفاظ على قوة العرب ومستقبلهم، بل نحن في صدد علاقات مالية اقتصادية اردنا جعلها موحدة بيننا وبينكم فرفضتم واشرتم علينا باتخاذ ما نراه لازماً لحفظ متانة نقدنا». (١٤) وهذا ما يحمل المرء على التساؤل إذا لم تكن المصالح المالية الشخصية سبباً أيضاً في أسباب القطيعة والانفصال، سواء كان في سوريا أو في لبنان. فخالد العظم كان قطباً من أقطاب المال والاقتصاد وعلى رأس شركات سورية عدّة. وكان لاصحاب الرساميل في البلدين، ولرجال الاعمال، دور وتأثير في العلاقات الاقتصادية بينهما. وربما كانت القطيعة والخلافات التي سبقتها وأدت اليها من صنع هؤلاء أيضاً، أو الأقل متأثرتين بالمصالح والمطامع الشخصية والرأسمالية.

وفي أي حال، كانت مخاوف رياض الصلح في محلّها. أما تطمينات خالد العظم فلم تكن في محّلها أبداً. ذلك أنّ القطيعة الاقتصادية قد انعكست على العلاقات السياسية وكانت سبباً رئيساً من أسباب التوتر في هذه العلاقات. فلا فصل بين السياسة والاقتصاد. ثم جاءت الانقلابات المتلاحقة في دمشق، على مستوى الحكم والنظام السياسي، لتدلي بدلوها في هذا المجال وتمنع العلاقات اللبنانية ـ السورية من أن تستقرّ على حال.

لقد تلاحقت هذه الانقلابات في صورة مذهلة وفي شكل لم يسبق له مثيل.

فمن انقلاب حسني الزعيم، في آخر اذار من العام ١٩٤٩، على حكم شكري

القوتلي، الى انقلاب سامي الحناوي على انقلاب حسني الزعيم، بعد أربعة شهور، أي في آب من العام نفسه فانقلاب اديب الشيشكلي على انقلاب سامي الحناوي، بعد اقلّ من خمسة شهور، أي في منتصف كانون الاول من العام إياه، يتبعه انقلاب آخر للشيشكلي يقوده، بعد فترة، الى رئاسة الجمهورية،

. . . ثم انقلاب يقوده بعض الضباط على أديب الشيشكلي ويرغمه على الهرب الى لبنان، ففرنسا، فسويسرا.

ويعود شكري القوتلي الى الحكم ورئاسة الجمهورية ليتولّى، لاحقاً، أمر التنازل عن استقلال سوريا للوحدة مع مصر في العام ١٩٥٨، وقد كان ذلك بمثابة انقلاب. لكن هذه الوحدة لم تدم أكثر من اربعين شهراً عندما قام عليها انقلاب آخر في اواخر ايلول ١٩٦١ واعاد الى سوريا كيانها واستقلالها.

وتدخل سوريا، هنا، مرحلة اضطراب داخلي اخرى، وتظلّ حائرة بين الوحدة والانفصال.

وإذا بها، في اوائل نيسان ١٩٦٣ تشكل مع مصر والعراق، دولة اتحادية جديدة ظلّت مجرّد اعلان نيات. فحكم «البعث» نفسه حكم حائر لا يستقرّ على حال. وفي النهاية، انقسم على نفسه واصبح البعث بعثين الواحد يحاول زحزحة الآخر، حتى جاء حافظ الأسد وحسم النزاع بالحركة التصحيحية التي قادها في اواخر العام ١٩٧٠ واوصلته الى السلطة الكاملة في استفتاء ١١ـ١٣ اذار ١٩٧١.

وهكذا ظلّت سوريا، على مدى عقدين كاملينْ من السنين تنتقل من انقلاب الى آخر. وكان كل انقلاب يخلق فجوة في العلاقة مع لبنان ويحدث أزمة. وكان كلّما تفاهم لبنان مع انقلاب فوجىء بآخر لاحق يطلب منه حساباً عن علاقته بالذي سبقه، وخصوصاً أنّ كلّما سقط انقلاب لجأ رجاله أو بعضهم الى لبنان يطلبون الأمن فيه والسلامة، الأمر الذي يفسّر لدى الانقلابيين الجدد تآمراً عليهم أو على الأقل سكوتاً لبنانياً عن التآمر. ولعلّ اغرب وأصعب فترة عرفتها العلاقة بين البلدين من هذا القبيل هي تلك التي شهدت اتحاد سوريا مع مصر ـ ١٩٥٨ ـ في اطار الجمهورية العربية المتحدة ثم انفصالها عنها بعد ثلاث سنوات. فلم يكن سهلاً على لبنان ابداً أن يجاري سوريا في تقلبّها تارة مع الناصرية حتى الذوبان الكامل فيها وطوراً ضدّها حتى العداء

المكشوف والكيد المتبادل. ذلك ان وهج الناصرية في لبنان، في الاوساط الاسلامية، كان، يومئذ، في أعلى درجاته، وبعضه من صنع سوريا نفسها وتدخلها المباشر، فضلاً عن حاجة لبنان الى الاستقرار الداخلي الذي حُرِمَه في احداث ١٩٥٨ الداميةبسبب الخلاف حول الناصرية وبسببها.

غير أن الأهم من كل هذه العوامل التي ناءت بثقلها على العلاقات اللبنانية ـ السورية هو قيام دولة اسرائيل، عام ١٩٤٨، الذي كان اشبه بزلزال.

ولم يكن لبنان، بعد، قد تحصن ذاتياً كفاية ضد حدث مثل هذا الحدث الخطير. ولا العرب كانوا مهيئين له على النحو الذي يجعل اثقاله مشتركة بين دولهم واقطارهم. إذ حينها لا تكون هناك رؤية مشتركة ، واستراتيجية مشتركة كما يقال، تصبح الاستراتيجية استراتيجيات، ولكل دولة تقديرها الخاص وسياستها الخاصة.

ولم يكن سهلاً على البلدين، سوريا ولبنان أن يواجها هذا التحدّي من خطّة واحدة. فلكلّ من البلدين طبيعة تكوينه وظروفه الداخلية، ولكلّ منهما تالياً، تصوّره في تلك الأيام. وربما ايضاً لأن لكلّ منهما الدور الذي تفرضه عليه اوضاعه الخاصة، وهذه حال كل بلد عربي لكن انتفاء وجود أي استراتيجية تجمع بين الادوار المختلفة ـ واختلافها نافع ـ وتنسّق في ما بينها، وتوزّعها على الجبهة الواحدة، جعل من الصراع العربي ـ الاسرائيلي صراعين: صراع مع اسرائيل، وصراع بين الدول العربية نفسها.

هذا من دون أن ننسى الصراعات التقليدية بين العرب أنفسهم... بين بغداد ودمشق، وبين دمشق والقاهرة، وبين القاهرة وبغداد، ناهيك بالصراع الآخر بين الهاشميين والخائفين من امتداد نفوذهم، من بغداد وعمان الى سوريا نفسها. إن معظم الانقلابات التي تقلّبت سوريا في نارها، على مدى عقدين من السنين كانت إمّا لضمّ سوريا الى مشاريع الوحدات والاحلاف التي ترعاها بغداد الهاشمية، وإمّا تمرّداً عليها. فلم يكن لدمشق، بعد، القدرة التي ستأخذها لاحقاً وتصبح بفضلها هي القطب الجاذب لا البلد الخائف على نفسه من الدوران في فلك الآخرين. وستمضي عشرون سنة تقريباً أي من العام ١٩٥٠ حتى العام ١٩٧٠، حتى تبلغ سوريا هذه القدرة، والموقع الثابت لها. أما قبل ذلك فلم تكن لتعرف الاستقرار أبداً ولا الاطمئنان.

فماذا لو ترافق هذا كلّه مع امتداد الصراع الدولي بين الغرب الليبرالي والشرق

الشيوعي الى المنطقة العربية، ومن خلال الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بل من خلال الصراعات العربية ـ العربية نفسها؟!

والحقيقة ان قصة الاحلاف في المنطقة بدأت تطرح في بداية الخمسينات، أي في الفترة التي شهدت اعلان دولة اسرائيل من جهة، واعلان الانفصال الجمركي بين سوريا ولبنان من جهة ثانية. فجاءت هذه القصة بمثابة صب زيت على النار. وقد عانت سوريا منها الأمرّين من خلال موجة الانقلابات التي عصفت بها. وعانى منها لبنان ايضاً قدر معاناة سوريا وأكثر، وإن كان لم يعرف إلا انقلاباً واحداً، هو «الانقلاب الأبيض» المتمثل في استقالة رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري، عام ١٩٥٢، تحت ضغط الشارع الذي لم يعرف ما إذا كان فقط ضغطاً داخلياً كلّه او خارجياً ايضاً في بعض اغراضه واسبابه. لكنّ لبنان عرف فتنة داخلية، هي فتنة ١٩٥٨، التي كانت ايضاً فتنة عربية ـ إن صحّ القول ـ و «فتنة دولية» ايضاً.

فلا العامل العربي، أو عامل الانقسامات العربية، كان غريباً عن تلك الاحداث، ولا العامل الدولي ايضاً.

وفي أي حال، لقد سلك لبنان درباً بالنسبة الى الصراع بين الشرق والغرب هي غير الدرب التي سلكتها سوريا. فكان أقرب الى الغرب منه الى الشرق على رغم تذرّعه بسياسة الحياد بينهما. وكاد في وقت من الاوقات ينساق في سياسة الاحلاف لولا الضغوط التي مورست عليه من سوريا، ومن مصر الناصرية، ومن الاثنتين معاً. فاضافة الى الروابط القديمة التي تشدّه الى الغرب وثقافته، تحت تأثير المسيحيين من ابنائه، كان ايضاً خائفاً على نفسه وعلى نظامه الليبرالي من الشيوعية والاشتراكية على انواعها. وفيما سوريا تتدّرج في الانحياز الى المعسكر الاشتراكي فتختاره حليفاً في الصراع مع اسرائيل، وتختار اشتراكيته، ولو معدّلة، كنظام اقتصادي لها، كان لبنان يتدرّج من جهته في الانحياز الى «العالم الحرّ» والى خططه الرامية الى اقصاء الشيوعية عن المنطقة العربية والشرق اوسطية او الحدّ من توغلها والنجاحات التي حققتها، فكرياً، وسياسياً، واستراتيجياً.

وبالطبع كان لبنان ايضاً اقرب الى الدول العربية المناهضة للشيوعية والاشتراكية منه الى الدول الأخرى.

ولم يكن هذا كلّه إلاّ ليزيد العلاقة بينه وبين سوريا توتراً: فهو ليبرالي التوجّه والنظام السياسي، وسوريا اشتراكية النظام والتوجّه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، اضافة الى كونها «وحدوية» من الأساس ولا تتنازل قيراطاً عما تعتبره ارثاً تاريخياً ورسالة، وهو الوحدة العربية، ومن خلال الوحدة السورية طبعاً.

وفي الصراع العربي ـ الاسرائيلي كان لكلّ من البلدين موقعه المختلف والمتباين عن موقع الآخر. صحيح أن توافقاً عربياً قام في وقت من الاوقات على أن لبنان دولة مساندة لا دولة مواجهة كما هي سوريا. لكن هذا التوافق، وموافقة سوريا نفسها على تصنيف لبنان على هذا النحو، لم يحل دون الخلاف بين البلدين حول مقولة «أمن سوريا من أمن لبنان». وظلّت سوريا تخاف على أمنها من لبنان، سواء كان بسبب ما يشكله لبنان، وجنوبه وبقاعه خصوصاً، من مواقع استراتيجية بالنسبة الى اسرائيل، أو بسبب ما كانت تشكله ليبراليته نفسها من مجال يستغلّه مزاحموها على ادوراها من العرب للنيل منها، أو على الأقل للنيل من نظامها السياسي وحكّامها.

فاضافة الى مشكلة اللاجئين السياسيين السوريين الى لبنان، الذين كانوا يتخذون منه منطلقاً للنيل من الحكم الذي أقصاهم عن بلدهم، كانت هناك ايضاً مشكلة استغلال بعض الانظمة العربية للحرية الصحافية التي يرعاها النظام اللبناني ويطلق وسائلها. فكان ذلك ايضاً من جملة العوامل التي تسبّبت في توتير العلاقة بين البلدين، او بالأصح في اظهار لبنان بمظهر البلد المعادي لسوريا على كل المستويات. كأنه لا يكفي أن يشذّ لبنان عن سوريا في علاقاته الخارجية، وفي ليبراليته على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وفي موقعه على جبهة الصراع مع اسرائيل. فجاءت مسألة الحملات التي تشنّ على الحكم القائم على ضفاف بردى، سواء على ايدي خصومه اللاجئين الى رحابه، أو من خلال بعض الصحف والمجلاّت اللبنانية لتزيد الطين بلّة.

أما ثالثة الاثافي ففي الدعم السوري الذي لقيته المنظمات الفلسطينية وهي تنتقل في نهاية الستينات، من الاردن الى لبنان، لتخوض من خلاله حرباً مع اسرائيل بالاستقلال الكامل عن الدولة اللبنانية وعلى رغم ارادتها.

فهل كانت سوريا تجهل عواقب هذه الحرب بالنسبة الى لبنان، وبالنسبة الى القضية الفلسطينية نفسها؟

أغلب الظن أنها كانت تعرف ذلك بدليل ما تفرضه هي من قيود على المنظمات الفلسطينية في عملها على الأراضي السورية: فلا«كفاح مسلّحاً» فلسطينياً ضد اسرائيل من الأراضي السورية . . . وبدليل مبادرة سوريا نفسها في مرحلة لاحقة، الى التدخل في النزاع بين اللبنانيين والفلسطينيين، عام ١٩٧٦، تدخلاً يرمي الى ضبط الوجود الفلسطيني المسلّح واخضاعه لمقتضيات الأمن اللبناني والسيادة اللبنانية. الأمر الذي يحمل على الاعتقاد بان سوريا لم تؤازر عملية نقل الثورة الفلسطينية من الاردن الى لبنان إلاّ للامساك بالورقتين معاً: الورقة اللبنانية، والورقة الفلسطينية.

إن الأمن السوري يقضي بذلك.

وأمن لبنان طبعاً مرتبط بالأمن السوري. والعكس بالعكس. هذا فضلاً عن أن سوريا تعتبر نفسها مسؤولة، لا عن نفسها فقط بل ايضاً عن فلسطين ولبنان.

وفي أي حال، ان تدخل سوريا في أزمة لبنان كان فرصة لها للعمل على ما تعتبره هي تصحيحاً لوجوده السياسي، وتصحيحاً للعلاقات الثنائية التي لا تراها إلاّ مميّزة. وقد يكون ذلك ضرورياً، كما قد تكون سوريا على حق في ما تفعله على هذا الصعيد. غير ان الأمور لا تتمّ على النحو الذي يجعل تصحيح هذه العلاقات من عمل البلدين معاً. فالدور السوري من هذا القبيل يتخذ طابع الهيمنة، لا لأن سوريا، ربما، تريد أن تهيمن، بل لأن الدور اللبناني نفسه لا يزال خجولاً متردّداً ومنقوصاً. وفي أي حال، لا تصوّر واضحاً عند اللبنانيين للعلاقة بين «البلدين التوأمين»، التي لا يمكن ان تكون مثل أي علاقة بين بلدين، بل هناك حذر، وتحفظ، وارتياب. وهذا ما يجعل أي تعريف لهذه العلاقة، وأي تنظيم لها، يتهمّان بشكل قيود أو فروض. فـ«المبادرة السورية» هنا يجب أن تلتقي مع مبادرة لبنانية مماثلة.

فما الذي يعيق هذه المبادرة ويؤخرها ويؤخر التلاقي بين المبادرتين؟

الفصل الثاني
لماذا لبنان

ورحت أسأل نفسي: لماذا لبنان... أو أي لبنان هو على سوء تفاهم مع سوريا. فالعلاقة بين اثنين تفترض أول ما تفترض أن يعرّف كل منهما عن نفسه، وعن هويته، أو عن كلّ ما يميّزه عن الآخر. هكذا في كل علاقة ثنائية، وفي كل عقد، وفي كل معاهدة بل في كل اتفاق أو خلاف.

ولعلّي لا أبالغ، ولا ارتكب هرطقة، اذا قلت أن لبنان هو الذي ينبغي أن يعرّف عن نفسه، أو أن نحدّد نحن اللبنانيين كيف نعرّفه، وكيف نريده ونحبّه، وكيف ينبغي أن يكون. فسوريا في غنى عن هذا التعريف، لأن لا هي تحار كيف تعرّف عن نفسها ولا أهلها مختلفون حول وجودها وهويتها، ولا نحن بالذات لا نعرف من هي، وما هي، أو ما هي هويتها. بل نعرف أيضاً أن ولا مرة شعرت سوريا بالحاجة لأن تفتش عن مبرّر لوجودها كدولة سيدة مستقلة. وفوق ذلك هي تعتبر نفسها ـ سوريا الحالية طبعاً ـ «قطراً عربياً» يجب ان يتحد، لاحقاً، مع «الاقطار» العربية الاخرى، أو «الاقطار» السورية الأخرى على الاقل.

لبنان هو الحائر، أو بالأصح أهله هم الحائرون على هذا الصعيد، حتى ليصح القول ان لبنان هو المسألة من هذا القبيل لا سوريا. ولهذا السبب رحت أسأل نفسي: لماذا لبنان؟ وما الذي قضى بوجوده كدولة سيدة مستقلة من الناقورة الى النهر الكبير؟ وأي لبنان نريد نحن اللبنانيين، بل نحن المسيحيين، وفي صورة أخص نحن الموارنة؟

فانغماسي في الحرب أيضاً الى ما فوق الاذنين قضى بأن أتساءل في كل يوم عن معنى الموت والحياة، مثل أي لبناني، وعن اسباب هذه الحرب الغريبة العجيبة، وعن سبل الخلاص. فالمحنة هي على قدر من القساوة ما يرغم كل امرىء على التساؤل.

وسواء كان الأمر مقصوداً أو هو من فعل الفلتان الأمني والسياسي، إنه المصير على المحك، المصير الوطني، والمصير الشخصي أيضاً المرتبط الى حدّ بعيد بمصير لبنان ومصير المسيحيين فيه. وهل كان معقولاً ألاّ أتساءل «لماذا لبنان» وأنا من المنخرطين في النزاع حوله وحول معنى وجوده وحول علاقته بمحيطه؟

وكان عليّ أيضاً ألاّ أكتفي بالتساؤل وقد شاءت الظروف ان أكون من الذين يُسألون لماذا، وكيف، ومتى الخلاص، لا فقط من الذين يعانون. وهكذا رأيتني أعود، تدريجياً، إلى الماضي أسأله الجواب أو بعضه على الأقل، وإلى التاريخ أيضاً أسأله الحقيقة... حقيقة هذا البلد الذي اسمه لبنان ولماذا كان.

وأوّل ما اكتشفته هو أن لبنان، وخلافاً لما كنت اعتقده واتصوّره، ليس وطناً بعد، بقدر ما هو مشروع وطن اذا أجمع أهله على ضرورة تحقيقه إلاّ انهم غير مجمعين بعد على هويته ودوره في محيطه.

وينعكس الأمر، طبعاً على علاقة هذا «الوطن» بهذا المحيط، وخصوصاً على علاقته بسوريا.

قبل ذلك كان لبنان عندي وطناً مكتمل البنية والاوصاف... أو بالأصح كنت أراه حسبما تربيت على الولاء له، وطناً عمره ستة آلاف سنة بل عمر التاريخ عينه، قديماً وعريقاً، سابقاً لكل الاوطان المجاورة، يذكره الكتاب المقدّس سبعين مرّة ونيفاً ويرد اسمه في أناشيد الانبياء، لا حدود ثابتة له لكنه ثابت في شخصيته، أبدي سرمدي لا يزول!

بل إنه لبنان القديسين، والرهبان، والأديرة المشرورة على التلال، والصوامع، والمغاور المحفورة في الصخور ملاجىء للمتمرّدين على الاضطهاد!

وسأكتشف لاحقاً انّه لبنان الموارنة، يقترن تاريخه بتاريخهم، ويمتزج تراثه بتراثهم. لكنّه ليس لبنان الحديث. فهذا لم يكتمل بعد. وهوية هذا ليست هوية ذاك، أو بالأصح لم تتحدّد هويته بعد أو لم تكتمل. وسأكتشف أيضاً أن القومية اللبنانية مشروع هي أكثر مما هي حقيقة، وقد أريد بها إضفاء نوع من «الشرعية القومية»، إن صحّ القول، على خصوصية الوطن اللبناني، بل على استقلاله عن العروبة وعن محيطه العربي. إنها، مثل «لبنان الفينيقي»، شعار، إذا استهوى بعض اللبنانيين يظلّ في نظر بعضهم الآخر علامة انعزال وانعزالية.

طبعاً، إن للموارنة فضلاً في تأسيس لبنان من الناقورة الى النهر الكبير، كما لهم الفضل أيضاً في تمكينه من تجاوز الكثير من المخاطر التي طالما هدّدت وجوده سواء كان من الداخل أو من الخارج.

والصحيح أن «لبنان الكبير» إنما هو في المنطلق، مشروع حَبُلَ به العقل الماروني إبّان الحرب الكونية الاولى وعمل الموارنة بعدها على تحقيقه بالاستعانة بفرنسا.

وإذا صحّ أن المطالب المارونية الى مؤتمر الصلح في باريس عهدذاك، قد اصطدمت بمطالب الحركة الصهيونية حول رسم الحدود بين لبنان وفلسطين، يوم رَمَت هذه الى الوصول بالحدود الفلسطينية حتى تخوم مدينة صيدا، فأصرّ الموارنة على ردّها الى رأس الناقورة وما وراء جبل عامل،

وإذا صحّ أيضاً ان المارونية كانت أكثر بعد نظر من الصهيونية، وأقل تزمتاً، فما أرادت لبنان «وطناً قومياً» مسيحياً أو مارونياً، بل ضمانة فقط لهؤلاء،

إلاّ أن الصحيح أيضاً أن لبنان هذا كان في العقل الماروني، امتداداً للبنان المتصرفية مع كل ما يعني الأمر من نتائج على مستوى الحكم والدولة الجديدة، وعلى مستوى الهوية أيضاً. وستكون هذه الدولة دولة مارونية، ذات أكثرية مسيحية ـ مارونية، يحكمها الموارنة في صورة رئيسة، ولا يحكمها إلاّ هؤلاء. وسيبقى على الموارنة هنا ان يضفوا على هذا الكيان «الشرعية القومية» التي تبرّر وجوده واستقلاله عن محيطه العربي ـ الاسلامي.

وسأكتشف هنا أن الدعوة لـ «لبنان الفينيقي» هي مثل الدعوة لـ «القومية اللبنانية»، محاولة لاعطاء خصوصية لبنان مفهوماً قومياً تاريخياً في مواجهة الدعوات الأخرى التي تنكر عليه مبرّر وجوده وترشحه للالتحاق بسوريا أو بالوطن العربي الكبير.

إن انتمائي وأنا يافع، الى «منظمة الكتائب اللبنانية»، أضفى على ولائي للوطن اللبناني هذا الطابع الخاص. وفي الصراع مع دعاة «القومية العربية»، ومع دعاة «القومية السورية»، كانت «القومية اللبنانية» هي الزاد نفتش عن جذورها في الكتب ونستعين بمفاهيم القومية التي وضعت في الغرب وفي عصر القوميات لتأكيدها. ولكن هل من مفهوم واحد للقومية والقوميات؟ وهل من نهاية للجدل حول دعوات وراء كل منها هموم، ومطامع ذاتية، وذكريات، وأحقاد؟!

وستظل مشكلة لبنان مشكلة هوية.

إن حرص المؤسسين الموارنة على تنزيه الكيان اللبناني عن أي غرض ديني أو مذهبي

أو طائفي، وعلى التمايز في هذا المجال عن الحركة الصهيونية، كان يقابله من جانب آخر خلوّ هذا الكيان من أي مبرّر لوجوده إلاّ حاجة المسيحيين والموارنة خصوصاً الى الشعور بأنهم، في الكيان هذا، في وطنهم.

وما عتم أن بانت ركاكة الدعوة القومية في إبراز هوية لبنان وتأكيدها.

ولم تكن فكرة «لبنان الفينيقي» أوفر حظاً في الرواج والنجاح على هذا الصعيد.

لكنني أعتقد جازماً، أن هذا الصراع الفكري حول هوية الوطن اللبناني قد أفاد ولم يكن مضرّاً. وكل صراع فكري هو نافع ومفيد.

وأعتقد جازماً أن لولا هذا الصراع لما صمد لبنان، ولما بقي حتى أيامنا.

ثم ان اضطرار لبنان الحديث، بحكم بنيته أو تركيبته السوسيولوجية، الى اعتماد الديموقراطية البرلمانية نظاماً للحكم فيه، ولو مختلفة ومتميّزة بعض الشيء عن النظام البرلماني الكلاسيكي، واضطراره أيضاً بحكم هذه التركيبة وهذا النظام، الى اطلاق الحريات السياسية، والحرية الاقتصادية أيضاً، أعطاه مبرّراً لوجوده لم يكن موجوداً لدى تأسيسه. فراج الكلام على لبنان بلد الحريات، وبلد الصحافة الحرة، وبلد التبادل الفكري والثقافي والاقتصادي الحرّ. وراج الكلام أيضاً على أن الديموقراطية ملازمة لوجوده، وكذلك الحرية في ظل كل مجالاتها.

وزال التلطي وراء الشعارات القومية المبتكرة ليحلّ مكانه الكلام الصريح على «لبنان ملتقى الاديان والحضارات»، وبتعبير أكثر صراحة، على «لبنان ملتقى المسيحية والاسلام»!

وكان ذلك أشبه باكتشاف.

فلا المشروع الماروني كان في هذه الابعاد، ولا الذين رفضوه في البداية، وآثروا عليه الالتحاق بسوريا، فعلوا ذلك من أجل الحرية والحريات. إنه العيش المشترك الذي صنع هذا الجديد.

وحتى بالنسبة الى دعاة القومية السورية، والقومية العربية، أصبح لبنان هذا ضرورة.

وكنت أنا بالذات من جملة من عاش هذا التطوّر في معنى وجود لبنان السياسي،

خصوصاً بعد وقوعه في المحنة. واعترف بأن خيبة أمل عنيفة قد اعترتني لدى انفجار النزاع مع المنظمات الفلسطينية وانحياز المسلمين إليها انحيازاً لم يترك مجالاً للصلح ولا للحوار. فثورة هذه المنظمات على الدولة اللبنانية كانت أيضاً ثورة داخلية. وقد تلاقت الثورتان على دك بنيان هذه الدولة واسقاطها من الأساس. وفي وقت من الاوقات رأيتني أكفر بالعيش المشترك وأحكم عليه بالعقم والبوار. لم أقع طبعاً في خطيئة التقسيم والانفصال، غير ان الشعور بالخوف وبالحاجة الى أقصى التضامن بين المسيحيين جعلاني من جملة الذين راحوا يفتشون عن البدائل، ويراهنون على إسرائيل كحليف ضدّ ما رأيته «ردة رجعية اسلامية» ينبغي التصدي لها بكل الوسائل. إن سقوط الدولة بعد تعطيل جيشها، عرّى الناس من كل حماية. وقد كانت هي الحمى والسقف والملاذ، فما أن تم تغييبها، حتى استفاقت كل مشاعر الخوف في الاوساط المسيحية التي لم يكن ليخفّف منها إلاّ التحصّن وراء «وحدة الصف المسيحي» واتخاذها درعاً يكون البديل من الدولة المتوارية والمغلوب على أمرها.

وحلّ حزب الكتائب مع ميليشياه مكان الدولة وجيشها والعديد من اداراتها المسؤولة عن الخدمات العامة.

وكنت ممن ساهموا في تنظيم هذا الدفاع عن النفس، وممن عبّروا عن مضمونه وضرورته، وممن حاولوا أيضاً اعطاء هذا المضمون بعداً سياسياً وفكرياً، وممن راحوا يفلسفونه كذلك كما لو انه هو البديل الحقيقي والنهائي لصيغة العيش المشترك والدولة الوحدوية. غير أن التجربة، كما أظن، كانت نافعة، على الأقل لأنها دلّتني الى عقم هذه الدرب وأيقظت فيّ، لاحقاً، ايماني بلبنان الواحد الموحّد.

وللشيخ بيار الجميل، طيّب الله ثراه، فضل كبير على يقظتي هذه. ولعلّه هو الذي حدّ من اندفاعي في هذه الدرب، بحكم لقاءاتي اليومية معه، ولم يكن دائماً موافقاً على ما أكتبه من هذا القبيل: لا في التشجيع على الحلول مكان الدولة، لا في التقليل من أهمية «التعايش الاسلامي المسيحي».

إني مدين لهذا الرجل الكبير في الكثير من اليقظة التي أزعمها في نفسي. وليس من حقي أبداً أن أنسى ذلك، ولا من حقي الاّ انوّه به كلّما سنحت الفرصة ودعا الداعي الى قول كلمة الحق.

ولعلّ أحلى ما كان عنده وفيه من هذا القبيل، هو حرصه على اقناعي بوجهة نظره وبالرؤية التي كانت عنده بالنسبة الى المستقبل والمصير. وكان يقول لي: «أعرف كم انت حريص على الانضباط الحزبي وعلى الامتثال للقرارات الحزبية، فيهمني بالتالي، أن تكون مقتنعاً لا ممتثلاً فقط». ولا أنسى كم كان يقول لي أيضاً: «لا أحد يستطيع الحلول مكان الدولة». . . و «صيغة العيش المشترك هي بمثابة إيديولوجية صعبة وشاقة بلا ريب، لكنها تستأهل بان تعاش، وبأن يموت المرء من أجلها».

وهو نفسه قال لي مرّة: «صدّقني ان صيغة التعايش الاسلامي ـ المسيحي كانت عندي، في المنطلق، مجرّد تسوية أو شراً لا بدّ منه، لكنها مع التجربة ومرور الزمن، والنتائج التي أسفرت عنها، أصبحت عندي عقيدة وايديولوجية. وقد أثر عنه القول أيضاً: «إن في لبنان وحده بين كل الاوطان في الشرق والغرب، يشعر المسلم، والمسيحي، واليهودي، والملحد أيضاً انّه في بيته ووطنه وليس غريباً»!!

وكنت كلّما أسمع فعل الايمان هذا، أخلد الى نفسي واتساءل.

وكان كلّما طلب منّي هذا «المؤمن الكبير» ان أكتب له تصريحاً أو بياناً بهذا المعنى أجد نفسي أحاول الغوص في أعماقه هو ووجدانه للوصول الى ما يبغي قوله والافصاح عنه. فقلّما كان الرجل يملك اللغة والالفاظ التي تعبر عما في ذاته ووجدانه. وكان على من يكتب له ان يتحد معه ـ إن صحّ القول ـ في الشعور والفكر والرؤية لكي يحسن التعبير عن فكره ورؤاه. وهكذا رأيتني أعيش فترة تأمل في المسألة اللبنانية ما كنت لأعيشها ربما لولا اضطراري الى ان أكون المعبّر عن اراء هذا المؤمن بلبنان «وطناً ليس كسائر الاوطان».

لقد أرغمني هو على إجراء المراجعة التي قادتني الى الايمان بما يؤمن به، ثم الى استخلاص العبر من التجربة التي ناءت بثقلها على لبنان وأهله جميعاً، وبانت ضرورة وجود هذا الوطن بعدما كان، في المنطلق، مجرّد تسوية.

ومات الشيخ بيار، لأواصل «البحث عن الحقيقة» وحدي. ولا أدري هنا اذا كان ما بلغته ووصلت اليه يتخطّى او يتجاوز ما كان قد وصل إليه هو لو ظلّ حياً. وفي أي حال، ان منطلقي لم يتغيّر، وهو الذي دلّني إليه. وهو نفسه اعترف لي بأن لبنان الذي أُنشيء ليكون ضمانة للمسيحيين تغيّر وتغيّرت اسباب وجوده.

لبنان وطن حريات لا وطناً للمسيحيين والموارنة فقط. لهذا السبب يجب أن يكون ويبقى.

وهو بهذا الجوهر ايضاً يكون الضمانة التي يفتش عنها هؤلاء... ضمانة لهم وللمسلمين كذلك وبالقدر إياه. وعلى هذا الاساس يجب ان يعاد النظر في مؤسسات الحكم والدولة، وعلى النحو الذي يساوي بين اللبنانيين، وبالتحديد بين المسيحيين والمسلمين. ان تبدّل الغاية من وجود الوطن اللبناني تقضي بجعل النظام السياسي ومؤسساته أكثر انطباقاً على هذا الجديد. ومن هنا إقدامي في العام ١٩٨٤ على مطالبة حزبي في مذكرة خطيّة (١٥) باعادة النظر في موقفه من مسألة تعديل الدستور، ومن مسألة المشاركة في الحكم وبحيث تكون هذه المشاركة متوازنة ومتساوية في كل مؤسسات الدولة. غير أن المناقشات التي استمرّت اسابيع على مستوى القيادة العليا في الحزب لم تسفر إلاّ عن موقف مائع. فالتشنّج في الاوساط المسيحية كان عهدذاك في أعلى درجاته، وقد صعب على الحزب مخالفة التيار ومواجهته بموقف يعدّ إنقلاباً بالنسبة الى المواقف السابقة. ثم جاءت «انتفاضة» القوات اللبنانية على الحزب في ١٣ اذار ١٩٨٥، واستيلاؤها على السلطة التي كان يمارسها في المناطق الشرقية، وبالتالي، على ما يسمى «القرار المسيحي»، لتضاعف من «استقلالي» عن توجّه هو، في نظري، متناقض كل التناقض مع التطوّر الذي طرأ على اسباب وجود لبنان، أو على جوهر وجوده.

وتقضي الأمانة هنا بأن اكشف عن بعض مراحل هذا التطوّر الذي طرأ عندي على هذا الصعيد وأدّى إلى ما يشبه الانقلاب. فأنا آت من أقصى التطرّف، سواء في موضوع العلاقة بين اللبنانيين، من مسيحيين ومسلمين، او في موضوع العلاقة مع سوريا. ولا أتنصل من كوني، سابقا، من دعاة الدولة الفدرالية وواضع ورقة العمل التي تقدّم بها بهذا المعنى الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل الى مؤتمر لوزان (اذار ١٩٨٤). وإن صحّ إن هذه الورقة كانت للمناورة السياسية، وقد ارتجلتها ليلة انعقاد المؤتمر لهذا الغرض، إلاّ أن الافكار الواردة فيها كانت في ذهني قبل الذهاب الى المدينة السويسرية، وهذه هي أهمّها كما اوردتها في الورقة المذكورة:

«١ ـ يتألف لبنان من مجموعات دينية وحضارية عدّة. ولكل مجموعة شخصيتها

وخصائصها، وتاريخها ايضاً، لكنّها متفقة على ان تتعايش في وطن واحد، مقابل الحرية والعدل والمساواة. وهي لا تزال تفتش عن الدولة الفضلى التي تحقق ذلك وتضمنه. ويجب ان نعترف بان دولة الاربعينات لم توفق في تحقيق هذه الاهداف إلاّ في صورة جزئية والى أجل محدود، انتهى بانفجار هذه الدولة وتداعي مؤسساتها السياسية والعسكرية.

«٢ ـ انّ ما أدّى الى هذا الانفجار هو كون الدولة المذكورة دولة وحدوية تصلح لمجتمع متجانس فيما المجتمع اللبناني مجتمع مركّب متنوّع وتعدّدي، الأمر الذي زاد من حدّة الصراع حول السلطة بدلاً من ان يخففه أو يقلّل من الاحتكاك والنزاعات المسلّحة.

«٣ ـ ان قاعدة التمثيل الطائفي التي اعتمدت بموجب المادة ٩٥ من الدستور، بنيت على أساس ان الطوائف اللبنانية مجموعات موقتة يجب ان تنصهر وتذوب في اطار الدولة الوحدوية. فكان ان ظلّ لبنان حائراً بين الغاء هذه القاعدة او عدم الغائها. والصحيح ان لا الالغاء كان، حتى الآن، ممكنا ولا تطبيق القاعدة تطبيقاً كاملاً وسليماً كان ممكناً هو ايضاً نتيجة تعارضها مع منطق الدولة الوحدوية وأصولها. هذا فضلاً عن ان الطوائف اللبنانية ظلّت تتمسك بخصائصها وشخصياتها، وهذا حق من حقوقها. وقد برهنت ظروف الحرب التي توالت على لبنان منذ ما يقارب العشر سنوات كم هي حريصة هذه الطوائف على شخصياتها وخصائصها ومتمسكة ايضاً بانظمتها الخاصة على صعيد الأحوال الشخصية.

«٤ ـ لقد تربّى اللبنانيون على أساس انهم أمة واحدة او مجتمع موحّد وعلى اساس ان توزّعهم طوائف هو عيب يجب أن يُزال. والحقيقة انه كان ينبغي ان تكون التربية على العكس من ذلك فتتركز على ضرورة الاعتراف المتبادل، والاحترام المتبادل. فيفهم المسيحيون ان المسلمين ليسوا نسخة طبق الأصل عنهم والعكس بالعكس. فوجب ان يُحترم هذا الاختلاف لا أن يُحتقر.

«٥ ـ ان التعايش بين مجموعات دينية مختلفة كما هي الطوائف اللبنانية أمر تحتمه الحياة وتركيبة الوطن اللبناني نفسه. لكنّ لهذا التعايش منطقاً يجب ان يؤخذ به كاملاً

وان يُعمل به كاملاً. فتكون التربية الوطنية مبنية على هذا الأساس، وكذلك الدولة ومؤسساتها.

«تبعاً لذلك ينبغي تقرير الامور الآتية:

«اولاً ـ التمسك بلبنان كما هو في حدوده الحاضرة.

«ثانياً ـ الاعتراف به كما هو في تركيبته التي تصنّفه مجتمعاً تعدّدياً.

«ثالثاً ـ تطوير مؤسساته في اتجاه النظام الفدرالي الذي يلائم هذه التركيبة ويحترمها ويتلائم اكثر مع ما احدثته الحرب من متغيّرات.»

أجل ذلك كان عالمي، او بالأصح من هذا العالم أنا آت حيث اللبنانيين «شعوب» عدّة مرغمة على التعايش في بلد واحد وفي اطار دولة لا بدّ من ان تكون دولة اتحادية او فدرالية. وكنت قد بدأت اقتنع باستحالة استمرار رئاسة الجمهورية بالسلطات المعطاة لها في الدستور، وبأن البديل من هذه «الضمانة» هو الفدرالية. وربما يكون من المفيد هنا استعراض بعض ما دوّنته في «مفكرّتي» عن تلك المرحلة المهمّة من عمري، وقد كنت، فعلاً، في حال اضطراب وبلبلة فكرية دامت اسابيع: «السبت ٢٤ اذار ١٩٨٤»: اليوم هدوء نسبي على الصعيد الأمني.

«مقالي اليومي في «العمل» كان عن الفدرالية ومؤتمر لوزان، وهو المقال الثاني بعد انقطاع دام ما يقارب الشهر بسبب التدهور الأمني، والسياسي، والحزبي ايضاً، اضافة الى غيابي عن البلاد في مؤتمر لوزان.

«احوال الحزب و «القوات اللبنانية» تقلقني وتشغل بالي وتأخذ معظم وقتي وعافيتي الفكرية والروحية والنفسية. أمضيت نهار أمس في مناقشات حول هذا الموضوع مع نائب رئيس الحزب الدكتور ايلي كرامة والأمين العام جوزف سعادة. وما زلت عند رأيي: ١) التوافق على مشروع سياسي واحد هو مشروع الدولة الاتحادية الذي طرحناه في لوزان ـ ٢) التعاون على وضع استراتيجية سياسية وعسكرية للوصول الى هذا الحلّ ـ ٣) تشكيل غرفة عمليات مشتركة من الكتائب و «القوات» تملأ الفراغ الحاصل على مستوى القيادة والزعامة

«الثلاثاء ٢٧ اذار ١٩٨٤: اجتمعنا مساء اليوم مدة ساعتين ونيف مع الرئيس

أمين الجميل في قصر بعبدا. تمّ الاجتماع بناء على طلبنا وقد حضره: الدكتور كرامة، جوزف سعادة، بيار صايغ، جورج سعادة، شاكر عون، جورج عميرة وأنا.

«كان الغرض من الاجتماع البحث في المشروع السياسي المشترك، لكن الرئيس الجميل فتح ملف «القوّات» مهدّداً «بالنزول على الأرض» في مواجهة حال التمرّد التي تشكلها القوات على الدولة والشرعية.

«هذا الصراع بين الرئيس والقوّات اللبنانية يقلقني واتساءل: الى أين!.

«الاربعاء ١١ نيسان ١٩٨٤: حاولت، اليوم، تسويق ما انا مقتنع به لدى المكتب السياسي. أثرت في مداخلتي موضوع الأمن، وموضوع النظام اللبناني. قلت: ان احوال البلاد على كل المستويات متدهورة. الوضع الاقتصادي يهدّد بافلاس عام ومجاعة. وقلت ايضا ان من الناس من بدأ يجوع وفي خاطري حال أخ لي تعطلت اشغاله منذ مدة وأحسّ بالحاجة شأنه شأن الآلاف من اللبنانيين.

«والصحيح ان ولا مرّة بلغ التدهور هذا الحدّ. والسبب هو استمرار هذه الحرب الاستنزافية التي يتخذها المعارضون - كما يبدو - اداة لادخال تعديلات على النظام السياسي الغرض منها التقليل من صلاحيات رئيس الجمهورية. قلت ان علينا تقرير واحد من أمرين:

- إمّا رفض أي تنازل ودعم هذا الرفض بمقاومة وصمود منظمين.

- وإما استباق الأمور والمبادرة الى تقديم مشروع اصلاح سياسي يبنى على المسلّمة التي تقول إن المسلمين لن يقبلوا بأن يحكمهم ماروني الى الأبد.

«لكن الصحيح انني مقتنع حتى الاعماق بضرورة تغيير النظام السياسي القائم لا تعديله فقط او تجميله. كنت اراهن من قبل على بشير الجميل كرئيس دولة من الطراز الأول يتعامل مع المسلمين على النحو الذي ينسيهم طائفة رئيس الجمهورية. وكنت اقول ان الفدرالية او اللامركزية السياسية تشكل تراجعاً في الحضور المسيحي فضلاً عن أنها لا تلغي الصراع حول قضايا السياسة الخارجية وما اليها، فالخلاف بين المسيحيين والمسلمين يدور في هذه الميادين وخصوصاً حول علاقة لبنان بمحيطه. والفدرالية لا تحسم هذا الخلاف.

«منذ مدة سادني الاقتناع بالامورالآتية:

١ ـ لا يمكن ان يسكت المسلمون عن حكم يرئسه مسيحي ويتمتع بصلاحيات تلامس حدود الصلاحيات المعمول بها في النظام الرئاسي.

٢ ـ بما ان نظام الاربعينات يجعل من رئيس الجمهورية ملكاً تقريباً، فالصراع حول الرئاسة لن يتوقف. والحّل يكون بالاستعاضة عن هذه المركزية في السلطة والنظام بلا مركزية ملائمة.

«حاولت طرح هذا التوجه على بساط البحث في المكتب السياسي. لكن الرئيس (الشيخ بيار) أبدى تحفظاً شديداً، فهو لا يزال يتمسك بما هو قائم ويرفض المسّ به من اي جانب، ويبدو ان موافقته على مشروع الدولة الاتحادية الذي طرحناه على مؤتمر لوزان لم تكن إلاّ موافقة شكلية. وقد تكلّم في جلسة المكتب السياسي كما لو انّه ضدّ الفدرالية في كل انواعها».

«الجمعة ٢٧ نيسان ١٩٨٤: اليوم هو يوم الاستشارات النيابية بعد تكليف رشيد كرامي. هذاالتكليف قوبل، طبعاً، بموجة استياء في الاوساط المسيحية لكنّها هادئة. من جهتي انظر الى الأمر من زاوية أخرى: لماذا لا يتمثل المسلمون باقواهم ما دام المسيحيون يحرصون دائما على ان يتمثلوا هم ايضاً باقواهم؟ ومن يقول بالتعدّدية ـ تعدّدية المجتمع اللبناني ـ يجب ان يقبل بنتائجها. ومنها التمثيل المتوازن المتعادل على رغم ما في الأمر من إضعاف للسلطة.

«من المتوقع ان تتشكل الحكومة في خلال اليومين المقبلين إن لم تحدث مفاجآت: فتكليف كرامي يأتي في سياق مشروع وفاقي كامل اتفق على خطوطه مع الفعاليات ومع دمشق ايضاً. والرهان اليوم رهان على دمشق وحافظ الأسد. ويأتي ذلك تحت تأثير الحاجة الماسة الى وقف كامل لاطلاق النار والى ملء الفراغ الحاصل على مستوى السلطة والحكم.

«أمس استدعاني الرئيس أمين الجميل استقبلني في الخامسة مساءً. لم اكن اعرف لماذا وإن كنت ارجح ان الدّاعي يتعلّق بتأليف الحكومة العتيدة. هل سيعرض عليّ الرئيس ان اكون في عداد المدعوين الى دخول «جنّة» الحكم؟!

«كما كل انسان، انا من لحم ودم، وفي الأمر اذا صح، اغراء على رغم حرصي الشديد على مقاومته. وقد اعجبني ان اسمع بعضهم يقول ان اسمي هو من بين الاسماء المتداولة، ورحت افكّر في ما سوف تكون حالي لو صرت وزيراً!

«وهكذا راح الاغراء يعبث بمشاعري ومخيلتي وانا في الطريق الى بعبدا، وقاني الله هذا الشرّ. فانا كل عمري سيد نفسي لا اتأثر بالاغراءات بل أنعم بقناعة هي سّر سلامي الداخلي واتزاني. فهل أبيع هذه «الثروة» بمنصب وزاري لا ادري هل أكون على قدّه وبخاصة في هذه الظروف؟!

«كان الشيخ أمين يستريح وحده في حديقة القصر. استقبلني بلطف وحرارة. وكانت جلسة دامت تسعين دقيقة تقريباً، فهمت بعدها انه كان يريد الوقوف على اجوائي الشخصية بالنسبة الى الحكومة المنوي تشكيلها. سألني من اراه مناسباً للدخول في الحكومة عن «الكتائب» وعن «الوطنيين الاحرار» وعن الجانب المسيحي عموما. اقترحت عليه على التوالي ايلي كرامة ـ جورج سعادة، انطوان معربس، ابراهيم نجار، الفرد ماضي، وجوزف الهاشم. وذكرت له عن « الاحرار» مارون حلو وميشال ساسين والرئيس شمعون طبعاً. ولم أذكر الشيخ بيار ـ والده ـ إلاّ من قبيل اللياقة. وقد كنت كمن يستبعد اشراك رئيس الحزب نظراً لحاجتنا اليه في الحزب وفي القوّات اللبنانية كرابط بينهما وكمانع لتصادمهما. ولقيت ترحيباً لديه لفكرة توزير المرأة. لفظ اسم ليلى سعد ارملة شارلي سعد، سألته: ما رأيك في لور مغيزل. فأبدى ترحيباً وسألني بدوره اذا كانت لا تزال مارونية ام اصبحت على مذهب زوجها. فوعدته بان استوضح الأمر واعود اليه بالجواب. وهكذا فعلت».

الثلاثاء ١ ايار ١٩٨٤: الحكومة المنتظرة تألفت مساء أمس، وقد تلقينا خبر تشكيلها اثناء اجتماعنا المشترك مع «الاحرار». تألفت من: رشيد كرامي رئيساً، ومن الرئيس شمعون والشيخ بيار وسليم الحص وعادل عسيران وجوزف السكاف وفيكتور قصير وعبد الله الراسي ونبيه برّي ووليد جنبلاط. ثلاثة شيوخ اثنان منهم يحتكران التمثيل الماروني: الرئيس شمعون والشيخ بيار. وانا على يقين بان لا الرئيس شمعون ولا الشيخ بيار في العافيةالتي تقتضيها الظروف. ولكن ما الحيلة اذا كانت الظروف نفسها تقتضي حضوراً مارونياً مثل الحضور المعنوي الذي يشكلانه.

«الخميس ١٧ ايار ١٩٨٤ : شغلت اليوم باعادة صياغة مشروع البيان الوزاري الذي اعدّه الرئيس سليم الحص. بتكليف من الرئيس أمين الجميل وبالاتفاق مع الرئيس شمعون بصفته عضواً في لجنة الصياغة الوزارية.

«وكان الرئيس شمعون قد نقل الى مجلس الوزراء الملاحظات التي اتفقنا عليها في اللجنة المشتركة (الكتائب والاحرار) وقد وافق عليها بعدما كانت قد فاتته لدى القراءة الاولى لمشروع البيان!

«حاولت قدر المستطاع المحافظة على التوجّه العام في البيان مع التخفيف ما أمكن من الحملة على اسرائيل، مراعاة للاجواء السائدة في الاوساط المسيحية. كما حرصت ايضاً على اضافة توضيح للعبارة التي تقول «ان لبنان عربي الهوية والانتماء» هذا نصّه: «... وقد يكون ذلك شهادة للعروبة يؤدّيها هذا البلد من خلال تعدّد الاديان فيه، مثبتاً بذلك اهليتها للارتقاء فوق كل عصبية دينية او مذهبية. وهو في اي حال على هذا المستوى ينتمي اليها ويؤكد، على هذا المنعطف ايضاً، ايمانه بها».

«آمل ان تتم الموافقة على هذا التعديل، بل على هذا التوضيح لعروبة لبنان. فقد يخفف ذلك الكثير من التشنج في الاوساط المسيحية، فللبيان الوزاري الجديد اهمية كبرى لأنه يتضمن البرنامج الوفاقي الذي على أساسه تشكلت الحكومة.

«والحال ان لبنان هو الآن على منعطف هام من تاريخه. فهو في مرحلة اعادة تأسيس له كوطن ودولة بعد الزلازل السياسية والعسكرية التي حدثت في العقد الأخير، وكانت مدمّرة. واعتقادي ان الحرب اثبتت استحالة المضي في العمل بالنظام السياسي القائم. واعتقادي ايضاً ان على الجانب المسيحي مواجهة الواقع الجديد بنظرة مختلفة الى مستقبله ومستقبل البلد. فمن الصعب جدا ان يظلّ الحكم في يد المسيحيين، ولا بدّ من تحقيق اوسع مشاركة فيه من قبل الطوائف اللبنانية. أليس هذا ما يعنيه «التعايش الاسلامي ـ المسيحي»؟ أليس هذا ما تقضي به الفدرالية ايضا؟».

«الجمعة ١ حزيران ١٩٨٤ : دعانا رئيس الجمهورية، مارون حلووانا، الى لقاء مع الدكتور سليم الحص تمّ في القصر الجمهوري في محاولة من قبله للجمع بين التيارين، المسيحي والاسلامي، على مستوى لجنة مشتركة قد تقتصر علينا كما قد تشمل آخرين من الجانبين في مرحلة لاحقة، علّ ذلك يؤدّي الى تفاهم حول تصوّر مشترك

للتسوية التي يجب ان تتحقق بين اللبنانيين.

«عرض الرئيس الجميل الاسباب التي دعته الى اتخاذ هذه المبادرة. ردّ الدكتور الحص بما يلي:

ـ انه مقدّر للرئيس الجميل انفتاحه الذي يعرفه عنه قبل ان يصبح رئيساً للجمهورية، منوّهاً بزيارة كان الشيخ أمين قد قام بها للدكتور الحص في منزله في الدوحة ايام كان رئيساً للحكومة وقال: لقد زرتني لكي تحاورني.

ـ يعتقد الرئيس الحص ان الحرب ساوت بين اللبنانيين على صعيدي الخوف والشعور بالغبن والتصنيف الذي كان قائماً قبل الحرب لم يعد وارداً. فالمسيحيون صاروا مغبونين هم ايضاً اضافة الى مخاوفهم التاريخية والتقليدية، كما ان المسلمين قد صاروا خائفين لا مغبونين فقط. وهذا ما يجعل التفاهم بين الجانبين صعباً: فلا المسيحيون هم قادرون على تقديم التنازلات بعد الخسائر التي منيوا بها، ولا المسلمون هم قادرون ايضاً على الاكتفاء باي تنازل بعد الخسائر التي تكبّدوها.

يفضّل الرئيس الحص الاتفاق على منهجية العمل قبل الدخول في الأساس، كأن يتفق سلفاً على تحكيم جهة من الجهات حيث يتعذر الاتفاق على الأساس، مقترحاً على سبيل المثل ان يكون الرئيس السوري حافظ الأسد هو الحكم.

«الثلاثاء ١٢ حزيران ١٩٨٤: أعددت مشروع وثيقة تحدّد موقفاً مسيحياً من الصراع الدائر في البلاد وبخاصة في جزئه المتعلّق بالسلطة. سأعرض المشروع، اليوم، على لجنة موسعة من اعضاء المكتب السياسي الكتائبي كما سأعرضه غداً في الاجتماع الذي سيعقد برئاسة الرئيس أمين الجميل وفي حضور ممثلي حزب الوطنيين الاحرار.

« وأدليت اليوم ايضاً بحديث في الموضوع اياه لاذاعة «لبنان الحر» بدأته بالسؤال: ماذا يريد المسيحيون... هل يريدون لبنان لانفسهم وحدهم ام لهم وللمسلمين ايضاً. اتصل بي، بعد حين، سجعان القزي مدير الاذاعة المذكورة لافتاً نظري الى ان الحديث فيه من التحدّي لمشاعر المسيحيين ما قد يسيء الى رصيدي الشخصي عندهم. وسألني أن كنت أصّر على اذاعته كما هو. استغربت الملاحظة والسؤال لأنني اعيش هذه الاجواء منذ مدة وأجبته قائلاً: «انني اتحّمل مسؤولية كل كلمة قلتها». وكنت

حتى الآن لا اقول ما قلته في الحديث المذكور إلاّ في اللقاءات الخاصة والاجتماعات المغلقة. ومنذ ايام وانا اتحيّن الفرص لاعلانه سواء كان في زاوية « من حصاد الأيام» في جريدة «العمل» او من خلال منبر آخر. فجاءت الفرصة في الحديث الأسبوعي الذي درجت على الادلاء به الى اذاعة «لبنان الحرّ».

«انا الآن مقتنع بثلاثة امور:

- بضرورة النقد الذاتي
- بضرورة قول ما اعتبره، حتى اشعار آخر، هو الحقيقة،
- بضرورة اعطاء صورة عن المسيحيين، وعن الكتائب خصوصاً، توحي بالثقة.

«يبقى السؤال: هل سيقرّر حزب الكتائب موقفاً على هذا الصعيد؟ وهل سيمشي حزب الوطنيين الاحرار معنا في هذا التوجّه؟»

وهكذا رأيتني في خلال ثلاثة أشهر انتقل من موقع الى موقع آخر

والصحيح ان همّي كان الوصول الى مشروع سياسي يلتقي حوله المسيحيون ويوحّد صفوفهم. وقد حاولت، في البدء، ان انطلق من همومهم هم . فاذا بي أذهب في التطرّف الى حدّه الاقصى. وفي هذا الاطار كان مشروع الدولة الاتحادية الذي طرحناه في مؤتمر لوزان. وسأكتشف لاحقاً ان شرط «وحدة الصف»، على مستوى المسيحيين كما على مستوى المسلمين، هو التطرّف! فقط المواقف المتطرّفة توحّد الصف. ومنعاً للمزايدات يجب ان يكون الموقف في أقصى التطرّف. وماذا بعد الفدرالية؟ انها المشروع الذي لا مزايدة عليه. غير ان الحيرة ظلّت هي السائدة في الاوساط المسيحية، مقرونة بظاهرة رفض تلك الحلول والتسويات، كأن هناك ما يشبه الاصرار على المضي في الحرب حتى التصفية الكاملة. وهذا ما حملني على اللجوء الى الطريقة الآتية: وضع مشروع اعلان سياسي يُطرح على الاحزاب والهيئات المسيحية، بدءاً بحزب الكتائب طبعاً، فتوافق عليه او تعدّله او تضع بديلاً منه لا فرق، المهمّ ان تعلن الموقف الصريح من المسائل المطروحة على هذه الطريقة. (*)

---

* للمزيد من الاطلاع على الاجواء التي كانت سائدة في الاوساط المسيحية عام ١٩٨٤، وخصوصاً في اوساط حزب الكتائب والقوات اللبنانية، راجع الوثائق في آخر الكتاب

تعمّدت في صياغة المشروع المشار اليه فضح حال الضياع والتمزّق في الاوساط المسيحية وقد جاء ذلك بمثابة اسباب موجبة حيث قلت:

«. . . ويصدف ان يكون لبنان اليوم على واحد من هذه المنعطفات المصيرية الذي قد يكون اخطرها وأشدها تأثيراً على المستقبل والمصير. لكن مواجهته لا تتم كما في السابق، فالحيرة هي سمتها الغالبة. الأمر الذي تسبّب في شرزمة الصف المسيحي وقيام أكثر من متطوّع واحد للتقرير باسمه، بعضهم الى يمين الكتائب وبعضهم الى شمالها. بعضهم يريد الانفصال عن المسلمين وبعضهم الآخر يتهيّب الأمر ويطرح مشاريع حائرة بين الانفصال وعدمه. وقد انعكس ذلك على مجرى الصراع في البلاد وعلى الموقف من الشرعية اللبنانية، وعلى موقف الشرعية نفسها التي اذا سألت المسيحيين ماذا يريدون لا يجيبون إلاّ اجابات متباينة حائرة ومتناقضة. واذا قررّت لهم وعنهم لا يستجيبون. واذا بالحرب تستحيل حرب استنزاف متواصلة، ولا قرار بمواصلة الحرب او بوقفها، ولا قرار ايضاً بتجديد الاتفاق مع المسلمين او بعدمه. الأمر الذي يشجع الطوائف الاسلامية على اعتماد المنطق الانقلابي في التعامل مع المسيحيين ومع الشرعية اللبنانية في نوع خاص. وها نحن نشهد الآن احدى ظواهر هذا المنطق في الصراع من اجل السلطة فيحار المسيحيون بين التساهل وعدمه، بين الاتفاق وعدمه من غير ان يحول ذلك دون التنازلات الواحد بعد الآخر، ودون استمرار الحرب والفلتان الأمني على كل الجبهات. والمصيرباق، طبعاً، معلقاً ومتروكاً للزمن ولفعل الآخرين ولتفاعل الاحداث الذي قلّما يأتي مؤاتياً لمن لا يفعل فيها او يتهيأ ويعدّ العدّة لمواجهة ما قد تحمله من مفاجآت».

بعد هذه المقدّمة تعمّدت ايضاً اثارة «بعض الافكار والاستنتاجات الخاطئة التي أنزلت في منزلة حقائق» منها مثلاً:

ـ «المراهنة على تقسيم المنطقة العربية الى كيانات سياسية حدودها حدود المجموعات الدينية او الاثنية العائشة فيها وعلى نحو ما هو الكيان الاسرائيلي مثلاً، مراهنة في غير محلّها».

ـ «ليس مؤكداً ان الاسلام سيظل في تزمته وجموحه وميله الى الفتح واحتكار الطريق الى السماء. فالمسيحية كانت مثله عندما كانت في عمره، وكذلك اليهودية. . . الاسلام

جاء متأخراً عن المسيحية سبعة قرون، ولم تكن المسيحية قبل سبعة قرون اقلّ احتكاراً للحقيقة وأقلّ ميلاً الى الفتوحات».

ـ «كل نظام سياسي هو نظام لمرحلة معينة. فلا انظمة دائمة او ابدية. وكلّما بدا النظام مقصراً عن الادوار التي انشىء من اجلها وجب اعادة النظر فيه. . . وقد ثبت ان الضمانات التي اعطيت للمسيحيين في النظام السياسي القائم فقدت جدواها فضلاً عن تزايد اعتراضات المسلمين عليها، اعتراضات بلغت غير مرّة حدّ التمرّد المسلح. . . لذلك يجب ان نفتش عن هذه الضمانات في اماكن ومواقع اخرى لا في المواقع التي فقدت كل حصانة وكل منعة».

ـ «ان منطق التعايش الاسلامي ـ المسيحي يقضي بقيام مشاركة حقيقية في حكم البلاد وادارة اعمال الدولة. . . وكل اصلاح يجب ان يسير في هذا الاتجاه. وكل خطوة في هذا الاتجاه يجب ان نشجع عليها لا ان نعترضها».

***

لقد كان غرضي من هذا «الاعلان» الوصول الى موقف مسيحي يوحي الى المسلمين بالثقة. لكن لسوء الحظ لم تنجح إلاّ في صورة جزئية.

وحينما اعود الى ما دّونته في مفكرتي عن الأثر الذي تركته المحاولة على الصعيد الاعلامي، يتأكّد لي اكثر كم تغيّرت في مفهومي للبنان وكم خطوت خطوات في الانقلاب على نفسي. وقد تساءلت في حينه ـ الاربعاء في الأول من آب ١٩٨٤ ـ على هذا النحو:

«هل انا متقلّب في مواقفي السياسية والوطنية ام هي الحقائق الجديدة التي تحملني على هذا التغّير معها، ام ان المواقف التي اكوّنها لنفسي هي مواقف مرتجلة وركيكة.

«كنت، مثلاً، أحمل على المسلمين والعرب فاصبحت من الداعين الى التفاهم معهم.

«كنت من أصرح الداعين الى التعاطي العلني مع اسرائيل وربما الوحيد الذي كتب بهذا المعنى وجاهر به، لكنّي اليوم اتعمّد السكوت عن الموضوع.

«كنت من الذين حملوا في كتاباتهم على سوريا فاصبحت اليوم من الذين يكتبون في فائدة التعاون معها.

«هكذا يراني الآخرون فاسمع همساً فحواه انني استدرت فجأة ١٨٠ درجة كرمى لعين أمين الجميل!

«هذا الهمس يزعجني ويستثير فيّ الغضب. لا اشعر بالذنب، طبعاً، غير انني اشعر بالحاجة الى «تبرير» ما هو. في الظاهر، مواقف جديدة تناقض مواقفي السابقة، والصحيح ان ولا مرّة كنت مؤمناً بالتقسيم او بالانفصال عن المسلمين وعن محيطنا العربي وعن سوريا في صورة خاصة. واللامركزية لم افهمها إلاّ في حدود لا تمس وحدة البلد... في اي حال انا الآن مقتنع بما اقول وافعل ولا اخجل بما قد يفسّر ـ ظاهرياً ـ تكذيباً لمواقفي السابقة»!

والحال ان ماحدث عندي في العام ١٩٨٤ كان منعطفاً في حياتي الوطنية والحزبية وبداية افتراق عن كل الذين ما زالوا يظنّون ان لبنان لم يتغيّر، لا في العام ١٩٢٠، ولا بعد تلك الزلازل المدمّرة.

والبداية كانت محاولة جواب عن هذا السؤال: ماذا يريد المسيحيون، او اي لبنان يريدون، او اي لبنان هو أنفع لهم وأبقى.

وهكذا رأيتني أمضي في طريقي المستقلّة وفي المنطق الذي أخذت به لتجاوز حال الحيرة بالنسبة الى هوية لبنان.

فاذا كان مبرّر استقلال لبنان عن محيطه العربي، وعن سوريا خصوصاً، هو طمأنة المسيحيين الى مصير حضورهم السياسي وحرياتهم، فهذا لا يعني ان التاريخ يبدأ فقط من تاريخ اعلان «دولة لبنان الكبير»، أو ان ما قبل هذا الاعلان ليس من التاريخ او ليس من تاريخ لبنان وأهله. فهذا الاستقلال لا يلغي الروابط القائمة على مدى مئات السنين بين شعب لبنان والشعوب العربية المجاورة. ولم يكن الغرض منه ابداً إلغاء هذه الروابط، ولا إلغاء التاريخ أيضاً، فضلاً عن أن إلغاء الجغرافيا، أو اعتبار لبنان جزيرة في بحر أمر لا يكون إلاّ على الورق. وبماذا يختلف وجود لبنان عن وجود اسرائيل اذا كان تاريخه يبدأ في العام ١٩٢٠ ولا يبدأ إلاّ في هذا التاريخ؟! وهل

من الحكمة ان نقفز آلاف السنين، رجوعاً الى الوراء طبعاً، لنرد اصول اللبنانيين الى عهد الفينيقيين. . . وهل ما بعد العهد الفينيقي لا يُحسب له حساب؟؟

وماذا لو كان الفينيقيون أيضاً، أو بعضهم، من أصول عربية؟

يقول الدكتور كمال الصليبي ان المؤرخ الاغريقي هيرودوتس عندما زار سوريا «أخبره شيوخ صور الفينيقيون ان اجدادهم كانوا جاؤوا في الاصل نزوحاً من سواحل البحر الأحمر، بل إنهم حدّدوا زمن هجرتهم من تلك السواحل الى السواحل السورية بثلاثة وعشرين قرناً قبل ذلك التاريخ». (١٦)

ويضيف: «اذا كان لأحد حق في أن يدّعي تحدّره من قدامى الفينيقيين، فان اصحاب هذا الحق هم مسلمو المدن الساحلية من السنّة الذين اعتبروا أنفسهم عرباً وليس مسيحيو الجبال أو أي فريق آخر». (١٧)

وعدت أسأل التاريخ أيضاً على أي حال كانت الاجزاء التي تشكل، مجتمعة، لبنان الحديث. فتبيّن ان «في الازمنة الاسلامية المبكرة كان جبل لبنان وجبل عكار تابعين لجند حمص، بينما كان جبل كسروان وجبل الشوف يشكلان مع وادي البقاع منطقة ادارية تابعة لجند دمشق، وتدار من بعلبك. وفي عهد الفرنجة شكل جبل لبنان جزءاً من قومسية طرابلس، بينما بقي جبل كسروان والاجزاء الشمالية من جبل الشوف (المتن والغرب) جزءاً من الاراضي الاسلامية التابعة لدمشق، في حين شكلت الاجزاء الجنوبية من جبل الشوف (الشوف نفسه) جزءاً من مقاطعة صيدا. والمقاطعة هذه هي واحدة من المقاطعات الاربع الكبرى التابعة للمملكة الفرنجية في القدس. والى الشمال من هذه المقاطعة كانت مملكة القدس تضّم ايضاً شريطاً ضيقاً من الساحل يشكل مقاطعة بيروت وهي واحدة من مقاطعاتها الاثنتي عشرة الصغرى. وفي ظلّ المماليك أصبح جبل لبنان جزءاً من مملكة طرابلس بينما أُلحق جبل كسروان وجبل الشوف بالصفقة الشمالية من مملكة دمشق. والصفقة هذه وقاعدتها بعلبك، تألفت من «نيابتي» بعلبك والبقاع (وقاعدتها بلدة كرك نوح قرب زحلة الحالية)، ومن «ولايتي» بيروت (بما فيها جبل كسروان والمتن والغرب من جبل الشوف) وصيدا (بما فيها منطقة الشوف بالذات). واستمرّ هذا التقسيم لاراضي الجبل في ظلّ العثمانيين عندما تحوّلت مملكة طرابلس، بكل بساطة، الى إيالة طرابلس، بينما اصبحت ولايتا بيروت وصيدا

سنجقين من إيالة دمشق أولاً، ثم من إيالة صيدا. أمّا بلاد بعلبك والبقاع فبقيت تابعة طوال العهد العثماني مباشرة لدمشق، كنواح (أو أقضية) من سنجقها المركزي». (١٨)

«ولم يُشَر في الاستعمال المحلي الى سلسلة جبال لبنان باسم «جبل لبنان»، باستثناء أجزائها التي هي في أقصى الشمال، إلاّ في العقود المبكرة من القرن التاسع عشر. (١٩)

أمّا «لبنان فخر الدين» فقصة لا تخرج هي أيضاً عن هذا الاطار. وخلاصتها هي ان عندما «ووجه العثمانيون، بعد فتحهم للشام في العام ١٩١٦ بصعوبات ملحوظة في محاولتهم للسيطرة على الدروز الذين كانوا يقطنون أجزاء مختلفة من جبل الشوف، وبعد محاولات متكررة لاخضاع هؤلاء بالقوة، التفت العثمانيون الى واحد من أقوى زعمائهم، هو فخر الدين المعروف بابن معن، وعينوه في العام ١٥٩٠ على سنجقي بيروت وصيدا لحسابهم، تاركين له ان يصبح السيد المطلق للاراضي الساحلية والجبلية ذات العلاقة. وبحلول العام ١٦٠٥ صار لهذا الزعيم الدرزي، الذي كان لقبه الرسمي «سنجق بك» أو «أميرلواء» ـ ومن هنا تسميته العامة بالأمير فخر الدين ـ ان يسيطر على كامل اراضي السنجق التي كانت تضم جبل كسروان وجميع أجزاء جبل الشوف، وفي هذه الاثناء كان العثمانيون قد ضموا الى منطقة ادارته اجزاء أخرى من إيالة دمشق، وخصوصاً سنجق صفد الذي كان يضم جميع اراضي الجليل ومنها مدينتا صور وعكا على الساحل. وفي السنوات اللاحقة صار للأمير فخر الدين ان يسيطر أيضاً على سناجق إيالة طرابلس، وفيها اراضي جبل لبنان بالذات. ولكن علاقات فخر الدين مع العثمانيين ساءت في ما بعد، المرّة تلو المرّة، حتى قرروا أخيراً التخلّص منه مرة واحدة والى الابد. وفي العام ١٦٣٣ أوقع بالأمير واعتقل في أحد ملاجئه الجبلية، وأخذ أسيراً الى الاستانة حيث قتل خنقاً بعد سنتين. (٢٠)

طبعاً، تظلّ منزلة فخر الدين عندي منزلة كبير من كبار التاريخ اللبناني. وما صنعه ترك بالتأكيد اثراً في صيرورة لبنان لاحقاً. لكن هذا شيء والاسطورة شيء آخر. وقد بتُّ مقتنعاً بان معرفة تاريخنا السياسي تقتضي من جملة ما تقتضيه اعادة الوقائع التاريخية الى حجمها الحقيقي، ومن دون اي زخرفة لها.

إن سلطة الامير المعني، ووصولها الى طرابلس وما بعدها في الشمال، والى عكا وصفد في الجنوب، انما كانت سلطة مستمدّة من سلطة الدولة العثمانية، هذا فضلاً عن

أن السناجق والايالات التي كانت خاضعة لهذه السلطة لم تكن لتشكل وحدة سياسية بالمعنى الصحيح يبنى عليها تاريخ لبنان اللاحق. وفي اي حال، لم تكن هذه الايالات والسناجق مستقلة منفصلة، من الناحية السياسية، عما جاورها من أجزاء الامبراطورية العثمانية.

و «جبل لبنان» نفسه، كما يتبيّن، كان يتسع ويضيق تبعاً للظروف. والمسألة، في الأساس، مسألة الوجود المسيحي الباحث لنفسه ابداً عن ضمانة لمصيره. وهذا ما قضى ببعض الحكم الذاتي له والمحدود. الأمر الذي لا يعني انه من أصول عرقية أو اثنية خاصة به، أو انه يجب ان ينفصل ويستقل عن محيطه الى الحد الذي يجعله مشابهاً لدولة اسرائيل.

ورحت أسأل نفسي، أنا الماروني، الحريص على مارونيتي، ولكن الحريص ايضاً، وبالتالي، على بقاء لبنان الموقوف بدوره على بقاء الموارنة والمسيحيين عموماً: من نحن الموارنة؟... ومنذ متى نحن في لبنان، أو في هذه الجبال... ومن كنّا قبل ان يكون مارون فنُعرَف باسمه، ولا نُعرَف إلاّ باسمه... وهل الالتحاق به وبتعاليمه وايمانه يخلق فينا اصولاً جديدة ودماً جديداً وعرقاً جديداً؟؟

وقد لاحظت هنا ان المؤرخين قلّما يتفقون على بداية تاريخ الموارنة من هذا القبيل. فمنهم من يقول إننا آتون من وادي العاصي، ومنهم من ينفي ذلك ويؤكد اننا موجودون هنا قبل مارون بالذات. وتذكرت بالمناسبة الاحداث التي نعيش وكيف سيرويها المؤرخون، لاحقاً، واستناداً الى اي كتابات وشهادات، وكم سيكون صعباً على هؤلاء معرفة هذه الاحداث على حقيقتها، بل كم سيكون مستحيلاً معرفة الاسباب الحقيقية، والمواقف الحقيقية لشتى افرقاء الصراع وكم سيكون صعباً، بالتالي، معرفة الحقائق من الاكاذيب، والروايات الصحيحة من الروايات الملفقة أو المضخمة.

وما الذي يؤكد ان ما يقوله المؤرخون هو الحقيقة التاريخية؟... ولماذا هؤلاء المؤرخون أنفسهم قلّما يتّفقون؟

وقد تبيّن لي ان المؤرخين الموارنة غير متفقين أبداً مع المؤرخين غير الموارنة على أصول أتباع مارون، ولا أين كان هؤلاء بالضبط لدى ظهور المارونية وهل قدموا الى لبنان من وادي العاصي أم كانوا فيه قبل ان يُعرفوا بهذه الهوية الدينية والمذهبية.

وفيما البعض يحرص على اثبات ان الموارنة هم، أصلاً، قبيلة من القبائل العربية المسيحية التي قدمت من الجزيرة العربية الى بلاد الشام، يحرص البعض الآخر على اثبات العكس. وفي الأمر دلالة على عظم التأثر بالاغراض السياسية في كتابة التاريخ، وفي كتابة تاريخ الموارنة خصوصاً.

واذا صحّ ما فهمته من «الكتابتين» يكون الموارنة قد وُجدوا، في الأصل، في وادي العاصي كما في جبال لبنان. ذلك ان المؤرخين الموارنة لا ينكرون ان مارون وُلدَ وعاش وجمع حوله الاتباع من وادي العاصي ومن خارجه أيضاً، وأن موارنة الشام ووادي العاصي خصوصاً نُكّل بهم هناك وأرغموا على الرحيل الى جبال لبنان، في القرن العاشر، على يد البيزنطيين لا على يد المسلمين.

ولا يختلف المؤرخون ايضاً على ان المسيحية كان لها انتشار واسع في الجزيرة العربية كما في خارجها قبل الاسلام. وسواء كان الموارنة، في الأصل، قبيلة من القبائل العربية المسيحية التي قدمت من الجزيرة الى الشام، أو كانوا من أهل بلاد الشام ووادي العاصي. . . وجبال لبنان أيضاً، فمن الواضح ان وجودهم لم يكن مقتصراً على جبال لبنان وحدها. فقط في بداية القرن الحادي عشر أصبح موطنهم في هذه الجبال. ومعنى ذلك ان أربعة قرون تقريباً كانت قد انقضت على نشوء المارونية وانتشارها في الجبال المذكورة كما في الشام ووادي العاصي وغيرهما.

إنها مذهب وكنيسة من المذاهب والكنائس المسيحية التي انتشرت في الشرق، لا في جبال لبنان وحدها. ومعنى ذلك ان من الموارنة من يكون أصلاً، قبيلة من القبائل العربية المسيحية، أو من أهل الشام ووادي العاصي، وان المارونية، بالتالي، ليست حكراً على أهل الجبال المذكورة.

وثمة من يقول أيضاً من المؤرخين أن الكنيسة المارونية تأسست في وادي العاصي، قبل بداية الدعوة الى الاسلام بحوالي قرن من الزمن. وقد تأسست في وادي العاصي لا في جبال لبنان.

طبعاً إن تجمّع الموارنة في هذه الجبال، في ظلّ كنيسة واحدة تجمع ما بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية على مدى قرون، جعل منهم جماعة تتميّز في خصائص عديدة. وهو الاضطهاد، الديني وغير الديني، ما حصر وجودهم في لبنان القديم

والحديث. وهي وقائع لا يختلف حولها السادة المؤرخون. ولكن أن يُتخذ من هذه الوقائع اداة لسلخ الحضور الماروني عن محيطه، ولقطع كل الروابط بينه وبينْ هذا المحيط، فمسألة أخرى.

الصحيح أن المسألة مسألة حريات، وحرية المعتقد في نوع خاص، لا مسألة أصول واعراق. وغباء مفرط أن تبنى الدول والاوطان، خصوصاً في هذا العصر، على الأصول والاعراق، أو على الأديان والمذاهب. واذا كان بعض المؤرخين الموارنة قد حرص على نفي ما يقوله سواهم من أن الموارنة ليسوا من وادي العاصي، ولا من الجزيرة العربية، بل من جبال لبنان، فهذا لا يعني ان الموارنة هم، بالضرورة أمة مختلفة عن سائر الامم. وبالمناسبة، ما هي الأمة، وما هو تعريفها؟

إني، والله، أحاذر الوقوع في أي جدل حول مسائل «الأمة» و «القومية» وما اليهما. فهو لا يحلّ مشكلتي، ولا مشكلة لبنان.

وَهَب ان الموارنة هم تلك «الأمة» التي يتحدّث عنها بعض المؤرخين، فهل يعني أن اسرائيل ثانية يجب أن تقوم في لبنان، أو ان يكون لبنان مثل اسرائيل؟

في تقديري المتواضع، ان هذا المنطق يجعل مصير الموارنة مثل مصير الاكراد في الشرق العربي. هذا في أحسن الاحوال. كأن يواصلوا المفاخرة بـ «أصولهم المتميّزة»، مثلاً، ولكن من دون أن يكون لهم الوطن المنطبق على هذه «الأصول».

وفي مطلق الاحوال، الموارنة هم من هذا الشرق وهم اصلاء فيه لا لاجئين، ولا هم خصوصاً مثل اليهود المهاجرين من روسيا، أو بولونيا، الى فلسطين. ومعنى ذلك، في أقل تقدير، أن بينهم وشعوب الشرق العربي روابط تاريخية قد يكون الرابط الديني احدها لكنّه ليس الرابط الوحيد. وليس شرفاً للموارنة ان يكونوا، في الشرق العربي، غرباء أو دخلاء عليه وعلى حضاراته وثقافاته. كما ان شرف الانتماء الى اصول واحدة، أو الى عرق واحد ـ إن صحّ ذلك ـ لا يُشترى بمثل هذه الغربة. فالثمن باهظ جداً، فضلاً عن انه قاتل لصاحبه.

الفصل الثالث

«المطامع» السورية في لبنان

أمّا والسبب الوحيد الذي قضى بوجود لبنان، القديم والحديث، هو حاجة الموارنة والمسيحيين عموماً الى ان يكونوا في هذا اللبنان في وطنهم وبيتهم، فمنطق البحث يقودنا الى السؤال عن حقيقة «المطامع السورية» في لبنان، وهل هذه «المطامع» هي حقاً مطامع أم ماذا.

أجل، ما هي طبيعة المطامع المنسوبة الى سوريا على هذا الصعيد. . . أو بالأصح هل ثمة مطامع لسوريا في لبنان، وما هي، وان كان ذلك صحيحاً فكيف التعامل معها توّصلاً الى الحدّ الادنى من التفاهم بين البلدين.

لا أنسى أبداً ما كان من شأن ردّة فعل صديق عزيز غيّبه الموت في تعديل نظرتي الى هذه المسألة وهو يسمعني أقول «إن المشكلة مع سوريا هي مطامعها التاريخية في لبنان التي تقف حائلاً دون التفاهم معها».

هذا الغائب العزيز هو محمد شقير، رفيق رياض وكاظم وتقي الدين الصلح، وقد تلاقينا فترة من الزمن في فريق عمل الرئيس السابق أمين الجميل، وقامت بينه وبيني صداقة كانت ولا تزال عندي من أعز الصداقات. انني لا أنسى وجهه وطلّته المحبّبة، وكم كانت عزيزة عليه تجربة الاربعينات، وكم كان يهمّه ان تظّل روح الاربعينات حيّة. . . وكم كان يهمه ايضاً الوصول الى وفاق لبناني - لبناني، وبالتالي الى وفاق لبناني - سوري يكمّل الأول ويعزّزه.

كنّا ثلاثة، هو والدكتور ايلي سالم وأنا، نلتقي صبيحة كل يوم تقريباً، لهذا الشأن ولسائر الشؤون الطارئة، نتشاور ونقلّب الأمور، وأوراق العمل، بعضها يتناول النزاع الداخلي وبعضها الآخر النزاع مع سوريا.

ولهذا «العتيق» في المسألة اللبنانية، وفي المسألة العربية، خبرة طويلة، ومعرفة عميقة برجال الاستقلال في البلدين، فضلاً عن معرفته بمخاوف المسيحيين سواء كان حيال العروبة او حيال سوريا. وهو الذي زادني معرفة بحقيقة التسوية التي تمت في

الاربعينات والتي لم تكن لبنانية ـ لبنانية فقط بل لبنانية ـ سورية أيضاً. وكان، بالفعل ـ رحمه الله ـ موسوعة من هذا القبيل، وحافظ ذكريات لا يُجارى.

قال، رداً على ملاحظتي، وبشيء من الاستخفاف: «دعك الآن من قصة المطامع، وستكتشف لاحقاً أنها ليست هي المسألة، وخصوصاً متى تذكرنا ان تأسيس لبنان ـ ويقصد لبنان الحديث طبعاً ـ انما كان من أجل طمأنة المسيحيين الى مصيرهم»!

لم انتبه للفور الى ما يعنيه هذا الربط بين سبب وجود لبنان و «المطامع السورية»، ولم اناقش صاحبي معنى كلامه. لكن كلامه ظلّ عالقاً في سمعي وذهني حتى شكل عندي، لاحقاً، مدخلاً الى صميم المسألة ومنعطفاً.

ان حقيقة المطامع المنسوبة الى سوريا لا تُفهم إلاّ من خلال حقيقة وجود لبنان.

وكنت انا قد تربيّت على أساس ان لبنان حقيقة تاريخية ثابتة عمرها اجيال. فيما الصحيح انه بلد ناشيء، هو واستقلاله عن محيطه. وإن صحّ ان هناك حقيقة تاريخية في هذا المجال، فهي لا تتجاوز حدود «لبنان المتصرفية». أما لبنان الآخر، من الناقورة الى النهر الكبير، فعمره فقط من عمر سوريا الحديثة، إن صحّ القول، وهو، بالتالي، مختلف عن لبنان الذي سبقه، وإن كانت الغاية من وجود هذا وذاك واحدة.

فمن أجل المسيحيين أُنشيء «لبنان الكبير»، وكان الغرض منه تمكين «لبنان الصغير» من أن يعيش ويبقى. فالجبل، مسلوخة عنه «الاقضية الاربعة ومدن الساحل» لا يبقى ولا يعيش. إنّه كتلة صخرية لا تطعم خبزاً فضلاً عن انها لا تتسع لوطن بالمعنى الصحيح. وأقصى المستطاع فيها وأقصى الطموح محمية صغيرة لا شأن لها ولا دور، تماماً كما في نظام المتصرفية.

أليس لأن «لبنان الصغير» هذا «لا يغلّ من الحبوب إلاّ ما يقوم بحاجة اهله لمدّة شهرين فقط، بحيث اذا سُدّت عليه مدائنه وسهوله كان ذلك بمثابة القضاء عليه بالمجاعة»، كانت المطالبة بتوسيعه «بحيث يكون بلاداً قادرة على القيام بحياة شعوبها ومنافعهم وثروتهم»؟ (٢١)

وفي رسالة لرئيس الحكومة الفرنسية كليمنصو، عهدذاك، الى البطريرك الماروني الياس الحويك، تأكيد على هذه الناحية حينما يقول: «وان فرنسا التي ترغب في تحسين

الصلات الاقتصادية بين البلاد الموضوعة تحت وصايتها، ستنظر أيضاً بالعناية كلّها عند تحديد تخوم لبنان في ضرورة ان تحتفظ للجبل بالأراضي السهلية والمرافىء البحرية اللازمة لعمرانه». (٢٢)

وفي أي حال، وسواء كان «لبنان الكبير»، من الناقورة الى النهر الكبير، احقاقاً لحق أو توسعاً من دون حق، فالغرض كان واحداً، وهو ان يكون للمسيحيين الوطن الضمانة، وان يكون هذا الوطن قادراً، من الناحية الاقتصادية، على ان يعيش ويبقى.

وقد كان للموارنة ما أرادوا.

فقد أعلن الجنرال غورو «القومسير العالي للجمهورية الفرنسية في سوريه وكيليكيا»، في الثالث من آب ١٩٢٠، ومن زحلة بالذات، ضمّ اقضية حاصبيا وراشيا وبعلبك والمعلقة إلى لبنان المستقل». (٢٣)

وفي ٣١ من آب ١٩٢٠، أصدر الجنرال غورو أيضاً قراراً يعيّـن حدود «لبنان الكبير» على الوجه الآتي:

«شمالاً: من مصب النهر الكبير على خط يرافق مجرى النهر الى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصّاب فيه على علو جسر القمر»،

«شرقاً: خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي (أورونت) ماراً بقرى مصرعة مربعانة - حيط أبيح - فيصان على علو قريتي بريفا ومتربة. وهذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية ثم حدود أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية»،

«جنوباً: حدود فلسطين كما هي معينة في الاتفاقات الدولية»،

«غرباً: البحر المتوسط..» (٢٤)

ثم ألحق هذا القرار بقرار آخر، تاريخ ٣١ آب أيضاً، يلغي «متصرفية جبل لبنان»... «ونظاماتها، ومصالحها الادارية العمومية والمحلية».

وأخضع لبنان «الجديد» لسلطة تنفيذية «يقوم بها موظف عال فرنسي ينتدبه القومسير العالي للجمهورية الفرنساوية ويسمى حاكم لبنان الكبير»، ويكون مسؤولاً أمامه «عن النظام والامن العام والادارة العامة في أراضي الدولة اللبنانية».

والى جانب هذه السلطة المحصورة في شخص الحاكم هناك «مجلس مؤلف من ١٥ عضواً يسمّى اللجنة الادارية للبنان الكبير» صلاحيتها صلاحية مجلس ادارة الجبل في عهد المتصرفية وابداء الرأي «في المسائل المتعلقة بالأمور التشريعية وبالنظامات وبوضع ميزانية الدولة وتقرير الضرائب الجديدة والرسوم او الاحتكارات» (٢٥)

وعلى هذا النحو كان تأسيس لبنان الحديث، واعلان تأسيسه أيضاً. بل على هذا النحو تقريباً كان تأسيس كل الكيانات والدول التي قامت على انقاض الامبراطورية العثمانية في المنطقة العربية.

ولم أعرف إلاّ وأنا أفتش عن الظروف التي أدّت أو ساعدت على نشوء لبنان، أن سوريا «الحديثة» نفسها كانت، قبل ان يعاد توحيدها، خمس دول، أو دويلات. ذلك ان فرنسا، عندما احتّلت سوريا عمدت الى تقسيمها على النحو التالي: دولة سوريا (الشام) ودولة حلب، ومقاطعة جبل الدروز، ومقاطعة العلويين، ولواء الاسكندرونة المستقل الذي أُلحق في ما بعد بتركيا في حزيران ١٩٣٩. ولم يتم توحيد سوريا في حدودها الحاضرة، تحت ادارة دمشق المركزية، إلاّ في العام ١٩٤١، أي بعد دخول «القوات الفرنسية الحرة» التابعة للجنرال ديغول الى المنطقة.

وكان هذا كله بقرارات مثل القرار الذي انشأ «دولة لبنان الكبير». وسيتغّير اسم «لبنان الكبير»، لاحقاً، ليصبح «الجمهورية اللبنانية». (١ أيلول ١٩٢٦).

وقد يكون لبنان وحده في ذلك الحين الدولة التي كان لأبنائها بعض اليد في تأسيسها، او كانت تحمل في ذاتها مبرّراً ما لوجودها، ألا وهو ان يكون للمسيحيين، وللموارنة خصوصاً، الوطن الذي يضمن مصيرهم وحريّاتهم.

كان الفرنسيون «مستعدين للاصغاء الى مطالب ملموسة تقدّمها اطراف لها رؤية سياسية واضحة وتعرف ما تريد، ولكن لم يكن لديهم صبر على غير هذا النوع من المطالب مهما بلغت حدّته. وكانت فرنسا ترى ان الموارنة وحدهم من بين اهالي المناطق الخاضعة لانتدابهم هم الفريق الذي يعرف تماماً ما يريد. ولذلك أبدى الفرنسيون الاستعداد الكامل للتجاوب مع مطالبهم وليس مع مطالب غيرهم. وكان الموارنة من سكان جبل لبنان وجواره قد جدّدوا المطلب الأساسي لهم منذ بداية القرن وهو خلق دولة «البنان الكبير (حسب تسميتهم) بضم مناطق معينة من ولايتي بيروت ودمشق

القديمتين الى جبل لبنان، وجعل الطائفة المارونية صاحبة السيطرة العليا في هذه الدولة». (٢٦)

دولة للموارنة. . . هكذا بكل بساطة وإن كانت لا تحمل صراحة هذا الاسم. فالموارنة هم الذين طافوا العالم، وشكلوا الوفود الى المحافل الدولية في بداية هذا القرن، وخاضوها معركة على شتى المستويات لهذا الغرض. ولهذا الغرض أيضاً حالفوا فرنسا، وخاصموها أحياناً كلّما رأوا عندها فتوراً أو تردداً أو انحيازاً الى مشاريع أخرى في المنطقة. فالفرنسيون، إضافة الى حرصهم على علاقتهم القديمة بهؤلاء، كانوا يحرصون أيضاً، وبالقدر نفسه تقريباً، على تعزيز حضورهم السياسي والثقافي في الشرق، وخصوصاً في سوريا. وكان يهمّهم ألاّ يؤدي نزولهم عند مطالب الموارنة الى تنفير الآخرين، سواء في لبنان او في سوريا.

ولم يكن إلاّ الموارنة تقريباً يكافحون من أجل توسيع رقعة لبنان. فالمسلمون عموماً كانوا في موقف مضاد. والطوائف المسيحية الأخرى، وخصوصاً طائفة الروم الارثوذكوس، تبدي حذراً ازاء دولة يحكمها الموارنة. وكلام الموارنة على «خصائص لبنان» و «حدوده التاريخية» و « المناطق المسلوخة عنه» في العهد العثماني، انما كان كلاماً على انفسهم وعلى خصائصهم هم وعلى حدود حضورهم. لقد كانوا بالفعل، أشبه بأمة لها مؤسساتها وامتيازاتها ونظامها الخاص المعترف به دولياً والمحمي أيضاً بقرارات دولية. وما كان تكبير لبنان إلاّ بغرض تعزيز وجود هذا الوجود السياسي الخاص.

لكن السؤال هنا، هل انّ ذلك يعني، أو يجب ان يعني، ان «لبنان الكبير»، من الناقورة الى النهر الكبير، هو كذلك منذ بداية التاريخ، أو ان لا علاقة له بمحيطه ابداً ولا روابط، تاريخية أيضاً، تشدّه الى هذا المحيط، لا في الأمس ولا اليوم ولا في أي يوم؟!

وَهَبْ ان «الاقضية الاربعة ومدن الساحل»، التي ضُمت الى لبنان في العام ١٩٢٠، كانت، في الأساس، لبنانية الأصل والهوية، فهل يعني أيضاً ان لا شيء يربطها بالمحيط الأوسع، لا في الأمس ولا اليوم ولا في أي يوم؟!

وعلى هذا النحو رحت أسأل عن حقيقة المطامع التي ننسبها الى سوريا في لبنان. إن حرصنا نحن الموارنة: أولاً، على ان يكون لنا الوطن الذي يحفظ لنا خصائصنا

وحرياتنا، ثانياً، على اعطاء هذا الوطن كل مبرّرات وجوده، ثالثاً، على تعزيز استقلاله السياسي، هذا الحرص المثلث الاتجاهات قادنا الى ما يشبه التقطيع المتواصل للروابط القائمة بينه وبين محيطه وخصوصاً بينه وبين سوريا. فماذا لو كان توسيع هذا الوطن في العشرينات قد جعل من الموارنة أقلية بين جملة اقليات بعدما كانوا، في لبنان الصغير، أكثرية راجحة؟!

كان الموارنة في «لبنان الصغير» يشكلون نسبة ٦٠ في المئة تقريباً، و ٨٠ في المئة مع الطوائف المسيحية الأخرى، أما لدى توسيع لبنان ـ من الناقورة الى النهر الكبير ـ فقد أصبحوا ٣٢ في المئة، ومع الطوائف المسيحية الأخرى ٥١ في المئة.

ومعنى ذلك ان «الوطن الماروني» ـ إن جاز القول ـ أصبح وطناً مختلفاً لا تنطبق عليه الاوصاف التي كانت لـ «لبنان المتصرفية»، وإن أصرّ الموارنة على هذه الاوصاف. وليس سراً أن من المسيحيين في ذلك العهد من كان ضد هذا التوسع للبنان تلافياً لهذا التغيير في موازين القوى. كما أن من الفرنسيين الذين شغلهم المصير الماروني، كنافذة لفرنسا على هذه المنطقة من العالم ومرتكز لحضورها السياسي والثقافي، كانوا هم أيضاً ضدّ تكبير لبنان. وكان رأيهم أن «التركيب العرقي والديني والثقافي للمناطق المقترح ضمّها هو مختلف لدرجة كبيرة عن الجبل، بحيث لا يمكن الجمع بين المنطقتين في دولة واحدة». وقد عبّر عن هذا الرأي ابلغ تعبير «روبير دي كي»، الذي شغل منصب السكرتير العام للمفوّض السامي الفرنسي، في مذكرة له رفعها الى رئيس حكومته ميللران قبل ستة اسابيع تقريباً من اعلان «دولة لبنان الكبير». (٢٧)

اقترح «دي كي» الاكتفاء بضمّ البقاع وسهل عكار إلى الدولة الجديدة، تاركاً بيروت وصيدا تنتظران نتيجة الضمّ المشار اليه. أما طرابلس فقد رأى أن تظل مفصولة عن هذه الدولة. وفي ما يتعلق ببيروت، تحفّظ الرجل على ضمّها الى لبنان أيضاً مبرراً ذلك باعتقاده انها ستصبح بعد مدة قصيرة أكثر سكاناً من الجبل، وهذا ما يؤثر على شكل الدولة اللبنانية الجديدة.

وفي أي حال، إن مسألة توسيع أراضي لبنان في العقد الثاني من هذا القرن أخذت جدلاً طويلاً، بين المسيحيين أنفسهم وبينهم وبين فرنسا، وبينهم وبين المسلمين والعرب، من دون أن ننسى الصراع الفرنسي ـ الانكليزي على النفوذ والسيطرة في هذه

المنطقة من العالم، وعلى رسم الحدود بين مناطق نفوذ الدولتين العظميين عهدذاك، وقد كان له أثره أيضاً في قيام دول وعدم قيام أخرى كما كان له أثره الكبير في حدود هذه الدولة أو تلك.

واتساءل هنا، بالمناسبة، اذا لم تكن متاعب لبنان الداخلية، ومتاعبه مع محيطه، ناتجة، في بعض اسبابها على الأقل، عن جهل تاريخه الحقيقي فضلاً عن تاريخ تلك الحقبة المهمة والمصيرية من تاريخه.

وكثيرة هي الوقائع التي لم اتعلمها، شأني شأن كل أبناء جيلي والجيل اللاحق، في أي كتاب من الكتب المدرسية. كأن الغرض من هذه الكتب كان ان نعرف بعض الوقائع لا كلها، أو بكلام آخر أن نعرف ما تقضي به السياسة لا ما يقضي به التاريخ، ولا ما تقضي به، خصوصاً، كينونة لبنان بالذات، وعلاقته بمحيطه. وهو الخلاف على هوية هذا البلد ما جعل تاريخه تاريخين إن لم يكن أكثر. فإذا به يصبح من دون هوية، لا هو ماروني، ولا هو عربي، وخصوصاً في المرحلة التي كانت اللبنانية تعني المارونية، والعروبة تعني الاسلام.

والصحيح، كما تشهد الوقائع التاريخية، ان تأسيس لبنان الحديث، الذي اراد به الموارنة وطناً يحميهم من الذوبان والضياع في المحيط العربي ـ الاسلامي، أصبح بحكم بنيته السوسيولوجية الجديدة، وحدوده الجديدة، أشد ارتباطاً بهذا المحيط. فإضافة «الاقضية الاربعة ومدن الساحل» إليه غيّرت في كينونته وطبيعته تغييراً بدت حياله كل تلك الادبيات حول تاريخه وشخصيته التاريخية من دون معنى. فلا «القومية اللبنانية» كانت كافية للحدّ من مؤثرات هذا التغيير، ولا «لبنان الفينيقي» كان أوفر نجاحاً في التخفيف من ثقله.

فحتى لو صحّ أن جبل لبنان، المسيحي في أكثريته، لا يمت بصلة إلى محيطه العربي، وأن استقلاله سابق لأي استقلال في هذا المحيط، لقد كان توسيع رقعته لتشمل مناطق ومدناً هي في أكثريتها اسلامية وذات توجّه قومي عربي انقلاباً في بنيته ووجوده. والاستقلال عن المحيط استحال ارتباطاً مضاعفاً. حتى ليصحّ القول، في الكلام على مطامع سوريا في لبنان، أن لبنان كان سبّاقاً من هذا القبيل، فأخذ ولم يؤخذ منه، أو أن مطامعه في سوريا سبقت مطامع سوريا فيه!

ولعلّ المؤسسين الموارنة لم تفتهم هذه الناحية فكانوا كلّما تكلّموا على «إعادة لبنان إلى حدوده التاريخية» تكلّموا أيضاً وفي الوقت عينه على أن الأمر يجب أن يتم بالتفاهم مع سوريا، وبتوثيق الروابط بين البلدين.

إن قرار مجلس إدارة الجبل، في ١٠ تموز ١٩٢٠، صريح كل الصراحة في هذا المعنى.

فبعد أن يقول أن «من أهم مصالح لبنان وراحة شعبه الوفاق وصفاء العلائق مع مجاوريه»، وبعد أن يؤكّد أنه «بذل الاهتمام توصلاً الى وفاق يضمنه البلدان المتجاوران، لبنان وسوريا، ومصالحهما ودوام حسن العلاقات بينهما في المستقبل»، رأى هذا المجلس ان من الممكن الوصول الى ذلك بمقتضى البنود التالية:

١ ـ استقلال لبنان التام المطلق.

٢ ـ حياده السياسي بحيث لا يُحارِب ولا يُحارَب ويكون بمعزل عن كل تدخل حربي.

٣ ـ إعادة المسلوخ منه سابقاً بموجب إتفاق يتم بينه وبين حكومة سوريا.

٤ ـ المسائل الاقتصادية يجري درسها وتقرّر بواسطة لجنة مؤلفة من الطرفين وتنفّذ قراراتها بعد موافقة مجلس نواب لبنان وسوريا.

٥ ـ يتعاون الفريقان في السعي لدى الدول للتصديق على هذه البنود الاربعة وضمان احكامها. (٢٨)

وكأن هذا القرار لمجلس ادارة الجبل كان حبّة الحنطة التي ستموت لتعود فتنبت في ميثاق ١٩٤٣. فهو رياض الصلح الذي حمل القرار موقعاً منه هو أيضاً إلى دمشق، حتى إذا وافق عليه فيصل وحكومته توقف الموارنة عن المطالبة بالانتداب الفرنسي. ويبدو أن فيصل وافق على ضمّ المنطقة الساحلية إلى لبنان بما فيها طرابلس وبيروت وصيدا. وقد أدّى هذا التفاهم بين اللبنانيين والسوريين، بواسطة رياض الصلح، إلى إثارة حفيظة السلطات الفرنسية، فاقدمت هذه على اعتقال أعضاء مجلس الادارة ومحاكمتهم في صورة تعسفية وعشوائية ونفيهم إلى جزيرة كورسيكا. (٢٩)

وفي الأمر ما فيه من دلالات على اعتراف الموارنة الضمني، في تلك الأيام، بأن

«المناطق المسلوخة عن لبنان» ليست منه إلاّ بمقدار ما يعترف محيطه بذلك، إضافة طبعاً إلى موافقة أهل هذه المناطق أنفسهم. والقول بـ «حدود لبنان التاريخية» وحده لا يكفي. فماذا لو كانت هذه الحدود لا تعبّر عن حقيقة الانتشار أو الحضور البشري الماروني بقدر ما تساعد على هذا الانتشار وتضاعف من مداه؟

إنهم الموارنة الذين يتوسعون في هذه الحال لا سواهم. ولهم طبعاً أسبابهم التي تختصر بالحاجة الى وطن يضمن مصيرهم ويكون قابلاً للصمود والبقاء. فاذا اعترف العرب، وسوريا خصوصاً، لهم بذلك فليس لكي يكون هذا البلد منسلخاً عن محيطه أو على حساب الروابط التي تربطه بهذا المحيط، كلياً أو جزئياً. إن اصرار الموارنة على توسيع لبنان يقتضي في المقابل، اعترافاً بانتمائه الى محيطه، وبالروابط القائمة بينه، كلياً أو جزئياً، وبين سوريا. واستقلال لبنان عن سوريا مثلاً، لا يلغي، ولا يجوز أن يلغي الروابط المذكورة، ولا أن يقفز من فوقها كما لو أنها غير موجودة.

وهذا ما لم يغب عن بال مجلس إدارة جبل لبنان في قراره المشار إليه آنفاً، ولا عن بال البطريرك الماروني انطوان عريضة الذي هتف المصلّون باسمه في جوامع دمشق، عام ١٩٣٦، واعتبروه بطريركاً عليهم هم أيضاً في ذلك الحين.

ففي تصريح له إلى جريدة «لوجور» الفرنسية بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٣٦ يقول: «قبل كل شيء، ورغم كل ما يمكن أن يقال، نتمسك باستقلال لبنان بحدوده الحاضرة». ... و «سيؤكد هذا الاستقلال علاقات الأخوة التي تربط لبنان بسوريا. ومن المؤكد أن الحواجز السميكة بين هذين البلدين لا يمكن أن تكون لها إلاّ النتائج المشؤومة، وبصورة خاصة في المجال الاقتصادي. ليست تجربة الاراضي اللبنانية موضوع الخلاف أبداً في المطالب السورية. لقد أصبح استقلال لبنان مبدأ صريحاً ومسلّماً به في دمشق كما في بيروت». (٣٠)

ولمّا قامت حركة انفصالية في طرابلس تطالب بضمّ المدينة الى سوريا، ومثلها في بعض الاوساط الاسلامية في بيروت، عام ١٩٣٦، لم يشأ البطريرك عريضة الدخول في أي جدل في هذا الموضوع مكتفياً بالقول: «لقد حدّد الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ حدود لبنان الحالية بوضوح تام، وبالتالي لا مجال للمناقشة من هذه الجهة أيضاً». وكأنه كان مطمئناً الى تفاهم تم مع سوريا حول هذا الشأن، فاستطرد قائلاً: «لا يبقى

إلاّ أن ننظر إلى الوضع من وجهة نظر محلية معينة . . . فقد أظهر السوريون، المسلمون والمسيحيون، إبان مفاوضاتهم مع ممثلي فرنسا وفي تصريحات عديدة وصريحة رغبة صادقة ألاّ ينتزعوا شبراً واحداً من الاراضي اللبنانية بحدودها الحاضرة. كذلك أظهر قادة الكتلة الوطنية السورية احترام مشاعرنا وموقفنا. لقد سبّبت لنا الحركة الانفصالية من متاعب ما يوازي ما سبّبه لنا موقف سوريا بأسرها من فرح وغبطة».

وفي ردّ على سؤال حول الاسباب الحقيقية للحركة الانفصالية الطرابلسية قال: «لقد أوضحنا بصراحة في مطالبنا بتوطيد علاقات الأخوة بين سوريا ولبنان في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ومعنى هذه المطالبة واضح ولا حاجة لشرحه. لا توجد بيننا وبين سوريا حواجز اقتصادية أو انقسامات اجتماعية» . . . «لقد ترك الموقف السوري في قلوبنا شعوراً يتعذر محوه. فقد القى على كل هذه الرقعة من المشرق نوراً جديداً» . . . «نتمنى ان نجد لدى الجميع في لبنان ما وجدناه لدى أشقائنا السوريين، من الانسان البسيط حتى المسؤول الكبير، في اجتماعاتهم كما في جوامعهم». (٣١)

هذه المراجعة لوقائع تأسيس لبنان الحديث بيّنت لي كم من هذه الوقائع ما لم أكن أعرفه، وكم منها أيضاً ما طواه النسيان عندي مع مرور الزمن وتوالي الاحداث، وكم منها كذلك تغيّرت معالمه على أيدي مؤرخين لم يكتبوا للتاريخ بل لمعتقداتهم الذاتية في معظم الاحيان.

فمنذ «مؤتمر الحوار الوطني» في جنيف ولوزان عام ١٩٨٤، وأنا أتساءل: هَبْ أن لسوريا مطامع توسعية على حساب لبنان، فهل هي مسألة لا ينفع فيها علاج؟!

وكنت قد تخطيت منذ ذلك التاريخ المنطق الذي تربيّت عليه والذي تجلى في أبلغ صوره في «حرب التحرير» التي أعلنها العماد ميشال عون، في منتصف اذار ١٩٨٩، وفي الشعارات التي أطلقها في ذلك الحين. واصبحت من القائلين ان ليس هكذا تعالج «مطامع سوريا في لبنان»، ليس بالحرب، ولا بتلك «المقاومة» المبنية على العداء والتي ما افادت ابداً على رغم اشتدادها في العقدين الأخيرين وتنوّع وسائلها وادواتها المادية والسياسية.

أليس للعقل دور في هذا الشأن؟

وهل يعجز العقل عن اجتراح حلّ لهذه المسألة؟

واستطراداً: أما من طريقة لكسر هذه «المطامع» إلّا بكسر سوريا بالذات حتى ولو اقتضى الأمر الاستعانة بالشيطان؟!

وهكذا رأيتني أعود الى بدايات نشأة لبنان، وكيف كانت. ومن منطلق البحث عن حلّ، طبعاً، بل من منطلق الاقتناع بأنها مسألة من المسائل التي لا يستحيل حلّها أو الوصول الى تسوية في شأنها. وقد زادتني هذه المراجعة يقيناً بأن ما حدث في العام ١٩٢٠ كان عملاً تأسيسياً يفتح صفحة جديدة في تاريخ لبنان ومحيطه، مختلفة كل الاختلاف عن كل الصفحات السابقة. إنه بلد جديد يتخذ شكل دولة لم يسبق أن كانت أبداً ولا كان لها وجود: الأرض مختلفة، والشعب مختلف، والحدود مختلفة. وإذا كان صحيحاً أن للبنان تاريخاً عريقاً في الاستقلالية والحكم الذاتي، إلّا أن توسيع رقعته في العشرينات واعلانه دولة مثل كل الدول، أمر يعتبر حداً فاصلاً بين عهدين، وتاريخين إن جاز القول.

فقبل هذا التاريخ كان لبنان شيئاً وأصبح بعده شيئاً آخر.

ومن أهم ما حدث له في ذلك الحين هو الجمع بينه وبين ما يسمى «الاقضية الاربعة ومدن الساحل» في إطار دولة واحدة. لقد تغيّر.

تغيّر بنية، وهوية أيضاً على رغم الاختلاف حولها، وتغيّر طابعاً أيضاً ووجها على رغم إصرار الموارنة والمسيحيين عموماً على اعتباره استمراراً للبنان القديم.

وإذا صحّ أن هذه المناطق كانت، في السابق، منه فأعيدت إليه بعد سلخها عنه، إلّا أن ذلك لا ينفي الجديد الذي أُدخل عليه من هذا القبيل: إنها مناطق ومدن ذات أرجحية إسلامية، وتوجّه وحدوي عربي أو سوري، لا كما الجبل المتميّز بهويته المارونية والمجسد لكفاح الموارنة عبر تاريخهم من أجل أن يكون لهم الوطن السيد المستقل. إن فضل هؤلاء من هذا القبيل ثابت وأكيد، لكن الأمر لا يلغي واقع كون أهل هذه المناطق ليسوا على معتقد أهل الجبل... إن لم يكن كلّهم فمعظمهم على الاقل، فضلاً عن أنهم كانوا طلّاب اتحاد مع سوريا لا مع دولة لبنانية هي بالتأكيد تجسيد لارادة الموارنة وحلمهم القديم. فماذا أيضاً لو كانت سوريا لا تجاري الموارنة قولهم أن المناطق والمدن المذكورة هي امتداد للبنان التاريخي وجزء منه؟!

ومن هذه الزاوية تبدو «مطامع سوريا» معادلة لـ «مطامع» لبنان، أو لـ «مطامع» الموارنة.

. . . أو كما أن الموارنة يعتبرون «الاقضية الاربعة ومدن الساحل» مناطق مسلوخة عن «لبنان التاريخي»، فان السوريين يعتبرونها مسلوخة عن سوريا، سوريا الحديثة، أو التاريخية لا فرق.

ومن هذا القبيل يكون الموارنة قد حققوا «مطامعهم» قبل السوريين. وقد حققوها بمساعدة فرنسا لا بقوّتهم الذاتية ومع ذلك أبدت سوريا تفهماً لاحوال المسيحيين ومخاوفهم ومطالبهم أيضاً، بشهادة البطريرك الماروني بالذات، لكن هؤلاء لم يبادلوها التفهّم بمثله وظلّوا يعتبرون نظرتها الى لبنان نظرة توسعية يجب أن تقابل بالحذر الشديد.

إنني، طبعاً، لا أتعمّد تبسيط المسألة بغية تبسيط حلّها أو اعتبارها كأنها لم تكن. فقط أحاول اعادتها إلى حجمها الحقيقي بعدما ضاعفت منه الاوهام والمخاوف وأوهمتني مثلما أوهمت الكثيرين بأن العِلّة في سوريا، وفي سوريا وحدها. وقد تبيّن لي من الوقائع التاريخية نفسها التي لا يختلف عليها المؤرخون وشهود تلك الأيام أن جزءاً من المسألة هو من اصرار الموارنة والمسيحيين عموماً على اعتبار لبنان الحديث هو كلّه امتداد للبنان المتصرفية، أي، لبنان الماروني، وهذا ليس صحيحاً. أو بكلام آخر، هذا موقف ايديولوجي، إن صحّ القول، ينطبق على حلم الموارنة القديم ولا ينطبق على واقع الحال، فضلاً عن أنه قدّ تسبّب في نزاع بين اللبنانيين أنفسهم يستمر منذ تأسيس «دولة لبنان الكبير»، إضافة الى النزاع الدائم مع سوريا وحكوماتها المتعاقبة.

أما مطامع سوريا في أرض لبنان ـ إن صحّ اعتبار الأمر مطامع ـ فمن خوفها على نفسها من لبنان نفسه إذا ما عنى وجوده واستقلاله انسلاخاً عنها وعن محيطه وقطع روابط. ومن المحتم أن يصبح لبنان، في هذه الحال، دولة معادية، أو على الأقل غريبة عن محيطها. وأتصوّر السوريين يقولون: «إننا لعلى استعداد لأن نقر ونعترف، حسماً للجدل، بأن توسيع لبنان لم يكن على حساب أحد، وأن نعترف أيضاً بحدود لبنان «المعترف بها دولياً»، ولكن ليس لكي يكون هذا البلد على نحو ما كان قبل توسيعه وليس لكي يقطع كل صلة له بمحيطه»!

ويجب أن نعترف بأن سوريا تصرّفت هكذا مرّات مع لبنان بعد «إعادة المناطق المسلوخة» عنه إليه.

مرة أولى في العام ١٩١٩ عندما وافق الملك فيصل، وهو يحكم دمشق، على هذا التوسع مقابل أن يكّف الموارنة عن المطالبة بالانتداب الفرنسي،

مرّة ثانية لدى تأسيس «دولة لبنان الكبير» وبشهادة البطريرك الماروني عريضة التي سبقت الاشارة إليها.

وعادت سوريا تؤكد هذا الموقف في العام ١٩٤٣ عندما نزل حكامها عهدذاك عند طلب رياض الصلح بهذا المعنى، مقابل أن يتخلى الموارنة والمسيحيون عموماً عن الحماية الفرنسية، ومقابل أن يكون لبنان بـ «وجه عربي» على الأقل، لا بالوجه الذي له وهو في ظلّ الانتداب. وقد اعترفت سوريا، صراحة وفي صورة رسمية، باستقلال لبنان وحدوده المنصوص عليها في دستوره، سواء كان من خلال توقيعها على ميثاق جامعة الدول العربية، أو من خلال الرسائل والمذكرات المتبادلة بين حكومات البلدين.

ولعلّ المهم في نظر سوريا، هو كيف ينظر لبنان إلى نفسه، أو كيف ينظر الموارنة والمسيحيون عموماً إلى أنفسهم. فإن كان هؤلاء يتنصلون من أي ارتباط بمحيطهم العربي، ومن أي ماض لهم يربطهم بالبلد الأقرب إليهم، كان لسوريا موقف آخر وكان لبنان في نظرها دولة غريبة، إن لم تكن مثل دولة إسرائيل، فعلى الأقل على نهجها ومسارها في الشرق العربي.

ولا أدري، هنا بأي مقدار يختلف لبنان عن الدولة اليهودية فيما لو استمرّ الموارنة ينظرون إلى أنفسهم على انّهم «أمة» ذات أصول تعود إلى العهد الفينيقي، وكان لبنان الحديث بالنسبة إليهم امتداداً فقط لما قبله لا بلداً جديداً وبهوية جديدة.

تلك هي المسألة.

ومن هذه الزاوية بانت لي حقيقة «المطامع السورية التوسعية». فهل أنا على خطأ؟

تذكرت هنا قصة ذهابي إلى إسرائيل، في اذار ١٩٧٦، وقد رويتها كاملة في «قصة الموارنة في الحرب» [٣٢]. فلن أعود إليها. أتذكرها فقط كلّما شئت التأكد من حسن

الرؤية عندي وسلامة الموقف وأشير بالمناسبة الى قول بعض من قرأ هذه القصة إن ذهابي إلى اسرائيل لم يكن كما اعترفت به أنا خطأ بل خطيئة. والحقيقة أن الأمر، قياساً على نظرتي السابقة المارونية الأصل إلى لبنان، لم يكن خطيئة. وليس القصد هنا التخفيف من ذنب اقترفته بقدر ما هو لتبيان الفارق بين «لبنان المتصرفية» ولبنان الحديث، ولتبيان المأزق الذي وقعت فيه المارونية أيضاً وهي تتعامل مع لبنان الكبير كما لو أنه لا يزال لبنان الصغير. وكنت أنا طبعاً ممن عاشوا هذا المأزق الذي هو في النهاية مأزق هوية وانتماء. كانت اللبنانية لا تزال عندي، كما نشأت عليها مرادفة للمارونية، فلم أكن لأميّز بينهما. وكان أبطال التاريخ اللبناني عندي أيضاً هم من الموارنة. فقبل رياض الصلح مثلاً ـ أي قبل ثورة الاستقلال في العام ١٩٤٣ ـ لم يكن هناك من أبطال واعلام وطنيين إلاّ موارنة. فاذا شئت أن أفاخر بماضينا الوطني ذكرت مثلاً يوسف كرم، وطانيوس شاهين، والبطريرك الحويك وأمثالهم. وذكرت فخر الدين المعني طبعاً ولكن بصفته أميراً من أمراء الجبل. كان بشير الشهابي عندي أحبّ إلى قلبي من فخر الدين. فهل لأن الأول كان درزياً والثاني مارونياً، على الأقل من الناحية السوسيولوجية؟!

ونادراً ما كان يؤتى في احتفالاتنا الوطنية على ذكر الامام الاوزاعي مثلاً فالامام الاوزاعي لم يكن من اعلام الجبل الماروني!

بكلام آخر، كان التاريخ اللبناني يقف عند حدود تاريخ الجبل. فلبنان نفسه كان في حدود الجبل، فأين الغرابة اذا كانت الامجاد أمجاداً مارونية فقط؟

لذلك رأيتني لا أجد غضاضة في اللجوء إلى اسرائيل، وقت اشتداد التضامن بين المسلمين اللبنانيين والفلسطينيين، ولا رأيت في الأمر خيانة. فقط مجرّد خطأ سياسي اكتشفته لاحقاً، فاعترفت به علناً وتراجعت عنه، ولن أكرّره طبعاً. وإذا صحّ أن بلدي كان ولا يزال في حال حرب مع الدولة العبرية، فلم يكن ذلك عندي إلاّ في حدود المصلحة السياسية، كما أي بلد لم يعترف، بعد بهذه الدولة، أو لا يقيم معها علاقة، أو كما أي بلد يقاطعها من قبيل التضامن السياسي مع العرب أو مع الفلسطينيين.

أنا كنت من المتضامنين، صادقين مع الشعب الفلسطيني. ولكن، عندما انقلب الفلسطينيون على الدولة اللبنانية، وحكموا علي وعلى امثالي بالموت أو بالخطف أو بالترهيب، لم أرَ عيباً في التوجّه إلى اسرائيل وطلب مساعدتها.

كان ذلك عندي أمراً طبيعياً فيه مخاطر، وقد يكون خطأ أحاسب عليه وأحاسب نفسي عليه لاحقاً، ولكن لا هو خيانة ولا هي خطيئة.

وإذ أشير إلى هذا الأمر فليس لكي أنصف نفسي ولا لأبرّر ما فعلت. فقط للدلالة على ما بين لبنان القديم ولبنان الحديث من فوارق لم أكن، بعد قد وعيتها ولا وعاها الكثيرون من اللبنانيين. إن تاريخ الموارنة هو جزء لا يتجزأ من تاريخ لبنان. وتاريخ لبنان الجبل هو تاريخ الموارنة في الدرجة الاولى. وهو بلا ريب مليء بالمآثر والامجاد، قدر ما هي الامجاد أمجاد في العصور الماضية. وليس وارداً أن يشطب على هذا الماضي العريق ولا أن يمحى من التاريخ. لكن هذا الماضي، في المقابل لا يعدّ تاريخ لبنان الحديث كلّه. فمنذ العام ١٩٢٠، بدأ تاريخ جديد للبنان، فيه تاريخ الموارنة والمسيحيين عموماً، طبعاً ولكن فيه أيضاً تاريخ المسلمين، وتاريخ العرب، وتاريخ سوريا خصوصاً، إن لم يكن منذ بداية تاريخ العرب والاسلام فعلى الأقل منذ تأسيس «دولة لبنان الكبير».

والصحيح ان المسلمين أبناء «الاقضية الاربعة ومدن الساحل» لم يبدأوا يلفظون اسم لبنان كاملاً إلاّ منذ العام ١٩٤٣... إلاّ بعدما تخلّى المسيحيون عن الحماية الغربية واعترفوا، ولو في الظاهر، بوجه لبنان العربي. قبل ذلك التاريخ، لم يكن لبنان وطنهم بل ان الآلاف منهم رفضوا، صراحة، الجنسية اللبنانية في العشرينات، وما زال بعضهم حتى الآن من دون جنسية، أي في عداد «المكتومين» والمقيدين على اللوائح المسماة «جنسية تحت الدرس».

وبالمناسبة، ألم تكن جنسية سكان الجبل أيضاً ـ جبل الموارنة وقديسيهم ـ الجنسية العثمانية؟

فمع تأسيس «دولة لبنان الكبير» ولدت الجنسية اللبنانية وأعطيت لطالبيها، أما قبل هذا التاريخ فلم تكن موجودة إلاّ في ذهن الموارنة. وكان المغتربون منهم في المهاجر والمغتربات يعرفون بـ«الترك»، أو «تركو» وليس أكثر من ذلك.

إن القول ان عمر لبنان ستة آلاف سنة هو مثل قول بعضهم أن تاريخ العرب، أو التاريخ كلّه، يبدأ مع نشوء الاسلام.

هذا التسخير للتاريخ من أجل معتقد أو ايديولوجية لم ينجح في أي بلد. إن تاريخ

الاتحاد السوفييتي، مثلاً هو غير تاريخ روسيا. وتاريخ روسيا، وإن شكل حقبة مهمة واساسية من تاريخ الاتحاد السوفييتي، ليس تاريخ الاتحاد السوفييتي كلّه. وثمة مشكلة هوية تطرح الآن في كل الجمهوريات السوفييتية، كما أن أجيالاً كاملة من الروس السوفييت الشباب هم الآن، وبعد تفكك «الاتحاد»، في أزمة هوية.

لقد تربوا على أساس أن التاريخ يبدأ مع اندلاع الثورة البولشفية بل على أساس أن هويتهم هي هوية شيوعية ـ سوفييتية، فاذا هم يشعرون الآن، بعد فشل الشيوعية واعلان افلاسها، كما لو أنهم بلا هوية.

وماذا عن سوريا والسوريين؟

إن أول ما نلاحظه في هذا المجال أن السوريين لم يعنوا ابداً في تبرير «كينونة بلدهم القائم واستقلاله، على أي أساس من الجغرافيا أو التاريخ أو الفلسفة. وبالنسبة الى السوريين، لا تزيد قضية سوريا عن كونها بلداً حدث وجوده في الواقع، وربما كان ذلك من حسن الحظ لكي يكون قلب العروبة النابض، كما يوصف أحياناً كثيرة من قبل أهله». (٣٣)

كما نلاحظ أيضاً «ان النشيد الوطني السوري الذي كتبه خليل مردم بك لم يشد بفضائل سوريا كوطن تاريخي قائم بذاته، بل تغنّى بها على أساس كونها عرين العروبة وعرش شموسها وحماها الذي لا يُضام. وذلك على عكس النشيد الوطني اللبناني الذي كتبه الشاعر الماروني رشيد نخلة، وهو نشيد يشيد بهبة الشيخ والفتى في لبنان، ومنذ كان الجدود، لنصرة صوت الوطن وبالتفاف الجميع حول علم الأرز الذي هو «مجد» لبنان و «رمز خلوده». (٣٤)

وقد أبت سوريا إلاّ أن تعرّف عن نفسها باسم «الجمهورية العربية السورية»، لا الجمهورية السورية فقط.

وفي هذه الامثلة ما فيها من دلالات على اختلاف كل من البلدين، سوريا ولبنان، في النظر إلى ذاته ونفسه، وإلى تاريخه أيضاً. اذ عندما تأسست الدولتان، وكان تأسيسهما على منعطف واحد من التاريخ، لم يطرأ جديد على سوريا، فيما تأسيس «لبنان الكبير» كان أهم حدث في تاريخ الجبل وفي تاريخ «الاقضية الاربعة ومدن الساحل».

لقد تغيّر لبنان كلّه

أو بكلام آخر، أخذ البنية والوجه والاوصاف التي لم يعترف بها الموارنة والمسيحيون عموماً إلاّ في ميثاق ١٩٤٣ .

فما تمّ تحقيقه في ذلك الحين كان، بلا ريب، عملاً تاريخياً وعظيماً. لكن العمل بموجبه لم يدم طويلاً .

الفصل الرابع
الميثاق الوطني والاعتراف العربي والسوري بلبنان

. . . أجل، إن ما تمّ في العام ١٩٤٣ كان عملاً تأسيسياً أيضاً، أي في أهمية تأسيس «دولة لبنان الكبير»، ١٩٢٠، إن لم يكن أكثر.

بكلام آخر: في العشرينات كان إنشاء الدولة أو الكيان السياسي، أما في الاربعينات فقد رمى «المؤسسون» الى انشاء وطن.

وربما كانت الخطوتان قد اختصرتا في خطوة واحدة عام ١٩١٩ عندما حمل رياض الصلح قرار مجلس ادارة الجبل بنفسه، بعدما شارك في صياغته، الى دمشق، وتفاهم مع الملك فيصل على توسيع حدود لبنان وفق ما يطالب به الموارنة، مقابل التخلّي عن المطالبة بالانتداب الفرنسي على الدولة الجديدة، غير أن ظروف تلك الأيام لم تكن ملائمة.

كانت فرنسا آتية الى الشرق منتصرة في الحرب على المانيا والامبراطورية العثمانية، وذات هيبة وقدرة على توسيع رقعة امبراطوريتها لكنها في الاربعينات كانت خارجة من هزيمة وعلى أهبة الرحيل مرغمة عن هذه المنطقة من العالم.

وربما لهذا السبب استطاعت في المرة الاولى تعطيل الاتفاق بين الموارنة والمسلمين، وبينهم وبين سوريا، وبالتالي اعتقال اعضاء مجلس ادارة الجبل، ومحاكمتهم ونفيهم الى جزيرة كورسيكا، أما في المرة الثانية فلم تستطع. وهكذا ظلّ المسلمون يرفضون «لبنان الكبير» من تاريخ انشائه حتى العام ١٩٤٣. لماذا؟ لأنه انشىء بمساعدة فرنسا، ولكي يكون فقط امتداداً لـ «لبنان الصغير»، أي بهوية ليست هويتهم ولا هي من صنع ايديهم، ولأنه ظلّ كل هذه المدة تحت الحماية الفرنسية. فقط عندما تمّ التوافق على ان لبنان «ذو وجه عربي»، وعلى انه لن يكون أبداً لا «ممراً للاستعمار ولا مستقراً»، اعترفوا به، وبالانتماء اليه، واعترفت به سوريا مع كل العرب.

. . . وما اعترف به العالم ايضاً كدولة سيدة مستقلة، وبحدوده من الناقورة الى النهر الكبير إلاّ في ذلك الحين.

وللمرة الاولى في التاريخ يستقل لبنان استقلالاً تاماً وناجزاً ويكون دولة بين الدول، بل مثل كل الدول ايضاً. وما كان ذلك ليكون لولا التعديل الذي أُدخل على هويته في ميثاق الاربعينات، والذي على أساسه اعترف به المسلمون من أهله، واعترفت به سوريا خصوصاً، واعترف به كل العرب.

غير أن الظروف لم تمهل اللبنانيين لكي يبنوا وطنهم، أو بالأصح لكي يحوّلوا الكيان السياسي إلى وطن بالمعنى الصحيح، ففاجأتهم قبل ان يصبح الكيان وطناً. ولم ينعموا بالاستقلال أكثر من عمر فتى. وعادت مسألة الهوية تطرح عليهم قبل أن ترسخ الهوية المتفق عليها في الميثاق الوطني في العقول والنفوس، وقبل أن يطمئن الموارنة والمسيحيون عموماً إلى مصيرهم... وقبل ان يبدأ تدريس تاريخ لبنان الحديث في المدارس والمعاهد، بل قبل أن تكتب حقائق الثورة التي تمّت في العام ١٩٤٣، وتدّون، وتشرح أيضاً وتصبح هي المنطلق.

والحقيقة ان الأمانة لميثاق الاربعينات ماتت مع موت رياض الصلح ومعظم الذين تشاركوا في صوغه ووضع أسسه، فضلاً عن أن ثمة من أخذ بهذا الميثاق، لا كميثاق موت أو حياة بل كتسوية وتقاسم حصص في الدولة ومناصبها وخزائنها.

فكان من نتائج ذلك ان ظلّ لبنان الحديث في أذهان الموارنة عموماً كما لو أنه امتداد كلّه للبنان الجبل. فالوطن وطنهم والدولة دولتهم. هذا فيما راح بعضهم يتساءل حول المستقبل والمصير، وخصوصاً بعد ظهور الناصرية في مصر، في الخمسينات، وانتشارها في المنطقة العربية، كدعوة قومية وحدوية لا تعترف بأي حدود لكل الكيانات القائمة، ومنها طبعاً كيان لبنان.

فسوريا نفسها تنازلت، أمام وهج هذه الدعوة، عن كيانها السياسي وذابت فيها، في العام ١٩٥٨، وضغطت على لبنان أيضاً لكي يحذو حذوها.

وما كان ذلك إلاّ لكي يضاعف من مخاوف المسيحيين ويحيي الحنين في صدور الموارنة خصوصاً، إلى لبنان القديم حيث كان يقال: «هنيئاً لمن له مرقد عنزة في جبل لبنان».

والصحيح ان هذا الحنين استفاق في صدور بعض الموارنة وزعمائهم قبل هذه

الانتكاسة بسنوات. وكان المطران اغناطيوس مبارك، راعي أبرشية بيروت المارونية، صوتاً من الاصوات العالية منادية بالعودة عن لبنان الحديث. فالتجربة في نظر هؤلاء، كانت فاشلة منذ سنواتها الاولى، بعدما عادت «المطالب الاسلامية» تُطرح في التداول السياسي، من مثل الاحصاء، احصاء السكان، كوسيلة للدلالة على ان الموارنة ليسوا هم الأكثرية لكي يظل الحكم لهم والرئاسة، والصلاحيات.

وهكذا كلّما طالب المسلمون بحقوقهم وسيروا التظاهرات الصاخبة في شوارع مدن الساحل، انتصاراً لثورة الجزائر على فرنسا، مثلاً، ازداد الموارنة حنيناً الى «لبنان التاريخي» وإن لم يجهروا بذلك. وكان التعبير عن هذا الحنين يتراوح بين التمسّك بـ «الضمانات» الدستورية وغير الدستورية، والاشادة بالماضي العريق، ماضي الجبل وابطاله واعلامه، وبخصائص لبنان كوطن مميّز. والتمييز هنا يعني أقصى الاختلاف عن المحيط العربي، وعن سوريا خصوصاً، الى حدّ الانسلاخ.

لقد عشت هذه الفترة مثل كل الموارنة، مشاعري مشاعرهم، ومخاوفي مخاوفهم، مع فارق التزامي الحزبي الكتائبي الذي كان يمنعني من الذهاب بعيداً في هذا الاتجاه. فحزب الكتائب كان من مؤسسي صيغة الاربعينات ومن المشاركين، كطليعة مسيحية مارونية، في الثورة على الانتداب الفرنسي. فكيف ينكر نفسه؟! كان انتمائي الى حزب الكتائب هو الضابط عندي والرادع وقد يكون هذا الحزب قد أدّى خدمة عظيمة للبنان العشرة الآلاف كيلومتر مربع وهو يحاول ضبط خيبة الأمل في صدور المسيحيين ومنعها من التحوّل الى موقف سياسي. وفي أي حال، بفضله هو بقيت أنا من المراهنين على ميثاق الاربعينات على رغم المخاطر التي بدأت تهدده.

ولولاه لكنت اصبحت لاحقاً من القائلين بان «صيغة ٤٣ ماتت ووضعنا حجراً فوق قبرها لئلاّ تقوم»!

الطريف هنا ان قليلين هم الذين فهموا ميثاق الاربعينات كما هو في روحه.

وقليلون هم الذين التزموا روحه ومعناه، وقليلون جداً جداً هم الذين عرفوا حقيقة ما رمى اليه كاظم ورياض الصلح من اعطاء كل الضمانات للموارنة وللمسيحيين في وجه عام مقابل ان يكون لبنان عربياً. فلا المسلمون ادركوا بعد النظر عند هذين الرائدين، ولا الموارنة، وانا بالذات لم ادرك مرماهما، بل مرمى الميثاق الوطني إلاّ وأنا

أفتش عن حلّ لمسألة الهوية، ولمسألة العلاقة بين «البلدين التوأمين»، لبنان وسوريا. والصحيح ان معرفة جوهر ميثاق الاربعينات لا تتم إلاّ بالعودة الى وقائع تأسيس لبنان الحديث في مستهل هذا القرن.

لقد كان لبنان متصرفية، أو سنجقاً من سناجق السلطنة العثمانية، و «وطناً قومياً» للموارنة إن جاز القول، لكن في حدود لا تمس السيادة العثمانية.

وبصرف النظر عما اذا كان الموارنة قد اساؤوا الاختيار او لا، لقد ارادوا ان يجعلوا من هذا «السنجق» وطناً، ولكن بعد إعادة «المناطق المسلوخة عنه» اليه، له الهوية التي للبنان المتصرفية، ولكن بالتفاهم مع سوريا. والطريف هنا ان ما من كلام للموارنة في ذلك الحين، على علاقة هذه المناطق بلبنانهم، إلاّ مقروناً بالتشديد على ان اعادتها الى لبنان يجب ان تتم بالتفاهم مع سوريا الأمر الذي يبيّن كم كان الموارنة انفسهم يعترفون ضمناً بها لموافقة سوريا من شأن في هذا المجال، وبحاجتهم أيضاً الى دعم فرنسا وحمايتها المباشرة لتحقيق هذا الحلم. وليست موافقة سوريا، وحماية فرنسا أيضاً، إلاّ الدليل على أن الجمع بين الجبل الماروني في أكثريته من جهة و «الاقضية الاربعة ومدن الساحل» من جهة ثانية لم يكن عملاً عادياً أو سهلاً.

انه لبنان آخر يطلّ على الدنيا.

وكان ينبغي أن يعطى معنى أو هوية تبرّر وجوده من جهة، وأن يكون ذلك باعتراف كل أهله به وبهويته من جهة ثانية، ولهذا الغرض كان ميثاق الاربعينات غير المكتوب. ولعل روّاده لم يكتبوه حبراً على ورق، كما كُتب اتفاق الطائف مثلاً، والدستور المنبثق عنه، إلاّ ليقينهم بأنه روح أكثر مما هو نصوص. وفي أي حال، لقد اتفق، صراحة، على الاعتراف بلبنان الكبير السيد المستقل، وبأنه «ذو وجه عربي» على الأقل، وبأنه لن يكون للاستعمار ممرّاً أو مستقراً. فهاتان العبارتان تختصران، عندي الميثاق وجوهره.

اعتراف سوري ـ عربي بلبنان الكبير، وبسيادته واستقلاله، مقابل أن يكون عربياً.

واعتراف ماروني ـ مسيحي بعروبة لبنان مقابل أن يكون سيداً مستقلاً.

والمقصود بهذه المعادلة، كما هو واضح، اقامة علاقة ثقة متبادلة بين اللبنانيين أنفسهم، أولاً، من مسيحيين ومسلمين، وبينهم، ثانياً، وبين سوريا.

ومسألة الثقة ليست مسألة نصوص. وربما لهذا السبب لم يكتب الميثاق الوطني حبراً على ورق، كما تكتب عادة كل المواثيق. فالتعاقد الخطّي ليس دليل ثقة بين افرقائه بقدر ما هو دليل شك أو سوء ظن وعدم ثقة متبادلين. ويبدو أن رجال الاستقلال راهنوا على هذه الثقة فاكتفوا ببيان حكومة الاستقلال امام مجلس النواب، وهو شكل من أشكال التعاقد الخطي غير المباشر، والذي يعتبر الثقة لحمته وسداه، ولم يوقعوا على عقد صريح ومكتوب وكان ذلك أيضاً بدافع الحرص على تبديد مخاوف المسيحيين حيال الخطوة الجديدة التي كانت بالنسبة الى بعضهم ارتماء في المجهول. فلم يمسّ الدستور، دستور ١٩٢٦، ولم يعدّل إلاّ في الابواب المتعلقة بسلطة الانتداب الفرنسي، ولم تطرح مسألة الرئاسة، رئاسة الدولة وصلاحياتها، ولا مسألة «الحكم الماروني». وكان رأي رياض الصلح ان كلّ ما يوحي الى المسيحيين بالثقة والاطمئنان يجب ألاّ يمس. المهم أن يتخلّوا عن الحماية الغربية التي هي شكل من أشكال الاستعمار وأن ينتموا الى محيطهم العربي.

وهكذا يكون قد أعطي «لبنان الكبير»، بموجب الميثاق المذكور، المعنى أو الهوية التي تبرّر وجوده، في نظر أهله كما في نظر محيطه العربي، وخصوصاً في نظر سوريا المعنية في صورة مباشرة بهذه الدولة الجديدة تقوم في جوارها، لا في الجبل وحده بل في الجبل و«الاقضية الاربعة» و «مدن الساحل» أيضاً.

غير أن هذا التفاهم على مستوى النخبة السياسية، كان يقتضي تعميمه على الناس، بل كان يقتضي تنشئة الناس عليه. وهذا ما لم يتّم لاسباب اختصرها، تأسيساً على تجربتي الشخصية، باثنين رئيسين: الاول هو ان انشاء الاوطان وتهيئة شعوبها هما عمل أجيال لا عمل سنوات. ويجب ان نعترف بأن لبنان الحديث لم يعط الوقت ولا الظروف المؤاتية لكي يبني نفسه. لقد فاجأته الثورات والانقلابات في محيطه، وفاجأه أيضاً وخصوصاً الحدث العظيم والخطير المتمثّل في اعلان دولة اسرائيل.

أمّا السبب الثاني، فهو التردّد، أو التحفظ، أو الاحجام، أو الخجل. . . أو كل هذه الاعتبارات مجتمعة بالنسبة الى تعريف اللبنانيين بحقيقة التحوّل الكبير الذي طرأ

على وجودهم وحياتهم، ومصيرهم أفراداً وجماعة، نتيجة الجمع بين الجبل و «الاقضية الاربعة ومدن الساحل» في اطار دولة واحدة. هذا اضافة، طبعاً الى النقص الهائل في معرفتهم لتاريخ بلدهم، وتاريخ محيطهم، وللتاريخ في صورة عامة. كأن ثمة حرصاً على التقليل من أهمية هذا الحدث والمتغيّرات التي يحملها.

لا أعرف طبعاً، كيف كان وقع اعلان «دولة لبنان الكبير»، في الأول من أيلول ١٩٢٠، على الناس ولا كيف تلقت الناس هذا الاعلان التاريخي، والمهم والخطير. فلم أكن قد وُلِدتُ بعد. غير أنني أرّجح، وقياساً على أحداث اخرى لاحقة ومماثلة رأيتها وعشتها، ان المسيحيين والموارنة خصوصاً لم يأخذوا من الحدث إلاّ الجانب المتعلق بحياتهم اليومية المباشرة، وبمقدار الحماية التي ستؤمّنها لهم الام الحنون فرنسا. فهم خارجون من مجاعة فتكت بعشرات الألوف منهم، ومن فلتان أمني روّع الكبار والصغار، فضلاً عن الصور العالقة في أذهانهم عن مذابح العام ١٨٦٠ وما قبلها، وما بعدها أيضاً، وعن صَلَف حكم الاتراك وخصوصاً إبّان الحرب الكونية الاولى.

وأرجّح أيضاً أنّهم كانوا يحنون الى نظام المتصرفية والامتيازات التي كان يتمتع بها الجبل في ظل هذا النظام، ويؤملون أيضاً عودة هذا النظام أو ما يشبهه، أي مزيداً من الاستقلال الذاتي في حماية فرنسا. وإذا كانت «النخبة» منهم تطالب بالاستقلال «الكامل المطلق»، فعلى أساس أن لبنان الكبير هو امتداد للبنان الصغير وتوسيع لرقعته لكي يكون أقوى على البقاء.

ولم أعثر في أدبيات تلك المرحلة على ما يشير الى أبعاد هذا التغيير في بنية لبنان إلاّ ما قاله وكتبه الفرنسيون، وقد قالوه وكتبوه تعبيراً عن تخوّفهم من الخلل الذي سيحدثه تكبير لبنان في بنيته السوسيولوجية. وربما كان بعض روّاد الاستقلال من المسيحيين يشعرون بالمخاوف نفسها لكنّهم لم يعلنوها. وفي أي حال، لم يكن وارداً عند أحد من هؤلاء أن يكون هذا التغيير تغييراً في هوية لبنان: إنه باق وطن الموارنة.

ولم تكن الحال في الاربعينات من هذا القبيل أفضل من حال العشرينات على رغم أهمية أحداث ١٩٤٣ والمتغيرات التي أعقبتها.

فلا التخلي عن الحماية المتمثلة في الانتداب الفرنسي كان أمراً عادياً، ولا الاعتراف

بـ «وجه لبنان العربي» كان أيضاً من الأمور العادية، أو المستساغة في الاوساط المسيحية والمارونية. لقد ظلّ الموارنة يظنّون أن لبنان لبنانهم، والدولة اللبنانية دولتهم، والهوية هويتهم . . . «مع أقصى التعاون مع الدول العربية» طبعاً، ولكن كما التعاون بين أي دولة وأخرى متى تلاقت مصالحهما. فلا فرق مثلاً، بين «التعاون» مع سوريا و «التعاون» مع الصين أو اليابان. وربما كان «التعاون» مع اليابان أقلّ مشقّة حتى لو تطلّب أحياناً ما يقتضيه أي تعاون بين دولتين من تنازل عن بعض الاستقلال. وهل من تعاون حقيقي بين شخصين أو دولتين من دون بعض التخلي عن الفردية والأنانية، أي، عن بعض الاستقلال؟!

والحال أن ليس هكذا كان تعاوننا مع سوريا، بل كنّا دائماً نقيس علاقتنا بها بمقاييس في منتهى الدقة لئلاّ يكون فيها بعض المساس بالاستقلال.

وبكلام آخر، اننا نظهر أحياناً ـ وربما من دون وعي ـ استعداداً للتساهل، متى قضت الحاجة والضرورات، في الكثير من أمور السيادة والاستقلال مع أي دولة من الدول القريبة أو البعيدة، لكننا مع سوريا لا نظهر أي تساهل. ففي ظنّنا أن التساهل معها يعرّض الاستقلال اللبناني للخطر.

وقد يكون سوء الظن هنا في محلّه وله أسبابه الخارجية، السورية والعربية أيضاً. فالعلّة في هذا المجال ليست في المسيحيين وحدهم أو في الموارنة وحدهم. إذ ليسوا هم وحدهم من اساء فهم الميثاق الوطني ـ ميثاق الاربعينات ـ ولا هم وحدهم من فهم هذا الميثاق من خلال همومه ومشاعره ومعتقداته الذاتية.

فالمسلمون أيضاً من أبناء «الاقضية الاربعة»، ومن «مدن الساحل» خصوصاً، أخذوا بهذا الميثاق بصفته لاغياً لكّل ما كان قبله، أو كأن المسيحيين كانوا على خطأ وعادوا الى الصواب، أو كأن الموارنة قد شطبوا على تاريخهم كلّه منذ خروجهم من وادي العاصي قبل ثلاثة عشر قرناً ليعيدوا ربطه بالتاريخ العربي، هكذا بكل بساطة.

فماذا لو كان المسلمون، في سوادهم الاعظم، لا يميّزون، أو قلّما كانوا يميّزون بين العروبة والاسلام وكانت عروبتهم من خلال اسلامهم؟!

فكما ان اللبنانية، في المنطلق وعلى مدى تاريخ الموارنة وتاريخ لبنان الصغير، كانت

ملازمة للمارونية، وبحيث لا يميّز الماروني بين لبنانيته ومارونيته، كذلك كانت العروبة، ومنذ ظهور الاسلام، ملازمة للاسلام، وبالقدر الذي يجعل المسلم لا يميّز بين عروبته واسلامه.

فالفصل بين العروبة والاسلام هو، على الأقل، كالفصل بين اللبنانية والمارونية. وفيما الموارنة والمسيحيون عموماً قد أخذوا بـ «وجه لبنان العربي» بصفته الحدّ الاقصى في انتمائهم الى العروبة، فَهِمَ المسلمون هذا التساهل خطوة ينبغي أن تتبعها خطوات. وهم في أي حال، وفي قرارة نفوسهم وأعماق ضمائرهم «وحدويون» و «قوميون عرب»، ولكن من خلال الارتباط القائم بين العروبة والاسلام.

وهكذا أصبح الاتفاق على حدود السيادة اللبنانية بالنسبة الى العروبة، وبالتالي، بالنسبة الى الاسلام، من أشقى المهمّات: المسيحيون، والموارنة خصوصاً متشدّدون حتى التزمت، والمسلمون متساهلون تساهل المسيحيين أنفسهم في علاقتهم بالغرب ودوله وشعوبه.

ولا هؤلاء ولا اولئك أدركوا المعنى الذي يعطيه الميثاق الوطني، سواء كان للعروبة أو للبنانية. فظلّت العروبة، الى حدّ بعيد، مرادفة للاسلام، وظلّت اللبنانية والى حدّ كبير، مرادفة للمارونية.

بكلام آخر، ظلّ الالتزام بالميثاق سطحياً فما نفذ الى عمق الفكرة التي تتضمّنه، والتي تعني ان اللبنانية هي الاسلام أيضاً والعروبة لا المارونية فقط والمسيحية، وأن العروبة هي أيضاً المسيحية والمارونية لا الاسلام فقط. إنها المشاعر الدينية التي بقيت متغلّبة متفوقة على المشاعر الوطنية أو القومية. وجاءت أحداث المنطقة العربية لتقف حائلاً دون تقوية هذه على تلك: من قيام دولة اسرائيل، الى ظهور الناصرية فتأميم قناة السويس والحرب التي اعقبته في العام ١٩٥٦ . . . فانتقال الحرب الباردة بين «العالم الشيوعي» و «العالم الحرّ» الى المنطقة، و «حرب الأيام الستة» بين العرب واسرائيل في العام ١٩٦٧، وأخيراً انبعاث الحركة الوطنية الفلسطينية، متمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، واتخاذها من لبنان قاعدة لها ومنطلقاً، ومن أبنائه المسلمين غطاء.

هذه الاحداث الخطيرة والمتلاحقة، ما كانت إلاّ لتزيد اللبنانيين، في الجانبين، خروجاً على روح الميثاق المعقود في الاربعينات ونسياناً له.

والقدر المتواضع من الثقة المتبادلة التي صنعها الميثاق في السنوات الاولى من الاستقلال، تبدّد وتبخّر لتستفيق مشاعر الحذر المتبادل، والخوف المتبادل أيضاً، في أعنف مظاهرها.

وهكذا كان مصير الثقة التي قامت بين البلدين سوريا ولبنان، في أول العهد الاستقلالي.

إن ميثاق ١٩٤٣ ميثاق لبناني ـ سوري هو أيضاً لا لبناني فقط. وقد كانت سوريا شريكاً في هذا العقد بل فريقاً من افرقائه الأساسيين، من خلال اعترافها باستقلال لبنان، وخصوصاً من خلال اعترافها بأن «الاقضية الاربعة ومدن الساحل» هي جزء منه لا يتجزأ مقابل تخلّي الموارنة عن الانتداب الفرنسي طبعاً.

وعلى هذه القاعدة تأسست العلاقة بين البلدين، شأنها شأن العلاقة بين اللبنانيين، من مسلمين ومسيحيين.

ويبدو أن التزام سوريا الميثاق المذكور ظلّ هنا أيضاً على مستوى النخبة السياسية التي كانت تحكم في ذلك الحين على ضفاف بردى. فالعلاقة بين بشارة الخوري ورياض الصلح من جهة وشكري القوتلي وسعد الله الجابري وجميل مردم من جهة ثانية، لم تكن هي نفسها العلاقة التي كانت بين رياض الصلح وخالد العظم مثلاً، أو حسني الزعيم.

والفكر الذي كان يجمع ما بين رياض وأركان الكتلة الوطنية في دمشق، لم يكن الفكر نفسه الذي عند خالد العظم وسواه من رجال السياسة السوريين.

نترك خالد العظم هنا ـ بطل القطيعة والانفصال الجمركي بين البلدين ـ يفضح نفسه على هذا الصعيد ويكشف عن الوجه الآخر من «سوء التفاهم» بين البلدين، فيقول: «كان رياض الصلح يدّعي في جلسات خاصة بأن سياسته الرامية الى ابقاء الاقضية الاربعة ضمن أراضي الجمهورية اللبنانية كانت مستندة الى رغبته في إبقاء التوازن النسبي بين المسلمين والمسيحيين في لبنان على ما هو عليه واستبعاد تضاؤل عدد المسلمين في لبنان الصغير، إذا ما أُلحقت تلك الاقضية الاربعة التي يقطنها المسلمون بسورية».

وفي محاولة للتشكيك في حسن نيّة رياض يضيف العظم: «هذه النظرية صحيحة من حيث الارقام لكنها ككل القضايا يتداخلها عنصر الاحتمال». ثم يعود فيتساءل: «هل كان لبنان قادراً على الاحتفاظ باستقلاله لو سلخت عنه الاقضية الاربعة؟ وهل كان هذا البتر يؤدي إلى انصهار لبنان في المجموعة السورية بطبيعة الحال وبمضي السنين، أم الى ارتمائه في أحضان فرنسا وصيرورته مستعمرة افرنسية؟

ويجيب العظم نفسه قائلاً: «إنه ليصعب على المرء أن يحكم حكماً قاطعاً على نتائج الحوادث. فكثيراً ما تؤول الأمور الى مصائر غير منتظرة وغير معقولة. وعلى أي حال، اذا جاز للمرء أن يقدّر بالارقام حظ كل واحد من هذين الاحتمالين، فانني اقدّر أن تسعين بالمئة من الاحتمالات كانت الى جانب انضمام لبنان الصغير الى سورية في المستقبل القريب أو البعيد»!

ويذهب صاحبنا أكثر في «عتبه» على رياض حينما يستطرد فيقول: «صحيح أن رياض الصلح لم يكن قادراً في ١٩٤٣ على توجيه مصير بلاده نحو الانضمام الى سورية. فهناك بشارة الخوري الحريص على استقلال لبنان وعلى كرسيه بنفس الوقت. لكن ألم يكن بمقدرة رياض الصلح، وهو المشهور بحذاقته وأساليبه، أن يجعل لبنان يتدرّج في طريق الانضمام رويداً رويداً، حتى يصل يوماً من الايام الى هذه النتيجة، كما فعل الرئيس روزفلت في جعل الولايات المتحدة تتزحلق من العزلة التامة الى الاشتراك في الحرب العالمية الثانية؟ أحسب أن ذلك لم يكن عسيراً عليه. لكن اذا تمت الوحدة السياسية وانضم لبنان الى سورية، فمن يضمن لرياض الصلح رئاسة الحكومة في الدولة الموحدة؟ ومن يؤمن له فيها ما يتمتع به من نفوذ في لبنان؟ ودمشق بلد لم يستطع الاجنبي بجيشه القوي ان يسيطر عليها وأن يبسط نفوذه فيها فأنى لرياض الصلح ذلك»؟

وفي محاولة للتخفيف من «ذنب» شكري القوتلي، وسعد الله الجابري، وجميل مردم، الذين ومن موقعهم في الحكم عهدذاك في دمشق، نزلوا عند طلب رياض بالاعتراف بـ «لبنان الكبير» واستقلاله يقول: «أمّا القوتلي والجابري ومردم فاني أجد لهم بعض العذر في مسايرة رياض لأنهم كانوا يعرفون رياضاً ويعلمون حق العلم ما هو مجبول عليه من الانتهازية. فهم حسبوا حساباً لأمكان تطوّر رياض، وكان لا بدّ لهم

من التكاتف معه في جهودهم لقلع جذور الانتداب الفرنسي. وكانوا يخشون أن يرجع رياض عن قوله المأثور: «لا أسمح أن يكون لبنان للاستعمار مقراً ولا ممراً» فتثبت أقدام الانتداب ويمسي الخطر قريباً من سورية. (٣٥)

والجدير بالذكر في هذا المجال أن خالد العظم، الذي ترأس الحكومة السورية مرّات عدّة في الخمسينات، وكانت احداها حكومة «الانفصال والقطيعة» بين لبنان وسوريا، عام ١٩٥٠، انتهى لاجئاً الى لبنان في أول كانون الاول ١٩٦٣، بعدما كانت سلطات الانقلاب البعثي في دمشق (٨/ ٣/ ٦٣) قد اعتقلته ثم أفرجت عنه تاركة له حرية «الاقامة حيث يريد».

وقد ظلّ مقيماً في لبنان حتى يومه الأخير.

ومن المؤكد أن «سوء فهم» خالد العظم لميثاق ١٩٤٣، بشقيه اللبناني والسوري، لم يكن وقفاً عليه وحده على ضفاف بردى. فهناك من كان يشاطره الرأي في وجود «لبنان الكبير»، وربما أيضاً في ما فعله رياض الصلح عهدذاك على صعيد الاستقلال اللبناني، مع فارق الاحترام للشخص طبعاً ونضاله ومكانته. ويبدو أن أحكام العظم على رياض الصلح ليست منزهة عن بعض الحساسية الشخصية. فهو قلّما يذكر الزعيم اللبناني إلاّ لكي يطعن في صدقه وسلامة نظرته الى لبنان.

وفي أي حال، لم يسع خالد العظم بصفته رئيساً للحكومة السورية يوم اغتيال رياض الصلح في حزيران ١٩٥١، إلاّ أن يشيد بجهاد رياض الطويل «في سبيل حرية لبنان واستقلاله» (٣٦)

والحقيقة أن همّ رياض الصلح كان ان يطمئن المسيحيون الى مصيرهم وحرّياتهم، وقد اراد استقلال لبنان ضمانة لهؤلاء تغنيهم عن الحماية الغربية التي تستّمر منذ سنين وتجعل منهم ومن لبنان «مقراً للاستعمار وممراً». فهو لم ينفصل عن ماضيه، كما يدّعي العظم، ولا تراجع عن إيمانه بالعروبة، ولا شاطر الموارنة في معتقدهم بالنسبة الى «لبنان التاريخي» أو بالنسبة الى «حدود لبنان التاريخية». فقط أراد حمل الموارنة والمسيحيين عموماً على المراهنة على العروبة والتضامن العربي كبديل من الحماية الاجنبية. وفي هذا الاطار فَهِمَ استقلال لبنان. ويقال أن مسودة البيان الوزاري لحكومة الاستقلال

تضمّنت عبارة تقول أن «لبنان بلد عربي ذو وجه مسيحي». لكنه عاد فاستبدلها بالعبارة القائلة أن «لبنان بلد سيد حرّ ومستقل وذو وجه عربي». فعل ذلك لئلاّ يساء فهم ما يقصده ويرمي إليه: فلبنان الحديث، في نظره، انما هو من أجل المسيحيين ولكي يكون لهم الضمانة التي يرتجونها، مقابل ألاّ يكونوا غرباء وسط محيطهم العربي بطبيعة الحال.

. . . ولا مبرّر عنده لوجود لبنان السيد المستقل، وفي حدوده المعترف بها دولياً، وعربياً أيضاً، وسورياً كذلك، إلاّ هذا المبرّر.

أليس هذا ما رمى إليه الموارنة من خلال كفاحهم الطويل؟

أليس هذا ما يريده المسيحيون عموماً، بل كل اللبنانيين أيضاً باعتبار أن «لبنان الضمانة» هو لبنان العيش المشترك بين مسلمين ومسيحيين، وبالتالي، ضمانة للمسلمين أيضاً؟

ومن هذه الزاوية يأخذ الاستقلال اللبناني المعنى الذي اختلف المؤرخون حوله ولم يتفقوا. ومن هذه الزاوية تعرف حدود هذا الاستقلال، الذي لا يلغي الروابط التي تشدّ لبنان الى محيطه العربي، وخصوصاً الى البلد الأقرب إليه من هذا المحيط، بقدر ما يؤكدها.

وهكذا رأيتني اتساءل: وكيف لا تكون علاقات مميّزة بين لبنان وسوريا في هذه الحال؟!

أو كيف تكون حواجز بين البلدين إلاّ هذا «الحاجز» المتمثل في خصوصية الوطن اللبناني المعترف بها دولياً، وعربياً، وسورياً أيضاً؟!

الفصل الخامس

لبنان و «خطر الوحدة»

منذ توضحت عندي قيمة لبنان، كدولة سيدة مستقلة. . . بل منذ آمنت إيماناً حقيقياً بلبنان كوطن حريات، أخذ الاستقلال عندي أيضاً معنى آخر مختلفاً، وأخذت العلاقة بين لبنان ومحيطه معنى آخر أيضاً ومختلفاً.

وكنت منذ مدة أقول وأكتب، صادقاً، ان لا لزوم للبنان السيد المستقل اذا لم يكن بلد حريات، مؤكداً في صورة خاصة على حرية المعتقد. فعقدة الاضطهاد الديني متأصلة فيّ، شأني شأن السواد الاعظم من المسيحيين، فاذا بحرية المعتقد عندي تصبح من أهم الحريات، أي ان يؤمن المرء أو ألاّ يؤمن، وأن يغيّر معتقده متى يشاء وكيفما يشاء.

غير أن هذا المفهوم للبنان ظلّ يتأثر بالتفسير الماروني - إن جاز القول - للتاريخ، وللتاريخ اللبناني خصوصاً، والذي يخلط بين لبنان الحديث، ولبنان القديم، ويجعل من تاريخهما تاريخاً واحداً هو في النهاية تاريخ الموارنة. فقط إبّان المحنة التي تقلّبت في نارها مثل كل اللبنانيين، وعلى مدى عقدين من السنين تقريباً، توضّحت عندي قيمة لبنان الحقيقية: إنه مشروع وطن لا وطناً كاملاً بعد، وغاية وجوده واستقلاله هي الحرية، لا الحدود الطبيعية أو «التاريخية» كما يقال، ولا قومية من القوميات، ولا وحدة الدين طبعاً، ولا وحدة الأصول العرقية أو الاثنية. فربما كانت هذه العوامل تقضي بالغائه والحاق أراضيه وأهله ببلد آخر بدلاً من التلهي في البحث عن أصول له من هذا الطراز تبرّر وجوده وديمومة هذا الوجود!

أجل، لا مسوّغ لوجود لبنان دولة سيدة مستقلة إلاّ أن يكون بلد حريات.

وهكذا رأيتني أتساءل: ماذا لو سادت الحرية والديموقراطية محيطنا العربي وأصبحت كلّ بلدانه بلدان حرية وديموقراطية، مثل لبنان وأكثر؟!

واستطراداً: أي مبرّر يبقى في هذه الحال لدولة مستقلة عمّا جاورها من دول عربية، أسمها الجمهورية اللبنانية؟ كلام هرطقة وطنية هذا الكلام؟

ومن يصدّق أن الديموقراطية ستعمّ المنطقة العربية وعلى النحو الذي يجعل الرجوع عنها متعذراً؟!

غير أن إيماني الراسخ نفسه ببلد الحريات لبنان استمر يقودني في منطقهِ الى حدود التخلي عن إنتمائي الى هذا البلد اذا بطل أن يكون بلد حريات، والى حدود الحكم بانتفاء أي مسوّغ لاستقلاله اذا انتشرت الديموقراطية من حوله واصبحت هي السائدة.

واذا صحّ أن انتشار الديموقراطية في محيطنا العربي لا يزال بعيداً، أو قد يظلّ حلماً من الاحلام، إلاّ ان الفرضية نفسها وفي حدّ ذاتها تعيد العلاقة بين لبنان وهذا المحيط، وبينه وبين سوريا خصوصاً الى حقيقتها: فلا فواصل بيننا وبين محيطنا العربي إلاّ الحاجة الى الحرية. وكلّ ما عدا ذلك أوهام، وذرائع ربما، وحجج واهية.

ولعلّ هذا ما جعل أحد عتاق الحزب السوري القومي الاجتماعي، هو المحامي عبد الله قبرصي، يظن انني صرت الى معتقده أقرب. ففي مطالعة نقدية له مطوّلة حول كتابي «قصة الموارنة في الحرب» يقول: «إن كل التغيير الذي حدث في فكر جوزيف أبو خليل ووجدانه، وكل البلاغة التي صاغ بها كتابه، موضوع هذا التقويم، لا تحملنا ان نعلن بأنّه مرشح بان يكون سوريا قومياً اجتماعياً. إنه لا يزال في مواقعه رغم تبدّل قناعاته، ولكنه الآن في هذه المواقع رجل آخر، مفكّر متحرر، مفكّر يعتمد المنطق والواقعية. إنه يكتب بعقلية جديدة وروح جديدة» (٣٧)

والحقيقة ان «التغيير» عندي، موضوع هذه الاشادة، قد أزال كل مشاعر العداء بيني وبين «القوميين» وكل مشاعر الحذر حيال دعوتهم إلاّ واحداً، وهو المتعلق بالحرية والديموقراطية: إن حزباً يزعم لنفسه «نظرة شاملة الى الكون والحياة»... والى الفن أيضاً والأدب بعد الاقتصاد والاجتماع، هو بالضرورة توتاليتارية من التوتاليتاريات التي تتناقض مع جوهر لبنان ومع العالم العربي الجديد الذي أحلم فيه شبيهاً بهذا النموذج الديموقراطي على رغم كل علاّته. فلا أي علاقة مع محيطنا العربي، ومع سوريا خصوصاً، تستثير الحذر عندي وسوء الظن، والمخاوف أيضاً، إلاّ تلك التي تؤدي الى اخضاع لبنان وأهله للتوتاليتارية والديكتاتورية، أو لأي ايديولوجية محكوم عليها، اذا انتصرت وحكمت، بأن تكون ديكتاتورية، ومن أعتى الديكتاتوريات. ما عدا هذه الخصومة الثابتة، والتي لا رجوع عنها في أي حال من الاحوال، بتُّ لا أرى نفسي في

خصومة مع أي معتقد قومي عربياً كان أو سورياً فقط.

ومن هذه الزاوية بتُّ أنظر الى العلاقة بين لبنان وسوريا، فهي عندي مميّزة، أو لا بد من ان تكون مميّزة، أو يجب ان تكون مميّزة، أو في اسوء الاحوال لا مانع من ان تكون مميّزة.

أفما قيل «أن لبنان روح أكثر ممّا هو أرض وحدود ودستور»؟ وقائل هذا الكلام هو من كان عندي دائماً ولا يزال المثال والقدوة في محبة لبنان كقيمة انسانية لا كجبل وسهل وأرز وسنديانة فقط.

وقيل أيضاً «أن لبنان ليس مساحة أرضية بقدر ما هو مساحة روحية أو حضارية».

فما معنى، إذاً، هذا السجال الكلامي حول «لبنان التاريخي» أو حول الفواصل الجغرافية بين «البلدين التوأمين»، أو حول ملكية «الاقضية الاربعة» و «مدن الساحل»، وهل هي جزء اساسي وتاريخي من لبنان أم جزء مضاف اليه عنوة وبمساعدةالاستعمار؟

بل ما معنى سوء الظن في سوريا عندما تدّعي انها وحدوية التوجه والسلوك حيال لبنان وغيره من الكيانات المجاورة لها؟

اذا صدقنا، نحن الموارنة، في ما ندّعيه، نكون وحدويين أكثر من السوريين، وأكثر من كل الوحدويين.

أليس لكي يكونوا احراراً طالب الموارنة بلبنان الكبير وسعوا اليه، وعملوا له، وما زالوا يعملون؟

إنهم طلاّب حرية لا طلاب أرض وحدود مغلقة... او بالأصح لم يطلبوا أرضاً وحدوداً إلاّ بمقدار ما هي لازمة للحياة الحرة والكريمة. وعيشهم في المغاور المحفورة في الصخور أبلغ دليل على ذلك. ودعاة التعدّدية واللامركزية السياسية والفدرالية على أنواعها أنفسهم انما هم لا يسألون عن سعة الأرض والحدود بمقدار ما يسألون عن سعة الحياة الكريمة الحرة، أو هكذا يزعمون. أليس كذلك؟

ومن المتفق عليه لو صح أن الموارنة هم «شعب متميّز» و «أمة» مثل كل الامم، أو

أنهم موارنة قبل أن يكونوا لبنانيين، أو أنهم كانوا هذه الامة قبل ان يكون لبنان، أو انهم هم الذين صنعوا لبنان لكي يكون وطنهم وعلى قياسهم. . . فمن المتفق عليه ألاّ يكون لبنان منسلخاً عن محيطه العربي، وعن سوريا خصوصاً، كما هي اسرائيل مثلاً. . . أي ألاّ يكون جسماً غريباً في هذا المحيط. وليس أدلّ على ذلك من تأسيسهم للبنان الكبير الذي هو وطن مسيحيين ومسلمين لا وطن موارنة فقط ولا وطن مسيحيين فقط.

بكلام آخر، لكي يبقى الموارنة، ولكي يبقى المسيحيون عموماً، لا غنى عن هذا الوطن المشترك، لا بصفته تعبيراً عن اثنية معينة، مارونية كانت أو غير مارونية، بل بصفته وطن حريات، ووطن كل الأديان والمذاهب والمعتقدات. إن قيمته هي في الغاية من وجوده لا في الأرض والحدود. بل ان غايته لا تعرف حدوداً. إنها على مستوى المنطقة العربية والشرق - أوسطية كلّها لا فقط من الناقورة الى النهر الكبير. ولبنان من هذه الزاوية يجب ان يكون نموذجاً أو مثالاً يستحق، لاحقاً، أن يُعمّم أو ان يتّسع ليشمل شعوباً أخرى. فلماذا لا يكون عندنا نحن اللبنانيين، ونحن الموارنة خصوصاً مثل هذا الانفتاح، بل مثل هذا الطموح؟؟

أو لماذا لا تكون لنا هذه «المطامع التوسعية» التي لا تستهدف السيطرة والتسلط، بل التلاقي والتواصل، والاتحاد أيضاً مع الآخرين في العمل على رفع شأن الانسان، انسان هذه المنطقة الذي، اذا لم يكن بيننا وبينه اي رابط من الروابط، فعلى الأقل هذا الرابط الأزلي؟

في أي حال، إن كينونة لبنان نفسها تقضي باسقاط كل الحواجز بينه وبين سوريا، وخصوصاً أنها لا تقوم على اثنية أو على أي عصبية دينية أو قومية ولا على «أرض تاريخية»، بل إنها على الحرية تقوم، والحرية لا تعرف حدوداً، لا في المكان ولا في الزمان. والمستقبل لها لا لعكسها فالبشرية لا تمشي الى الوراء مهما كبرت العراقيل في وجهها وتعدّدت.

فهل أنا احلم؟!

الحقيقة انني لا أرى إننا نخسر شيئاً نحن اللبنانيين، من موارنة وغير موارنة، اذا نظرنا الى المستقبل بمثل هذا الرجاء المتفق مع روح العصر - إن صحّ القول - ومسيرة التاريخ. فكل الحواجز بين الامم والشعوب تتساقط، والاستقلالات الى تراجع

متواصل امام الحاجات المشتركة بين الشعوب، وأمام المخاطر المشتركة خصوصاً. فكيف بين الشعوب المجاورة؟ بل كيف بين بلدين لا يعرفان الأمن إلاّ اذا شملهما معاً، ولا يعرفان الاستقرار إلاّ اذا توزّع عليهما بالعدل والمساواة، ولا يعرفان البحبوحة والازدهار إلاّ شاملين اراضيهما والناس في الجانبين؟!

اذا كانت سوريا «توسعية» فنحن أيضاً «توسعيون» على الأقل قياساً على الآتي لا على الماضي وحده. ولا ضير في هذا «التوسع» متى كان الغرض منه حرية الانسان، أو متى كان الانسان ـ الشخص هو الغاية، فلا تُفرض عليه أي ايديولوجية وأي دين أو اي نظرة كلّية الى الكون والحياة.

من خلال هذه الرؤية المستقبلية على الأقل يجب أن ينظر الى العلاقة بين البلدين، سوريا ولبنان.

ولا أرى في «سوريا الوحدوية»، من هذه الزاوية، ما يخيف أو ما يقضي بالحذر الشديد.

وما دامت سوريا لا تستعجل الوحدة، ولا تريدها إلاّ متى اكتملت عناصرها ومقوّماتها، فمن المبالغة في الحذر وسوء الظن ان نعتبر «وحدويتها» نزعة توسعية. فشرط هذه الوحدة هي الديموقراطية حتى ليصح القول ان لا وحدة إلاّ في الديموقراطية والحرية. وقد اثبتت تجربة العراق مع الكويت ان المساس بجغرافية المنطقة أو بالحدود السياسية القائمة غير مسموح به، لا بالقوة ولا بالخداع. هذا فضلاً أن قصة «الابتلاع» قصة مبالغ فيها ومضخمة، وربما مفتعلة أيضاً.

وقد أثبت المسلمون اللبنانيون، على مختلف طوائفهم ومذاهبهم إنهم ليسوا أقلّ تمسكاً بلبنان من الموارنة ولا هم أقلّ من الموارنة حرصاً على استقلاله وسيادته. وهل هو قليل ألاّ تنشأ أي حركة انفصالية كالتي شهدها لبنان في العشرينات والثلاثينات على رغم التمزّق الذي شرذم مناطقه، «ومدنه الساحلية»، و «الاقضية الاربعة» المطعون في صحة انتمائها إليه في العقدين الأخرين من عمره وتاريخه؟ ومِمّا نخاف بعد هذه التجربة القاسية والمريرة، بل بعد هذا الامتحان؟!

وما هذا التمسّك بلبنان إلاّ تمسكاً بالحرية والديموقراطية.

لذلك، يجب ان يُقبل اللبنانيون على العلاقة المميّزة مع سوريا بقلب مفتوح ومن موقع الثقة في النفس الى أبعد الحدود.

بل يجب أن يكون مطلب «العلاقة المميّزة» مطلباً لبنانياً في الدرجة الأولى، وخصوصاً ان من خلالها بدأ البلدان حياتهما الاستقلالية قبل ما يقارب النصف قرن، فكانت نعمة على الاستقلال اللبناني وبركة، لا ماسّة فيه أو منتقصة منه.

فالحدود السياسية حدود اتصال وتواصل في هذه العصر لا حدود سيادة وطنية فقط، ولا هي خطوط جبهة عسكرية طبعاً، أو خطوط تماس، وبخاصة بين بلدين لا يستغني أحدهما عن الآخر مهما تخاصما.

وعندي ان لا سوريا تتحمّل ان يكون لبنان معادياً لها، ولا لبنان يهنأ له عيش اذا كان في حال خصومة أو عداء مع سوريا. هذا بصرف النظر عن المصالح الأخرى المتشابكة، الاقتصادية وغير الاقتصادية.

ربّ قائل - وأنا نفسي كنت أقول - إن سوريا هي التي لا تدعنا نرتاح نحن اللبنانيين. اذ كلّما شاء لبنان ان يستقل عنها في أمر من الأمور انزعجت وغضبت، واقفلت الحدود في وجهنا. غير انني كلّما امعنت النظر في هذا الحكم على ردّات الفعل السورية بان لي عظم الخطأ فيه أو على الأقل عظم المبالغة. فمن القرارات التي يتفرّد فيها لبنان أحياناً ما يشكل أذى حقيقياً لسوريا لا تتحمّله مهما حاولت. إنها لا تتحمّل، مثلاً ان يتفرّد لبنان في تعاقد مع اسرائيل مثل اتفاق ١٧ أيار، كما لا تتحمّل أيضاً أن يتحالف لبنان عليها مع العراق أو مع منظمة التحرير الفلسطينية أو مع أي جهة من الجهات التي تخاصمها أو تناصبها العداء.

واني لاتساءل: لماذا يجب ان نفضل التفاهم مع جهة من هذه الجهات على التفاهم مع سوريا. فهل لأن اسرائيل دمّرت الجبل قبل ان تتركه بعدما تعذر عليها الوصول الى معاهدة صلح مع بلدنا؟ أم لأن المنظمات الفلسطينية لم تسأل عن مصير لبنان وهي تفتح جبهة حرب حقيقية مع اسرائيل من الجنوب اللبناني، ولا عن مصير الدولة اللبنانية متى أفلتت قرارات الحرب والسلم من يدها... أو لأن النظام العراقي لا يدعم لبنان إلاّ بمقدار ما هو على عداء مع سوريا، وهو إذا هادن سوريا لاعتبارات تخصّه وحده أوقف الدعم واستعاض عنه باللامبالاة؟؟

وهذا لا يعني ان سوريا كدولة بريئة طاهرة من أي عيب ومعصومة عن الخطأ، أو انها لا تميل الى توسيع رقعة نفوذها شأنها شأن كل دولة متعافية، أو انها لا تقفز من فوق استقلالنا كلما رأت ان القفز من فوقه مباحاً لها ولغيرها من الدول. فمنطق الدول ليس منطق قداسة وقديسين، وقد تكون سوريا، في عهدها الراهن، أكثر الدول واقعية، وبراغماتية، وأكثرها حرصاً على دور لها في محيطها لا يعادل حجمها الحقيقي بقدر ما يعبّر عن طموحها وطموح حكامها.

لا، ليست سوريا عندي ما تدّعيه لنفسها من تجرّد وعفّة في تعاطيها مع لبنان.

إن سوريا دولة، ولا أي دولة من الدول.

وهي لأنها كذلك يجب أن نحسن التعامل معها. ومن هذه الزاوية أحاول ان أدل الى اخطائنا التي لا تدّل ابداً على ان سوريا لا تخطىء ولا تتجاوز حدودها كلّما أتيح لها ذلك. ويجب ان يكون من المسلّم به ان سوريا لا تعف النفس عن العمل على تقويض لبنان واستقلاله متى كان استقلال لبنان ضاراً، في الأساس، بأمنها وسلامتها ومصالحها. وهي في أي حال لا تنفي عملها، من قبل، على اسقاط السلطة السياسية اللبنانية عندما كانت هذه لا تسأل عن أمن سوريا ونظامها السياسي.

وهل يبقى لبنان اذا كان وجوده ضاراً بمحيطه ومؤذياً له ولسوريا في نوع خاص؟

بل أكثر من ذلك انه لا يبقى إلاّ اذا كان نافعاً لهذا المحيط وخادماً له، بمعنى الخدمة الأخوية والانسانية طبعاً. إن كل البلدان المشابهة للبنان، من حيث الموقع الجغرافي على المفارق والممرّات الدولية، هي دائماً عرضة للغزوات والفتوحات على أنواعها اذا ظلّ دورها مقتصراً على هذه السخرة. وهكذا في كل مرّة اراني أتساءل ما هو دور لبنان وسط محيطه وأي خدمة يؤديها لهذا المحيط، ولسوريا خصوصاً. إن العلاقة بين الدول والشعوب هي مثل العلاقة بين الافراد، خدمات متبادلة، ومنافع متبادلة. واذا صحّ أن الفرد المعاق، العاجز عن تقديم أي خدمة لنفسه ولقريبه، قد أصبح، في هذا العصر وفي بعض المجتمعات المتقدمة، موضع عناية وسهر عليه كانسان، إلاّ أن هذه المعاملة الانسانية لا تنطبق على العلاقات الدولية، والبلد المعاق، مثلاً، والذي لا منفعة منه ولا خدمة يؤدّيها لمحيطه الأقرب والاوسع، يُستغنى عنه في أي شكل من الاشكال. فماذا لو كان معادياً أيضاً لمحيطه وجيرانه من بلدان وشعوب؟؟

وعبثاً تحاول اسرائيل أن تكون جزءاً من هذه المنطقة من العالم طالما أن وجودها نفسه قد أساء الى هذه المنطقة والى أهلها ولو عن غير قصد. وما هو دور اسرائيل وسط المحيط العربي ـ الاسلامي؟!

وستظلّ اسرائيل قلعة محصنة، وترسانة عسكرية، طالما ان كل دورها هو ان تكون فقط.

وحينما نقول نحن اللبنانيين، ونحن الموارنة خصوصاً، أن «لبنان يكون أو لا يكون»، يجب ان نقول أيضاً لماذا يجب ان يكون ، وقت لا هو دولة قومية، مثلاً أو ذات مبرّرات قومية، ولا هو دولة عنصرية ـ لا سمح الله ـ ولا هو مملكة من الممالك الموروثة، وهو في أي حال يقع، جغرافيا، على منعطف أو على ممّر اقليمي ودولي نظنّه نعمة في حدّ ذاته لكنه في الحقيقة شرٌّ كبير اذا لم يكن هذا البلد خادماً لمحيطه ونافعاً وصاحب دور بين سائر الادوار.

ودور «السمسرة» لا نريده لبلدنا.

فالخدمات خدمات انسانية يجب ان تكون لا من النوع المركنتيلي، مثلاً، الذي برع فيه بعضنا ولم يقصر!

ولا أدري اذا كان هذا هو «الدور الفينيقي» الذي ندّعي وراثته والاقتداء به. وفي اي حال، لسنا في العصر الفينيقي، وإن كانت شواطئنا لم تتغيّر. ولبنان مدعو الى دور، في هذا العصر، ليس هو دور الفينيقيين.

والفوارق بين لبنان وسوريا على هذا الصعيد، والتي أدّت من قبل الى القطيعة والانفصال الجمركي بينهما زائلة أو يجب أن تزول . إن لبنان ـ بلد الخدمات فقط قد تغيّر أو يجب ان يتغيّر. كما ان سوريا الاشتراكية أو بلد الاقتصاد الموّجه قد تغيّرت أو لا بدّ من أن تتغيّر. والخوف من «اشتراكية » سوريا على الليبرالية اللبنانية لم يبق له مبرّر.

إن من أسباب القطيعة الاقتصادية بين «البلدين التوأمين» عام ١٩٥٠، هذا السبب الأساسي: حرص سوريا على حماية انتاجها الصناعي والزراعي بالحدّ من الاستيراد، وخصوصاً استيراد ما يسمى بالكماليات، يقابله حرص لبنان على أن يظلّ الباب المفتوح وبلد التجارة الحرّة على أوسع نطاق. فتعذر المضي في وحدة جمركية هي

مستحيلة مع هذا التناقض الأساسي الآخذ في الازدياد.

ولم تكن المصالح الشخصية، ومصالح الاوساط الاقتصادية والمالية في البلدين، بعيدة عن تعزيز هذا التناقض وترسيخه.

ولم يكن الحكم في البلدين الناشئين إلاّ ليتأثر بهذه المصالح، أو على الأقل بالفكر الاقتصادي الذي يحمله أهل السياسة هنا وهنالك، إمّا لأنهم في المنطلق والأساس رجال أعمال وأصحاب مصالح اقتصادية، وإمّا لأنهم متأثرون بهذا الفكر أو ذاك.

غير أن لموقع كل من البلدين، الجغرافي، ولثروته الأساسية أيضاً دوراً كبيراً في التأسيس للتناقض بينهما: إن ثروة لبنان الأساسية هي انسانه، أو ما يسمى المبادرة الفردية، نتيجة ضيق رقعته وتفوّق جباله الصخرية على سهوله، فيما ثروة سوريا المماثلة هي الأرض والسهول الزراعية الواسعة، وبالتالي، الانتاج الزراعي ثم الصناعي الى آخر السلسلة.

وقد كان من الطبيعي، إزاء هذا الواقع، أن يشعر كل من البلدين انه في ظلّ الوحدة الجمركية، هو المظلوم، أو هو الذي يضحّي من حقوقه، أو هو الذي لا ينال كل حقوقه، لا من عائدات «المصالح المشتركة»، ولا من الواردات الجمركية، ولا من أي واردات مشتركة.

بل كان من الطبيعي أيضاً أن يتأثر البلدان بطريقة مختلفة بالصراع بين الاشتراكية والليبرالية، فتسلك سوريا درب التخطيط والتأميمات على أنواعها والاقتصاد الموّجه في وجه عام، ويسلك لبنان، في المقابل، درب الحرية الاقتصادية في كل حقولها.

وغني عن القول أن نظام الحكم في كل من البلدين لا بدّ من أن يتأثر بالعامل الاقتصادي.

فلا فصل بين السياسة والاقتصاد.

ويقوم في دمشق نظام حكم الحزب الواحد، الاشتراكي طبعاً، فيما لبنان يواصل تمسكه بالديموقراطية البرلمانية، ولو منقوصة، نظام حكم له دائم وثابت.

فكيف لا يكون توتر في العلاقة بين البلدين في هذه الحال؟ أو كيف تقوم علاقات

مميّزة إلاّ في الحذر الدائم وسوء الظن، فيما التناقض بين «البلدين التوأمين» واصل الى هذه الدرجة؟

غير أن هذا التناقض، لحسن الحظ، آخذ في التقلّص، وبالقدر الذي يساعد على تخطّيه وتخطّي سلبياته والعودة به، على الأقل، الى بداياته، أو الى اسبابه العادية التي لا تتعذّر معالجتها. إن خوفنا نحن اللبنانيين على النظام الاقتصادي الحرّ من «العلاقات المميّزة» بطل أن يكون في محلّه. وما كان جائزاً في الأمس على هذا الصعيد لا يُعَدّ جائزاً اليوم، فضلاً عن أن نظرة لبنان الى نفسه كبلد خدمات وتبادل يجب ان تتغيّر. لا لكي يصبح أكثر انطباقاً على مقتضيات «العلاقات المميّزة» بل لكي تصبح أوضاعه الاقتصادية، ناهيك عن شخصيته، أكثر قدرة على مواجهة الظروف الصعبة والأزمات على أنواعها.

إن بلداً يعتمد على قطاع الخدمات ولا يعتمد إلاّ على قطاع الخدمات ليس البلد الذي يقوى على مواجهة الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي تعصف به من وقت الى آخر وتعصف بعالم اليوم وبالمنطقة العربية والشرق ـ اوسطية. فكيف إذا كانت الخدمات، أحياناً، من نوع «السمسرة» التي تتوخّى الربح السريع، وبالجهدالأقلّ؟!

ولسوء الحظ لم تكن الخدمات التي يؤديها «بلد الخدمات» لبنان دائماً خدمات حقيقية، كما لم تكن «المبادرة الحرّة» أيضاً ودائماً كما يفترض ان تكون، بل كانت غالباً الى الفلتان أقرب.

بلى، يجب ان يظلّ لبنان بلد خدمات، ويجب أن يكون متفوقاً في اداء هذا الدور: في جامعاته، ومستشفياته، ومنتجعاته الراقية التي لا تقتصر على علب الليل وأندية القمار، وفي شبكة الاتصالات على أنواعها، وفي قطاعه المصرفي ومركزه المالي، الى آخر السلسلة. ولعلّه خلق ليؤدي هذا الدور الذي لا يؤدّيه سواه في المنطقة العربية والشرق أوسطية.

غير أن الاسراف في الاعتماد على قطاع الخدمات قد حرم لبنان القدرة الثابتة على مواجهة الظروف الأمنية الصعبة حينما يكون هذا القطاع الاقتصادي معطّلاً أو مصاباً بالجمود أو بالشلل. وقد عانى لبنان الأمرين من هرب الرساميل وتهريب الاموال، ومن

هرب رجال المال والاعمال بكل أموالهم ورساميلهم، لكننا لم نرَ صناعياً يقتلع مصنعه ويحمله الى بلد آخر، كما لم نرَ مزارعاً يقتلع شجرة زرعها وسقاها بعرق جبينه لينقلها الى اوستراليا مثلاً أو الى كندا أو الى جنيف ولوزان!

وماذا عن عشرات الألوف من الشبان الذين تقذف بهم الجامعات كل سنة الى سوق العمل. . . وأي قطاع خدمات يستوعب هذا الدفق السنوي من طلاّب العمل، أو كم هي فرص العمل التي يستطيع قطاع الخدمات أن يؤمنها لهذه الجيوش الجرّارة من شبان وشابات؟؟

وما ادراك ما تكون شخصية شعب يعيش كلّه من التجارة والسياحة والعمليات المالية على أنواعها، وأي ذهنية تكون ذهنيته. وقد قيل عن اللبنانيين إنهم شعب مركنتيلي الذهنية، لا في الشأن الاقتصادي فقط بل أيضاً في الشأن السياسي كما في الشأن الوطني. ولحسن الحظ ان من اللبنانيين من لا يزال يلتصق بالأرض ويحبّها ويعيش معها ومنها، فظلّ لبنان عنده وطناً لا فندقاً وشقة مفروشة.

بكلام آخر، ليبقَ لبنان بلد خدمات من الطراز الأول، لكن لا بلد خدمات فقط. هذا مع العلم بأن لا سبيل لخلق فرص عمل جديدة ومتزايدة إلاّ في القطاعات الأخرى، في الصناعة التي هي في حجم لبنان طبعاً، وفي الزراعة الآخذة بالوسائل الحديثة المتطوّرة.

وغني عن القول ان بقدر ما يعتني لبنان بنفسه من هذا القبيل بقدر ما يخف التناقض بينه وبين سوريا. فالقطيعة بين البلدين بدأت، في بعض أسبابها، من هذه الزاوية. وليس على الورق فقط يُزال هذا التناقض. والاتفاقات الاقتصادية الثنائية، مهما بلغت دقتها، ومهما بلغت ارادة التوفيق فيها بين مصالح البلدين، قلّما تقوى على تخطّي الفروقات الهائلة بين نقيضين. وفي أي حال، إن علاقة لبنان بمحيطة العربي، وسوريا خصوصاً، ليست فقط سياسية، ولا هي فقط في الاتفاقات والمواثيق السياسية، بل أيضاً علاقة اقتصادية، طبيعية وثابتة ومستقرّة، وبخاصة في عصر آخذ في الانتقال من نمط الاسواق الوطنية الى نمط السوق المشتركة، على المستوى الاقليمي كما على المستوى القارّي والدولي. وعلى لبنان ان يهيء نفسه لموقع على هذا الصعيد لا يكون فيه غريباً عن محيطه، أو دخيلاً.

والكلام نفسه تقريباً ينطبق على سوريا وموقعها.

واذا صحّ ان سوريا قد بدأت، مع عهد الرئيس الأسد والحركة التصحيحية، تعدّل من اشتراكيتها وتعيد للمبادرة الفردية بعض حريتها، إلاّ أنها لا تزال متأخرة عن التحوّل الحاصل من هذا القبيل على الصعيد العالمي. ولعلّ هذا التحوّل الذي سيفرض نفسه على كل بلدان العالم، وخصوصاً على البلدان التي عانت تجربة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية والشيوعية ودفعت الثمن باهظاً، هو الذي سيعزز من التقارب بين البلدين سوريا ولبنان.

إن الخوف من انتقال العدوى... عدوى الاشتراكية والشيوعية، قد زال أو يكاد. فالشيوعية نفسها أعلنت إفلاسها بنفسها، وفقد النموذج الاشتراكي كل الوهج الذي كان له قبل سنوات. وهذا لا يعني، طبعاً، أن الرأسمالية هي المنتصرة. وما يعنينا من الانقلاب المشار اليه في هذا البحث هو انعكاسه على العلاقات بين البلدين الشقيقين والمختلفين في آن واحد. فلا بدّ من أن تكون هذه الانعكاسات إيجابية وقوة دفع للعلاقات المميّزة التي يراد تأسيسها أو إعادة تأسيسها على قواعد ثابتة وجديدة.

وكثيرة هي الفوارق التي ستزول بينهما بحكم هذه الثورة العالمية الجديدة: ثورة الماركسية على نفسها، وانقلاب الانظمة الاشتراكية على أنواعها على نفسها. لقد عادت قيمة الانسان ـ الشخص، بما هو مصدر الحياة بل الحياة عينها، وبما هو، بالتالي، أساس الاقتصاد وكل عملة اقتصادية، تفرض نفسها على الدول والانظمة السياسية. إن إفلاس الشيوعية لم يكن من جرّاء خلل في النظام الاقتصادي أو خطأ في التخطيط والتوقّع والحسابات الاقتصادية بقدر ما كان من نزولها بالانسان الى مرتبة الارقام والاعداد والعوامل الاقتصادية البسيطة والعادية، فجاز التصرّف به كما لو انه آلة أو وسيلة من وسائل الانتاج.

فكم من محاولة قام بها ميخائيل غورباتشيف لاصلاح الاقتصاد السوفييتي ولم يفلح!

لقد أمضى خمس سنوات تقريباً يحاول، ويستبدل إجراء باجراء، وتجربة بتجربة، ولم يترك وسيلة إلاّ جرّبها. فالبرسترويكا في المنطلق والأساس، لم تكن تتعدّى حدود الظن أن العيب ليس في الشيوعية بل في تطبيقاتها على المستوى الاقتصادي. في صورة

متأخرة جداً وبعدما أعيته التجارب، إكتشف الزعيم السوفييتي ومن معه ان العيب هو في أساس الشيوعية نفسها وفي جوهرها. إنه في نظرتها الى الانسان وقد أحلّته في مرتبة ثانية أو ثالثة بعد المجتمع وبعد الطبقة الاجتماعية، في الوقت الذي لا هذه ولا ذاك يقومان مقام الجهد الفردي في أي عملية انتاجية.

إن كل مجتمع ينزل بالفرد، بل بالانسان ـ الشخص، الى هذا المستوى، واصل حتماً الى الفقر والقحط، وبالتالي، الى نظام بوليسي لا بدّ منه لقمع الكسل والتهافت على المواد والسلع الاستهلاكية النادرة، ولقمع السرقة والغش والرشوة على أنواعها، وأخيراً لقمع ثورة الجياع والمحرومين بالحديد والنار.

وليست مصادفة ان كل البلدان التي جرّبت «الاشتراكية العلمية» نظام حكم وحياة هي الآن بلدان فقيرة جائعة ومحكومة بانظمة سياسية قائمة على القمع بكل أشكاله ويتآكلها الفساد.

ولعلّ الرأسمالية لم تحقق لنفسها تلك النجاحات الهائلة في المجال الاقتصادي إلاّ لأنها وضعت عافية الانسان في أعلى السلّم، سلّم العوامل الانتاجية. غير ان عيبها هنا هي أنها تعصر هذه العافية عصراً وتستغلّها الى حدّها الاقصى.

إن عالم اليوم على أبواب ثورة جديدة محورها اعادة الانسان الى مرتبته الطبيعية، على الأقل في عملية الانتاج والنظام الاقتصادي.

ولن يصمد أي سدّ أو حاجز أمام هذا التحوّل الكبير.

والمستقبل انما هو للحرية وللمبادرة الفردية الحرّة، ولديموقراطية لا تكتفي بالحريات السياسية ولا تقف عندها.

وباختصار، لا خوف بعد الآن على استقلال لبنان أو على نظامه الاقتصادي أو على الديموقراطية فيه من أي علاقات مميّزة مع سوريا.

ولكن، أي علاقات هي هذه العلاقات المميّزة؟

الفصل السادس
العلاقات المميزة

عندما لا يكون من مسوّغ لاستقلال لبنان عن سوريا إلا أن يكون ضمانة لأهله، وخصوصاً للمسيحيين من أهله، تكون بين البلدين روابط تجعل منهما ـ لولا الحاجة الى هذه الضمانة ـ بلداً واحداً. أليس كذلك؟

ولم يخطىء الذين وصفوا لبنان وسوريا بالبلدين التوأمين.

الشيخ بيار الجميل، مؤسس حزب الكتائب وزعيمه على مدى نصف قرن تقريباً، كان يقول ذلك.

ولا فرق بين هذا القول وقول الرئيس السوري حافظ الأسد ان اللبنانيين والسوريين «شعب واحد في دولتين». انها ظروف المسيحيين التي قضت بوجود «لبنان الكبير» واستقلاله. وهي ظروف لا تنفي الروابط القائمة بين البلدين قبل ان يستقلاّ الواحد عن الآخر، ولا تلغيها. واذا صحّ أن للإستقلال، أي استقلال، مستلزمات ومقتضيات من مثل الأرض والحدود، ومن مثل السيادة على الأرض والحدود، ومن مثل النظام السياسي الملازم لمبرر وجود لبنان السيد المستقل، إلاّ أن الصحيح ايضاً ان لا الاستقلال، ولا السيادة يقضيان بقطع هذه الروابط او بنفي وجودها، وهي في أي حال تنشىء مصالح مشتركة تفرض نفسها على السيادة والاستقلال، وعلى البلدين معاً.

ولعلّ هذا ما يوصف بـ «العلاقات المميزة».

ولا أراني هنا أشذ عن منطق كينونة لبنان، بل من هذا المنطق احاول التعرّف على طبيعة العلاقة بينه وبين سوريا. ولا بدّ بموجب هذا المنطق من ان تكون هذه العلاقة مميزة. فاستقلال لبنان عن سوريا يتمّ من ضمن الروابط الثابتة بينهما لا من خارجها، شأنه شأن كل الاستقلالات في هذا العصر، مضافاً اليها خصوصية الاستقلال اللبناني التي لا مثيل لها.

وهل من دولة تأسست للغاية التي من اجلها تأسست «دولة لبنان الكبير»؟

والاستقلال اللبناني انما كان استقلالاً عن سوريا في الدرجة الاولى، لا عن العراق

مثلاً، ولا عن مصر، ولا عن أي دولة عربية اخرى. فاذا كان من نزاع حول هذا الاستقلال فهو مع سوريا. وإذا كان من اتفاق حوله فهو ايضاً، وفي الدرجة الاولى، مع سوريا، فكيف لا تكون العلاقات مميزة بين البلدين التوأمين؟!

ومن الطبيعي والمنطقي هنا ان تشمل هذه العلاقات كل الشؤون السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الى آخر السلسلة. المهمّ فقط ألاّ تمسّ مسّوغ وجود لبنان الذي هو الحرية، حرية الشخص، وخصوصاً حرية المعتقد.

ومن هنا القول أن الديموقراطية ملازمة لوجود لبنان السيد المستقل.

واستطراداً، ان المساس باستقلاله يكون من هذه الزاوية وحدها. ومن هذه الزاوية وحدها يأتي الخطر على هذا الاستقلال. وتبعاً لذلك لا لزوم للبنان السيد المستقل إذا لم يكن بلد حرية وديموقراطية.

وتبعاً لذلك تكون المصالح المشتركة بين البلدين شاملة كل المجالات والقطاعات تقريباً.

أو بكلام آخر، لا حدود للمصالح المشتركة، او للعلاقات المميزة، إلاّ الحدود الخاصة للاستقلال اللبناني. ولا شيء يُستثنى من هذه العلاقات الفريدة النادرة إلاّ ما يمسّ خصوصية هذا الاستقلال. حتى ليصح القول ان البلدين بلد واحد إلاّ في الشؤون التي لها علاقة بحرية الانسان ـ الشخص، وعلى أساس أن هذه الحرية هي الضمانة التي يطلبها المسيحيون والتي من أجلها سعى الموارنة الى تأسيس «لبنان الكبير».

ولكن، ألا يعني هذا التعريف للاستقلال اللبناني، وللعلاقات المميزة، اساءة لسوريا، بل ادانة لها... أو ماذا يعني هذا التعريف إلاّ أن سوريا لا تحترم الانسان ـ الشخص وان التعاون معها على صعيد الحرية والحريات متعذر ومستحيل؟!

الحقيقة ان المسألة، مسألة الحرية، لا تطرح من هذه الزواية. فسوريا ـ البعث نفسها وجدت نفسها مرغمة، بحكم الواقع السوسيولوجي، على ادخال نصّ على دستورها يقضي بان يكون دين رئيس الدولة فيها الاسلام. وهي لأنها تعرف كم هو هذا المقتضى قاهر تعترف بلبنان واستقلاله: «ان المسألة اللبنانية هي اليوم جوهر المسألة

الشرقية وملخصها المكثف والمعقّد» [٣٨]، «ان لبنان لا يقاس فقط بمساحته، وبعدد سكانه، وبحجم انتاجه الاقتصادي فحسب، بل يقاس ايضا بمستوى ادائه النضالي والعلمي والحضاري والديموقراطي الذي جعله في مراحل كثيرة يبدو وكأنه مفاجأة الامة العربية لنفسها في العصر الحديث». [٣٩]

ما كان لهذه «المفاجأة» ان تكون لولا تركيبة لبنان الخاصة التي أعطيت استقلالها الكامل فأنتجت ما أنتجت: «ان المسار التاريخي للوضع اللبناني قد أفرز موقعاً خاصاً للمسألة الديموقراطية في حياة هذا البلد كاطار مقبول لبناء العلاقات بين مجموعة الطوائف والعائلات الروحية التي اجتمعت فيه عبر التاريخ، بحيث تشكلت حساسية لبنانية خاصة تجاه هذا الموضوع بسبب ارتباطه العميق، بنظر الفئات اللبنانية، بوجودها نفسه ومصيرها. . . كما نشأت تقاليد عريقة في مجالات التعبير والاجتماع والتنظيم والاعلام وحقوق الانسان مما يتطلب فهمها ومراعاتها الى حدّ كبير». [٤٠] وهذا كلّه يتطلّب تفهماً سورياً لخصوصية لبنان لا يبدو ان سوريا تبخل به او تحجم عنه.

وليس من قبيل التحدّي لسوريا تطرح هذه الخصوصية. وهي، في أي حال، لا تؤذي سوريا إلاّ بمقدار ما تكون واسطة للانسلاخ عنها، وبالتالي، لتهديد أمنها. ولعلّ ما يهم سوريا هنا هو الحفاظ على الروابط الثابتة بينها وبين لبنان والتي تجعل من أمنهما خصوصاً أمناً واحداً، أو على الأقلّ أمناً مشتركاً. بل ان ما يهم سوريا هنا هوما نصّت عليه «وثيقة الوفاق الوطني» (اتفاق الطائف ١٩٨٩) في فصلها الرابع والأخير حيث تقول: «. . . فانه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الاحوال. وعليه فان لبنان لا يسمح بان يكون ممرّاً او مستقراً لأي قوة أو دولة او تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا، وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق ابنائه لا تسمح باي عمل يهدّد أمنه واستقلاله وسيادته».

وانصافاً، إني لا أرى في مسوّغ الاستقلال اللبناني ما يفصل بين أمن البلدين أو بين مصالح أخرى عديدة مشتركة بينهما. ولكن، تشاء الظروف ان تطرح مسألة «العلاقات المميزة» في وقت لا يملك فيه لبنان من مقوّمات الدولة السيدة إلاّ الرموز وبعض بقاياها المتواضعة جداً. فالسلطة اللبنانية نفسها سلطة لا تزال عاجزة عن ان تفرض نفسها على

الأرض والناس من دون مساعدة سوريا السياسية والأمنية. فأين السيادة في هذه الحال؟!

وإذا قيل أن المساعدة السورية نفسها هي الدليل على عمق الروابط بين البلدين، بل على عمق الخصائص التي تميّز العلاقة بينهما، إلاّ أن واقع الحال المشار اليه يحمل اللبنانيين عموماً على النظر الى موضوع «العلاقات المميزة» نظرة حذر وخوف على الاستقلال، وارتياب. فماذا لو كانت سوريا، مثلاً، تطلب من هذه العلاقات اكثر مما يقوى عليه لبنان ويستطيع؟

وليس من المستغرب ابداً ان تطلب سوريا اقصى ما تتمناه وتستطيع. ولو حدث ما يقلب المواقع والادوار لكان لبنان يواجه الاغراء اياه. لذلك فلن يكون سهلاً على البلدين تعيين حدود العلاقات المنوي تأسيسها بموجب ما نصت عليه«وثيقة الوفاق الوطني»، وخصوصاً ان هذه العلاقات كانت منذ البداية مطلباً سوريالا لبنانياً. فجاء هذا المطلب، من ضمن الظروف المستحيلة التي يمّر فيها لبنان، ومن ضمن سوء التفاهم القائم بين البلدين، كما لو انّه شكل من اشكال الهيمنة.

إن المعّول عليه في هذا المجال هو التفهّم السوري لاحوال اللبنانيين على هذا الصعيد. ولعلّ ما يطمئن هؤلاء ويشجعهم على فتح هذه الصفحة الجديدة في تاريخ بلدهم هو تجنّب كل ما من شأنه المساس بالحريات السياسية. فكلّما اطمأن اللبنانيون الى هذا الشأن قلّت تحفظاتهم في سائر الشؤون. وفي أي حال، ليس في يوم أو يومين تبنى العلاقات المميزة بين البلدين، بل انها عمل سنوات.

سُئل الرئيس الدكتور سليم الحص، مرّة، يوم كان رئيساً للحكومة اللبنانية، إذا كان لحكومته «مشروع ما بالنسبة للعلاقات المميزة بين لبنان وسوريا»، فاجاب: «العلاقات في تعريفها هي بين طرفين بالنهاية وليس من طرف واحد يعرضها بمفرده بل تُطوّر ثنائياً... تُطوّر مع تصورات، لكن هذه التصورات هي مادة للتطوير الثنائي مع الطرف الآخر». (٤١)

وهذا صحيح. فالمطلوب، والممكن والمستطاع ايضاً، هو «التطوير» تطوير العلاقات بين البلدين لا احداث انقلاب. وهذه العلاقات ليست بين الحكومتين ورجالها بل بين الناس خصوصاً. فأين العلاقات المميزة بين هؤلاء الناس في البلدين؟!

يكاد اللبنانيون يكونون على تواصل واتصال مع كل شعوب الأرض تقريباً إلاّ مع السوريين.

هذا على الأقل منذ أصبح تنقل الأشخاص بين البلدين صعباً أو متعذراً أو رسمياً وسياسياً فقط، وخصوصاً منذ انفجار الأزمة اللبنانية وما رافقها من حروب واضطرابات وتوتر أيضاً في العلاقة بين البلدين وأهلهما. حتى ليصح القول ان جيلاً كاملاً من اللبنانيين، «جيل الحرب» كما نسمّيه، لا يعرف سوريا إلاّ من خلال أجهزة الدعاية السياسية وسلوك العسكر السوري المنتشر في لبنان منذ العام ١٩٧٦.

والكلام نفسه تقريباً ينطبق على الجيل المماثل من السوريين.

لم تكن هكذا العلاقة، من قبل، بين ابناء البلدين.

كان السوريون يفدون بالآلاف إلى لبنان، إما سوّاحاً ومصطافين، وإمّا رجال أعمال، وإمّا عمالاً وأجراء. وأذكر ان من أطيب النزهات عندنا نحن اللبنانيين كانت النزهة إلى الشام، أو إلى حلب وحمص وحماه، أو إلى صيدنايا كمحجّة للمسيحيين. وكان معرض دمشق الدولي ملتقى ولا أحلى بين اللبنانيين والسوريين من صناعيين وتجار، وفنّانين خصوصاً ومتفرّجين.

فأين نحن من تلك الأيام السعيدة؟!

صحيح ان الاتصالات بين الحكام والسياسيين تضاعفت منذ أصبحت دمشق محجّة، بفعل التدخل السوري الواسع والمباشر في الأزمة اللبنانية.

ومن الأحزاب اللبنانية من اتخذ من دمشق مقراً له تقريباً، أو مستقراً اختصاراً لوسائل الاتصال السياسي وتوثيقاً له!

وهناك ايضاً صداقات و «علاقات مميّزة» عديدة بين أهل الحكم والسياسة في البلدين تقابلها طبعاً عداوات كثيرة.

ولافراد الجيش السوري العامل في لبنان وضبّاطه، وضبّاط «جهاز الأمن والاستطلاع» السوري بخاصة، علاقات ولا أوثق مع العديد من أهل السياسة في بلدنا لم تكن من قبل أبداً ولا كانت في هذا الاتساع والشمول. حتى ليصح القول ان

العلاقة بين البلدين على مستوى القمة هي أكثر من مميّزة، بل فاقت الحدّ اللازم والمطلوب والمعبّر عن ثنائيتها، بل عن ثنائية أي علاقة.

وليست هذه، طبعاً، العلاقة المميّزة التي يجب أن تقوم بين «البلدين التوأمين»، والتي يجب ألاّ تتأثر بأمزجة الأشخاص والظروف الطارئة أو المتغيّرات الاقليمية والدولية.

يقال، ان هذه العلاقة يجب أن تأخذ طابعاً مؤسسياً يقيها الانقلابات في الظروف وأمزجة الأشخاص وما قد يطرأ على الأحوال السياسية والأمنية في البلدين من متغيّرات، خصوصاً ان هناك من لا يزال يراهن على هذه المتغيّرات لإعادة «العلاقة المميزة» القائمة إلى حدود العلاقة العادية. كما ان هناك من قد ينقلب، لاحقاً، على هذه العلاقة متى رأى ان دور سوريا في لبنان والمنطقة قد تضاءل وتقلّص وخفّ حجمه ووزنه بين الأوزان والأحجام. لذلك، ينبغي تنظيم «العلاقة المميّزة» على نحو مؤسسي يكون هو الضمانة لها، لا الأشخاص.

ولكن، ألاّ يعني ذلك ان الروابط بين البلدين والشعبين ـ أو قلْ بين «الشعب الواحد في دولتين» ـ ليست بالقدر اللازم من الصحة والسلامة فيقتضي بالتالي، تقييدها بنصوص واتفاقات مكتوبة ومؤسسات تقيها الانفراط عند أول هبّة ريح؟!

طبعاً، لا غنى عن حدّ أدنى من التنظيم للعلاقة المرتجاة والمتفق على طابعها المميّز من حيث المبدأ. بل لا غنى أيضاً عن وضع تعريف واضح لها ودقيق باعتبار ان لا سابقة لها في العلاقات الدولية ولا مثيل. وحتى الآن لم يتفق على تعريف لها ولا طرح أحد لها هذا التعريف. والغموض هو سيد الموقف من هذا القبيل.

لكنّ ما لا غنى عنه أبداً في أي حال من الأحوال، هو إعادة الاتصال الانساني بين أبناء البلدين الذي تقطّع منذ سنوات بل منذ اعلان القطيعة والانفصال الجمركي عام ١٩٥٠. ولهذا السبب كان موضوع «العلاقة المميزة» مشكلة.

فلا ذكريات مشتركة بين الأجيال التي ولدت في البلدين بعد هذا التاريخ.

ولا أحد من «جيل الحرب» يعرف سوريا، وخصوصاً في الأوساط المسيحية، إلاّ من خلال المأساة التي يعيش، والقطيعة التي يعيش، وسوء الظن الذي يعيش. فإذا

العلاقة المميزة بين البلدين هي في نظر أبناء هذا الجيل كناية عن مشروع هيمنة سورية ثابتة لا بّد لاغية لاستقلال لبنان بعد حين. وقد قيل لهذا الجيل ان «السوري عدوّك»، كما انه لم يعرف سوريا وأهلها إلاّ من خلال الوجه الذي تأخذه سوريا كلما غضبت.

فكيف نتعرّف على وجه سوريا الحقيقي؟

أطرح السؤال على هذا النحو لأنّ سوء الظن في «العلاقة المميزة» يأتي من لبنان لا من سوريا، أو لأن مطلب العلاقة المميزة لا يزال حتى الآن مطلباً سورياً، لا لبنانياً، ولا مشتركاً.

وغني عن القول ان بقدر ما تتكثف الاتصالات الانسانية المباشرة بين أهل البلدين بقدر ما تنعكس ايجاباً على العلاقة بين الدولتين. ان أول مشكلة يجب أن تعالج هي مشكلة تنقل الأشخاص بين لبنان وسوريا. فدون هذا التنقل حواجز وعقبات، مادية ونفسية. وهذا، طبعاً موضوع سياسي وأمني هو من شأن اللجان المشتركة المختصة التي ستتشكل لهذا الغرض ولسواه من الأغراض المماثلة.

لكن ذلك لا يغني عن ايجاد أطر ذات طابع شعبي للتواصل بين الشعبين: إن أعظم إكتشاف لتوثيق العلاقات بين الأمم والشعوب هي الألعاب الأولمبية. أسوق هذا المثل للدلالة على نوع الاتصالات الواجب تعزيزها وتنميتها بين السوريين واللبنانيين. وقليلون هم الذين يعرفون أو يلاحظون ماذا تشكل هذه الألعاب في تطوير نظرة الشعوب إلى أمجادها.

كانت كل الأمجاد، في الماضي، وقفاً على ساحات الحرب، وكان كل المجد، بالنسبة إلى محارب، هو الاستيلاء مثلاً، على علم الخصم والعدو. وبقدر ما ينتزع هذا المحارب من اعلام، بقدر ذلك ينال أوسمة. هذا الشرف العظيم، بَطُلَ ان يكون على الأقل مقتصراً على ساحات الوغى وعلى تجميع البيارق العدوة، وصار الفوز بمدالية ذهبية أو فضية في الألعاب الأولمبية وما شابهها من مباريات مجداً عظيماً وشرفاً عظيماً، أو استجابة للحاجة إلى أمجاد.

الألعاب الأولمبية بديل من الحروب التي كان سببها الوحيد الحاجة إلى الأمجاد أو الثأر للعنفوان القومي إذا مسّ على يد شعب آخر.

وفي أي حال، الصراع الدولي بطل أن يكون كلّه في الحروب، وخصوصاً بعد إعلان إنهاء الحرب الباردة بين الجبّارين الدوليين، وأصبحت ميادينه في الاكتشافات العلمية، والتكنولوجيا الحديثة، وفي التقدّم الصناعي والزراعي، إلى حدّ ان النظرية القائلة ان الحرب هي امتداد للسياسة ولكن بوسائل عسكرية، قد خفّ وهجها وقلّ دعاتها والعاملون بموجبها. وثمة من يدعو الآن إلى اعادة النظر في معنى كلمة «استراتيجيا» أو في وضع استراتيجيا جديدة، الغاية منها مواجهة المخاطر الجديدة التي تواجه عالم اليوم، وخصوصاً عالم الغرب والدول الصناعية المتقدمة، وأهمها خطر المجاعة وخطر الفقر والتخلف، وخطر الهجرات بالملايين من البلدان الفقيرة الى البلدان الغنية، وهي أشبه بسيول فالتة من سدود ثقلت عليها أحمال هذه السيول فتفككت وتداعت.

ويقال ان أربعة مليارات من البشر ستنتقل على هذه الصورة في العقدين المقبلين من قارات إلى قارات أخرى، ومن بلدان إلى بلدان أخرى.

هذه هي طبيعة «الحروب» الآتية، وطبيعة المخاطر الدولية والعالمية الآتية. والاستراتيجيا العسكرية أو الحربية صارت ـ أو هكذا ينبغي أن تصير ـ استراتيجيا من نوع آخر.

والسؤال أصبح هذا السؤال: كيف التعاون بين الأمم والشعوب على هذه الأخطار الجديدة العظيمة، أو ماذا على الدول الغنية والمتقدمة ان تفعله حيال البلدان والشعوب المحرومة لكي تشبع وترتوي، نسبياً، وترتدع عن التخلي عن أوطانها طلباً للرزق والرغيف في أوطان الآخرين؟

فما من جيوش تقف في وجه هذا الزحف البشري الذي أطلّت طلائعه، وما من سلاح حربي يصدّه، وما من استراتيجية عسكرية من النوع الذي حدده كلاوشويتز الالماني تخفف من زخمه أو تعيده إلى الوراء. وليس أدلّ على ذلك من هذا الذي أقدم عليه الاتحاد السوفييتي قبل سنتين عندما قرر الاستغناء عن الحروب والأسلحة الحديثة الأكثر تطوّراً لمواجهة الخطر الذي يهدد شعوبه، ألا وهو خطر المجاعة والهجرات الجماعية طلباً للقوت والرغيف. إن مرحلة جديدة تطلّ على البشرية جمعاء، بل انه انقلاب على كل المستويات.

والأمجاد من الآن وصاعداً تغيرت ميادينها. والتعاون بين الشعوب هو البديل الحتمي من الحروب. وقد قيل ان حرب الرئيس العراقي صدام حسين على دولة الكويت جاءت متأخرة عشر سنوات على الأقل. وتهيئة الشعوب لهذا النوع من التعاون والتضامن في وجه المخاطر ـ الزلازل الآتية اصبحت ضرورة ملحة. ولعلّ العلاقة المميزة بين لبنان وسوريا لا تخرج عن هذا الاطار.

وكم يبدو كلام بعضنا على «التوازن الاستراتيجي» بين لبنان وسوريا أو المسيحيين اللبنانيين وسوريا، كلاماً مسطحاً على هذا الصعيد!

ولسؤ الحظ، لا يزال بيننا من يطرح مسألة هذا التوازن كمقدمة لأي تسوية داخلية او لأي تسوية مع سوريا. كأننا في يوم من الأيام سنتعادل مع سوريا التي تطمح من جهتها الى التعادل عسكرياً مع اسرائيل؟!

وثمة من كان يقول مفاخراً إبّان «حرب التحرير» ان المساعدة بالذخيرة والسلاح والعتاد التي قدّمها العراق لنا نحن المسيحيين حققت لنا درجة معينة من «التوازن الاستراتيجي» مع الجيش السوري، او على الأقل مع القوّات السورية العاملة في لبنان!

هكذا منطق هو لما قبل الصلح بين الجبّارين الدوليين لا لما بعده. وفي أي حال، ليس على هذا المنطق الأعوج تبنى العلاقة المنشودة بين لبنان وسوريا.

ثمة ثقة متبادلة يجب أن تبنى وتعمّق بين ابناء البلدين، بل ثمة تعاون وتضامن يجب ان يقوما بين ابناء البلدين في كل المجالات، وعلى كل المستويات.

لا على مستوى الحكام فقط ـ ولا على مستوى المؤسسات الرسمية فقط.

يجب أن تنفتح الابواب بين البلدين واهلهما على اوسع نطاق امام العمل المشترك، وامام التبادل الانساني خصوصاً في كل مجالاته.

أليس غريباً ان تكون عندنا جمعية صداقة لبنانية ـ يابانية مثلاً ولا تكون هناك جمعية مماثلة لـ «الصداقة اللبنانية السورية»!

وهذا الذي يسمّونه «التوأمة»... التوأمة بين مدينة بيروت مثلاً ومدينة أخرى في البلدان البعيدة في اوروبا أو في القارة الاوسترالية، أما من مثيل له بين المدن اللبنانية

والمدن السورية، وأين هذه التوأمة تتم بين بيروت ودمشق، أو بين جونيةوحلب، أو بين «البلدين التوأمين» كما نقول وندّعي؟

بل أين الاندية والجمعيات الاهلية، من ثقافية ورياضية وفكرية، في البلدين، تتعاون وتتبادل ثمرة الجهد الخاص وتتشارك في توثيق الروابط بين اعضائها وانصارها، فتعقد الندوات المشتركة، والحلقات الدراسية ـ غير الاستعراضية طبعاً. . . بل أين المؤسسات الجامعية لا تقوم بهذا التبادل في ما بينها، او لا تتبادل الغنى والثروة الفكرية والعلمية وما اليها من ثروات؟

ان الصفحة الجديدة التي فتحها العظيمان ديغول واديناور في تاريخ الشعبين الفرنسي والالماني، لم تكن فقط في العلاقات الجديدة بين الحكومات بل ايضاً في تلك الشبكة الواسعة من وسائل الاتصال والتبادل بين المؤسسات الاهلية في البلدين، وعلى كل المستويات تقريباً.

فعلى مستوى الناس العاديين كان الانقلاب في العلاقة بين «الشعبين العدوين».

أما «الانقلاب» الآخر، فعلى مستوى «القمّة الفرنسية ـ الالمانية»، التي اكتسبت مع الوقت، ومع تنامي الثقة المتبادلة، طابعاً مؤسسياً، واصبحت مركزاً للقرارات المشتركة.

إن الخطوات التاريخية تتم على هذا المستوى لا على أي مستوى آخر، ويحققها عظام ورجال تاريخيون لا أي رجال.

فأين القمّة اللبنانية ـ السورية المماثلة؟

تكاد اجتماعات القمّة بين البلدين، سوريا ولبنان، تصبح من المناسبات العادية.

لقد بطلت القمّة اللبنانية ـ السورية ان تكون، شأنها شأن القمم المماثلة في هذا العصر، حدثاً من الاحداث النادرة. هذا على الأقل في العهدين الأخيرين من عمر الجمهورية: عهد الرئيس امين الجميل، وعهد الرئيس الياس الهراوي. ويبدو أن هذا العهد سيتميز ايضاً وأكثر بهذه الظاهرة قياساً على الفترة القصيرة التي انقضت منه حتى الآن. واذا كانت القمم في أيام الرئيس السابق قد ناهزت الثلاث عشرة، فقد تبلغ في أيام الرئيس الهراوى الثلاثين وأكثر.

وقد تبدو الظاهرة في نظر البعض علامة نقص في السيادة والاستقلال اللبنانيين، خصوصاً ان هذه القمم لا تعقد إلاّ في العاصمة السورية، كما قد تفسّر أيضاً على انها وجه من وجوه الأزمة اللبنانية التي حتمت هذه الكثافة في اللقاءات بين رئيسي البلدين. ولكن، ليس مؤكداً ان هذه القمم المتلاحقة ما كانت لتحصل لولا الأزمة، او لولا النقص الحاصل في الاستقلال اللبناني، او في صورة عامة لولا حاجة لبنان الى سوريا في أزمته ومحنته. فالظاهرة تندرج ايضاً في سياق التطوّر الحاصل في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وليس ادلّ على ذلك من تكاثر القمم الثنائية وغير الثنائية سواء كان على مستوى الدول العربية او على مستوى الدول الاوروبية والاميركية والافريقية.

ومن القمم هذه ما اتخذ طابعاً دورياً ومؤسسياً كما هي القمة الفرنسية ـ الالمانية مثلاً، التي تعقدضمن آجال معينة وثابتة وحسب منهجية معينة.

وتكاد القمّة الاميركية ـ السوفيتية تأخذ هذا الطابع، على الأقل من ناحية الوتيرة والآجال الثابتة.

وفي اي حال ان كل قمّة من هذه القمم تحتاج الى تهيئة لها، والى ملاحقة لقراراتها. وفي الحالين هناك وزراء ولجان وخبراء ايضاً يشاركون على مدى زمني معّين في هاتين التهيئة والملاحقة.

لقد بطلت القمم ان تكون مجرّد لقاءات عارضة او ذات طابع احتفالي بغرض التوّجه الى مشاعر الناس فقط، واصبحت او تكاد سلطة قرار ايضاً لم تعط، بعد، لا لمنظمة الامم المتحدة، ولا لجامعة الدول العربية عندنا، ولا لأي منظمة اقليمية، وقرارات هذه القمم تأتي، بطبيعة الحال، فوق القرارات الوطنية، بمعنى ان ما يتقرّر فيها او يتفق عليه، قلّما يلقى اعتراضاً لدى السلطات الوطنية، بل تكاد السلطات الوطنية من هذا القبيل تُسلّف القمم بعضاً من سلطاتها او على الاقل بعضاً من ثقتها: ان ثمة تطوراً هائلاً يحدث على هذا الصعيد قلّما يلحظه الناس، كما في أي تطوّر.

انها ضرورات الحياة تفرض نفسها على الدول كما على الافراد والاشخاص.

فما هو موقع القمة اللبنانية ـ السورية من هذا التطوّر، وهل ستظل طارئة ولمعالجة الأزمة اللبنانية وذيولها فقط؟ او لماذا لا تصبح مؤسسة لا مجرد لقاءات للتشاور وتبادل

الآراءطالما ان المعنيين بايجاد تعريف سياسي للعلاقة المميزة بين البلدين، او صيغة لها، يفتشون الآن عن اشكال هذه العلاقة وأطرها وميادينها؟

قد تكون هذه التساؤلات واردة عند كثيرين لكنني لا أذكر أنّها قيلت علناً على لسان أحد. فالكلام نفسه على «العلاقة المميزة» لا يزال كلاماً خجولاً او يحمل أكثر من معنى. فكيف بالكلام على قمة لبنانية ـ سورية تأخذ طابع المؤسسة الدائمة؟!

ولا تزال النظرة الى الاستقلال اللبناني نظرة خوف عليه من اي سلطة عليه خارجية، عربية كانت او سورية خصوصاً. فربما مراعاة لهذا الخوف او تأثراً به يحاذر الجميع توريط البلد في اي ارتباط مؤسسي، من مثل تحويل اجتماعات القمّة بين رئيسي الدولتين الى مؤسسة دائمة. فيما واقع الحال ان الاستقلال اللبناني نفسه لم يكن ابداً الاستقلال الذي نظنّه قبل سقوطه تحت وطأة المحنة. فالكثير من الاوهام يطغى على هذا الشأن. والكثير من القرارات بطلت ان تكون قرارات مستقلّة، لا في لبنان فقط بل في كل بلدان العالم، بل في اعظمها وأكثرها قوّة وشأناً.

لقد درج لبنان، منذ ميثاق ١٩٤٣ ـ وبما يعنيه هذا الميثاق من تخلّي المسيحيين من ابنائه عن الحماية الفرنسية، مقابل اعتراف المسلمين به واعتراف العرب وسوريا خصوصاً باستقلاله ـ على اعتبار ميثاق جامعة الدول العربية «الاداة الفضلى للتعاون بين الدول العربية».

انه الحدّ الأقصى لهذا التعاون.

ولا تجاوز لهذا الحدّ وخصوصاً في ما يتعلق بالقرارات المشتركة المبنية على مبدأ التوافق.

ولا قرارات ملزمة إلاّ لمن يقبلها. انه الحرص على الاستقلال الكامل الناجز. وهذا أقصى ما كان يمكن ان يقبل به المسيحيون عهد ذاك، بل هذا أقصى ما ذهبت اليه ايضاً دول عربية أخرى على رغم ان المحادثات التّي سبقت تأسيس الجامعة سمّيت «مشاورات الوحدة العربية» وكانت القاهرة مسرحها. كان الغرض من هذه المحادثات ايجاد رابطة بين الدول العربية تتعدّى اطار التعاون والتشاور، وتكون خطوة متقدّمة في اتجاه الوحدة.

غير ان لا الحكومات العربية المشاركة في هذه المحادثات كلّها كانت في هذا الاتجاه، ولا لبنان طبعاً الخائف على استقلاله الحديث والطري العود،

وقد اعتبر لبنان نفسه يومذاك انه خطا خطوة متقدّمة جداً وهو يعترف بـ «وجهه العربي». وكان ذلك عند الموارنة والمسيحيين عموماً أقصى التنازل، او أقصى التعاون مع محيطه!

وإذا كان لبنان قد انتزع، بواسطة ميثاق الجامعة، اعترافاً عربياً شاملاً وصريحاً باستقلاله، وكان ذلك نصراً كبيراً للموارنة، إلاّ ان اعتبار مجلس الجامعة المذكورة اشبه بسلطة فوق سلطة اعضائها كان ذلك، في نظر لبنان ونظر حكومات عربية أخرى، امراً مرفوضاً، او غير مقبول به على الأقل.

فعندما انتهت المشاورات ـ «مشاورة الوحدة» ـ في تشرين الاول ١٩٤٤، الى ما عرف في ذلك الحين باسم « بروتوكول الاسكندرية»، قامت ضجة في لبنان احتجاجاً على بعض نصوصه التي اعتبرت ماسة بالاستقلال اللبناني. فقد ورد في احدى فقرات البروتوكول «انه لا يجوز لأي دولة من الدول المتعاقدة ان تتبع سياسة خارجية تضر بسياسة الجامعة العربية او بمصالحها» (٤٢). ويقول الشيخ بشارة الخوري في هذا الصدد: «ومع ان مثل هذا التعبير لا يمس السيادة والاستقلال، وهو يرد في النصوص المماثلة عند دول اخرى متعاقدة في ما بينها، فقد اثار عندنا بعض الشكوك الحقيقية او المفتعلة، وذلك بسبب وضع لبنان الحساس والتيارات التي ما زالت تتجاذبه، فصممنا نحن الثلاثة (بشارة الخوري ورياض الصلح وسليم تقلا) على استبدال النص عندما يكتب الميثاق النهائي الذي يلغي مفعول البروتوكول. وهكذا كان. (٤٣)

أمّا الاعتراف بلبنان، في البروتوكول المذكور، فقد جاء على النحو الآتي: «تؤيد الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية مجتمعة احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة». وكانت الدول المؤسسة للجامعة سبعاً فقط وهي: مصر وسوريا والعراق والاردن ولبنان والسعودية واليمن.

وجدير بالذكر هنا ان لبنان كان احدى الدول العربية الخمس المشاركة في تأسيس منظمة الامم المتحدة، عام ١٩٤٥، وهي مصر وسوريا ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية.

ومنذ ذلك الحين ولبنان لا يترك مناسبة إلاّ ويؤكّد فيها التزامه الميثاقين اللذين يرعيان شرعيته الدولية: ميثاق منظمة الامم المتحدة، وميثاق جامعة الدول العربية. وكان آخر تأكيد بهذا المعنى ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني المعروفة بـ «اتفاق الطائف» (١٩٨٩) وانزل حرفياً في الدستور الجديد حيث قيل: «لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الامم المتحدة وملتزم مواثيقها والاعلان العالمي لحقوق الانسان».

وفي هذا الاطار، العربي والدولي، يفهم لبنان استقلاله وحدود هذا الاستقلال.

وفي هذا الاطار ايضاً يفهم لبنان حقوقه وحقوق الدول الأخرى، العربية وغير العربية.

وهو من هذا القبيل مشارك في القرارات العربية من خلال جامعة الدول العربية، ومشارك ايضاً في القرارات الدولية، من خلال منظمة الامم المتحدة.

او بكلام آخر انه عضو في النظام الاقليمي المتمثل في جامعة الدول العربية، وعضو ايضاً في النظام الدولي المتمثل في منظمة الامم المتحدة. وكلا النظامين يقومان على أساس السيادة الوطنية لكل دولة من الدول المنتميةاليهما. وهذه السيادة هي القاعدة الأساسية وعليها تبنى العلاقات الدولية، وبالتالي، القانون الدولي إن صّح القول.

لكن الذي حدث منذ العام ١٩٤٥ ان الحياة تغيّرت، حياة الشعوب وحياة الفرد، وتغيّرت معها العلاقات الدولية حتى ليصح القول ان القانون الدولي نفسه قد بدأ يتغيّر، إن لم يكن في النصوص والمواثيق فعلى أرض الواقع والممارسة على الاقل.

انّه انقلاب على كل المستويات:

ـ على مستوى حدود الاستقلالات،

ـ وعلى مستوى العلاقات الدولية،

ـ وعلى مستوى القانون الدولي بالذات.

فقليلة هي القرارات الوطنية التي لم تصبح من شأن المؤسسات الدولية والاقليمية او التي لا تتأثر او لا تأتي تكيّفاً مع القرارات المتخذة في المؤسسات المذكورة . هذا في الشأن السياسي ، وفي الشأن الأمني ، وفي الشأن الاقتصادي بل في معظم نواحي الحياة .

فإن لم يكن ذلك تقليصاً لحدود الاستقلال والسيادة الوطنية فماذا يكون؟

او أي دولة من دول العالم كبيرة كانت او صغيرة تستطيع اليوم ان تستقل استقلالاً ناجزاً في مسائل الحرب والسلم، وفي مسائل الأمن الذاتي والاقتصاد في كل قطاعاته، وفي الاستقرار النقدي، وفي شؤون البيئة والثقافة والسياحة، بل في تحديد معّدلات الرسوم والضرائب الداخلية نفسها، وفي وضع موازناتها المالية الخاصة لجهة تخفيف العجز فيها الموقوف على قضايا التسلّح والسلاح والدفاع الوطني على الأقل؟ !

لكن الأهم من ذلك هو التغيّر الآخر الحاصل في النظام الدولي نفسه وفي العلاقات الدولية ايضاً نتيجة لنشوء ما يعرف بالقمم الثنائية وغير الثنائية التي تكاد تأخذ دور المؤسسات الدولية وتسلبها قراراتها : ان وقف الحرب الباردة بين الجبّارين الدوليين مثلاً تقرّر في القمّة الاميركية ـ السوفييتية لا في الأمم المتحدة، ولا في مجلس الأمن الدولي، وكذلك الحدّ من الاسلحة عابرة القارات وما اليها من قرارات مماثلة .

والقمم السوفييتية ـ الاميركية بدأت مع بداية العصر الذرّي. كما ان القمم الاوروبية تواكب عملية توحيد اوروبا الغربية منذ الخمسينات . والدول الغربية السبع تلتقي في قمم مماثلة ومنتظمة منذ العام ١٩٧٥ . وكذلك هي حال دول «العالم الاشتراكي» قبل ان يعلن انفراطه .

وماذا على الصعيد العربي؟

ان اول قمّة عربية هي التي انعقدت في انشاص(مصر) عام ١٩٤٥ بدعوة من الملك فاروق وسمّيت «مؤتمر الذروة العربي» للتشاور «في شؤون تهمّ الجامعة العربية عامة وفلسطين خاصة» . (٤٤)ثم راحت القمم العربية تتوالى ، خصوصاً في عهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر، حتى اصبحت او تكاد مؤسسة دائمة من الجامعة وإن كانت لا تتحرك إلّا إذا دعت الحاجة الى هذا التحرّك .

واضافة الى القمّة العربية هناك قمّة الدول الخليجية ، ناهيك بالقّمة الأخرى التي

تكونت بعد الحرب العراقية ـ الايرانية وجمعت رؤساء مصر والعراق واليمن وفلسطين ولم تعمّر طويلاً بسبب حرب الخليج وانقسام الدول العربية بين مؤيد للعراق ومعارض له.

غير ان القمم الثنائية على الصعيد العربي لم تأخذ هذا البعد المؤسسي فظلّت مجرد لقاءات عابرة وطارئة ووسيلة من وسائل الاتصال بين الدول المعنية، الأمر الذي يبيّن كم اصبحت الاتصالات الشخصية المباشرة بين رؤساء الدول ضرورية للعلاقات الدولية في هذا العصر.

فالحاجة الى تلاقي رؤساء الدول، في صورة دورية او لاسباب طارئة، آخذة في الازدياد في كل انحاء العالم. واذا كان تاريخ العلاقات الدولية لا يخلو من مثل هذه اللقاءات المباشرة، إلاّ انها لم تكن مرّة في مثل هذه الوتيرة، وفي مثل هذه الكثافة. انها ظاهرة جديدة، وفي تطوّر دائم وسريع حتى لتكاد تفرض نفسها وسيلة اساسية من وسائل الاتصالات الدولية وتدخل، بالتالي، تعديلاً اساسياً على القانون الدولي القائم على مبدأ السيادة الوطنية. وثمة من يرى اليوم ان لا بّد من اعادة النظر في مؤسسات النظام الدولي بالذات. فهو نظام تخطّاه الزمن فأصبح عاجزاً عن الإحاطة بالمشكلات العالمية. . . فإما ان يتم اصلاحه، وإما ان يبنى بديل منه باضفاء الطابع المؤسسي على اجتماعات القمة وآلية اعمالها». (٤٥)

ولعلّ هذا التبدل ما قلّل من شأن السفراء والبعثات الدبلوماسية ، فاصبحت السفارات في كل بلد مجّرد «علبة بريد»، او في احسن الاحوال. . . اجهزة تنصت!

أجل، ان تواتر اجتماعات القّمة قلّل كثيراً من دور السفراء. كما ان السفارات، وخصوصاً سفارات الدول الكبرى، اصبحت هي والحصانة الدبلوماسية التي تتمتع بها غطاء لاعمال التجسس والتنصت وجمع المعلومات لحساب اجهزة المخابرات. أمّا العمل الدبلوماسي الرامي الى توثيق العلاقات الدولية فقد ارتقى الى مستوى رؤساء الدول، او الى مستوى مبعوثيهم الشخصيين. وهذه ظاهرة تقّلل كثيراً من أهمية التمثيل الدبلوماسي بين «البلدين التوأمين» سوريا ولبنان. فاعتراف سوريا بلبنان واستقلاله واقع قائم وثابت، وتبادل السفراء لا يضيف اليه شيئاً.

طبعاً، انه لمن المستغرب ألاّ يكون تمثيل سياسي بين البلدين. وكان هذا الأمر من

جملة الأمور التي تستثير الريبة عند اللبنانيين، أو بالاصح عند المسيحيين، حيال الموقف السوري من وجود لبنان واستقلاله. والمعروف أن دمشق هي التي كانت تمانع دائماً في تبادل هذا التمثيل، من منطلق عقائدي يلازمها في كل عهودها. فهي تنظر الى كيان لبنان نظرتها الى كيانها السياسي الذي هو ايضاً لا مبرّر قومياً لوجوده. ولا فرق عندها بين الكيانين من هذا القبيل. لكنّها لا تنكر الأمر الواقع ولا تتنصّل منه جرياً على المسلّمة التي يعبّر عنها الرئيس السوري حافظ الأسد بمقولة «الشعب الواحد في دولتين».

مرّة واحدة ربما شذّت دمشق عن هذا الموقف الثابت. وكان ذلك في اعقاب الانقلاب السوري على الوحدة مع مصر، عندما اعلن بشير العظمة رئيس الحكومة السورية يومذاك «عن عزم حكومته على اقامة تمثيل دبلوماسي مع لبنان لمواجهة التمثيل الضخم بين بيروت والقاهرة»[٤٦]. فالسفارة المصرية في ذلك الحين ـ أو سفارة الجمهورية العربية المتحدة ـ كانت تضج بالدبلوماسيين من كل الدرجات ـ وعلى رأسهم السفير الشهير عبد الحميد غالب ـ الذين كان همّهم وأدوارهم محاربة الحكم السوري الجديد. لكن لبنان كان هو المعترض هذه المرة «خوفاً من تحويل أرض لبنان الى حلبة صراع بين سوريا والجمهورية العربية المتحدة» على حد ما ذهب اليه رئيس الحكومة اللبنانية عهدذاك رشيد كرامي[٤٧]. ولعلّ التحفظ اللبناني الأكثر إحاطة هو الذي جاء على لسان كاظم الصلح رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي وهو يقول: «إن دعوة رئيس الحكومة السورية لإقامة تمثيل دبلوماسي بين لبنان وسوريا حالة جديدة قد تكون ملزمة». وأضاف: «يجب دراسة هذه القضية في ضوء التطورات الجديدة». وأوضح «إن القديم رسخ وأصبح من التقاليد التي صحبت حركة التحرر والاستقلال في البلدين السوري واللبناني» معتبراً «ان التقاليد تكون في ظروف معينة ذات قوة وحرمة لا تقل عن القوة والحرمة اللّتين تتمتع بهما الدساتير والمعاهدات» داعياً الى«بقاء القديم على قدمه»[٤٨].

وكأن كاظم الصلح، صاحب الفكر الذي صنع الميثاق الوطني اللبناني، ميثاق ١٩٤٣، قد أراد بهذا الكلام أن يردّ على الموقف السوري الجديد والمحكوم باعتبارات ظرفية عابرة، وأن يطمئن الخائفين على الإستقلال من انعدام التمثيل السياسي بين البلدين: إن انعدام هذا التمثيل لا يلغي واقع الاعتراف السوري بكينونة لبنان

واستقلاله، وقد تمّ في العام ١٩٤٣، وفي التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية، وتواصل في وسائل التعامل بين الدولتين. هذا الاعتراف هو أهم من تبادل السفراء. صحيح أن لبنان كان قد حاول انتزاع هذا الاعتراف الشكلي باستقلاله، في أعقاب الإنفصال الجمركي بين البلدين عام ١٩٥٠، متأثراً بالاعتبارات التي أملت على الحكم السوري في ذلك الحين وضع لبنان أمام الاختيار الصعب: إما الوحدة الإقتصادية الشاملة، وإما الانفصال. وكان خالد العظم رئيس الحكومة السورية يظن أن لبنان لن يتحمل الانفصال وسيجد نفسه مرغماً على القبول بالوحدة الإقتصادية. ولعلّ هذا ما حمل الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية على إثارة موضوع التمثيل الدبلوماسي في ذلك الحين.

يحكي خالد العظم هذه القصة، على طريقته طبعاً، وقد حدثت وقائعها في خلال لقاء له مع الرئيس الخوري وفي حضور رئيس الحكومة اللبنانية عبد الله اليافي فيقول: «وخلال ذلك الاجتماع فاجأني الشيخ بشارة الخوري بسؤاله عما إذا كنا نوافق على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين سوريا ولبنان، فأجبته بأن ذلك يفسر فوراً بالعدول نهائياً عن الوحدة الإقتصادية أو الوحدة الجمركية، فهل تقصدون ذلك؟ فنفى هذا القصد وأضاف ان وجود ممثلين في البلدين يسهل تبادل الرأي والمذاكرة. فقلت له: «إذا كانت هذه هي الغاية فحسب، فبيروت ليست بعيدة عن دمشق ويستطيع أي منا أن ينتقل بينهما بأقل من ساعتين، عدا عن أن الهاتف يؤمن هذه الإتصالات بسهولة. أما إذا كنتم تريدون بذلك إثبات استقلال لبنان وأن تعامله مع سوريا هو مماثل لتعامله مع سائر الدول الأجنبية، فذلك شيء آخر!». فأجاب الرئيس: «إن العرف الدولي يقضي بإيجاد تمثيل سياسي بين البلاد ذات العلاقات المشتركة، فأي مانع يحول دون تحقيق ذلك بيننا؟». فقلت له: «لقد مرّ على استقلال لبنان وسوريا ما يقارب سبعة أعوام، أي منذ استلمتم فخامتكم الحكم في لبنان، وليس بيننا تمثيل سياسي. وقد تضامنّا في الشؤون السياسية ولم نحتج الى ممثلين دبلوماسيين، فما الداعي لتغيير الوضع الراهن الآن؟».

ويقول خالد العظم هنا إن الرئيس الخوري «أصرّ على رأيه، ولم اتمكن من إقناعه بالعدول عن تلك الفكرة. فختمت البحث واعداً بأن انقل الى زملائي أعضاء الحكومة السورية هذه الرغبة. أما السيد عبد الله اليافي فلم يشترك في الحديث إطلاقاً. ولم أدرِ

إذا كان موقفه ناشئاً عن عدم ارتياحه لاقتراح رئيس الجمهورية، أو أنه كان مكتفياً بما يسرده المشار إليه. ومهما كان الأمر فإني قلت بعد خروجنا من هذه المقابلة للسيد اليافي: «إنك عزيز علي ولا أريد لك أن تتقدّم حكومتك بهذا الإقتراح». فسكت اليافي وافترقنا. وعندما عرضت على مجلس الوزراء رأي رئيس الجمهورية اللبنانية أجمع الوزراء على أن البلاد لا ترتاح الى إيجاد التمثيل السياسي بين البلدين، فقررنا عدم الجواب. وبقيت هذه القضية سادرة في الظلمات».(٤٩)

وهي باقية كما يبدو، «سادرة في الظلمات».

والمحاولة الأخرى التي قام بها لبنان في هذا الصدد تمّت في بداية ولاية الرئيس سليمان فرنجية. ففي اجتماع بين وزيري خارجية البلدين، خليل أبو حمد وعبد الحليم خدام، في دمشق، طرح الوزير اللبناني أبو حمد موضوع «العلاقات اللبنانية السورية منذ ٢٠ سنة»، لكن الوزيرين لم يتفقا كما يبدو، إلاّ على «إنشاء هيئة مشتركة تعقد اجتماعاتها دورياً في دمشق وبيروت».(٥٠)

وبعد أيام قليلة قدم الوزير السوري خدام الى بيروت ووقع مع نظيره اللبناني على بروتوكول ينص على إنشاء «هيئة مشتركة دائمة تتولى معالجة القضايا التي تهم البلدين»(٥١). ويبدو أن أقصى ما استطاع الجانب اللبناني الوصول اليه على هذا الصعيد، هي هذه «الهيئة المشتركة» تجتمع في دورات متتالية مدة كل منها شهران بالتناوب في كل من البلدين.

وتأميناً «لاستمرار الأعمال في الفترات الواقعة بين اجتماعات الهيئة، ينشأ مكتب في عاصمة كل من الجانبين للقيام بأعمال التنسيق والسكرتارية».

وقد نصّ الاتفاق المذكور على أن تتألف الهيئة المشتركة، عن الجانب السوري: من معاون وزير الخارجية، رئيساً ومن معاوني كل من وزراء الاقتصاد والصناعة والزراعة والمواصلات والداخلية، ومدير عام الجمارك، اعضاء. وعن الجانب اللبناني: من أمين عام وزارة الخارجية، رئيساً، ومن المدراء العامين لوزارات الاقتصاد والزراعة والشؤون الاجتماعية والجمارك والأمن العام والسياحة، أعضاء.

وقد اعتبر الجانب اللبناني في ذلك الحين أنه سجل تقدماً على طريق التمثيل الدبلوماسي من خلال هذا الاتفاق، وخصوصاً لجهة إنشاء مكتب في عاصمة كل من

البلدين قد يصبح مع الزمن نواة لسفارة أو لبعثة دبلوماسية. لكن الحرص السوري على عدم الوقوع في هذا المنزلق واضح في النص. وربما كان إنشاء «الهيئة المشتركة» ـ الذي ظلّ حبراً على ورق ـ هو لربط المكتبين المشار اليهما بها لا بكل بلد على حدة. فلا مكتب بيروت يمثل لبنان، ولا مكتب دمشق يمثل سوريا، بل كلا المكتبين يمثلان الهيئة المشتركة، وبالتالي، البلدين معاً!

وفي أي حال، لا الهيئة المشتركة كان لها وجود فعلي، ولا المكتبان المذكوران كان لهما الشأن المرتجى أو الدور المنصوص عليه في الإتفاق. وظل بروتوكول ٢٢ كانون الأول ١٩٧٠ كله حبراً على ورق. لقد تخطته «العلاقة المميزة» بين البلدين. وقد يكون كاظم الصلح على حق في هذا المجال عندما يعتبر التقاليد القائمة بين البلدين منذ الاستقلال «ذات قوة وحرمة لا تقل عن القوة والحرمة اللتين تتمتع بهما الدساتير والمعاهدات». إنها بقوة التمثيل الدبلوماسي، فلماذا نجعل من هذا التمثيل قضية؟! وهَبْ أن سوريا تخبىء بهذا الموقف «مطامعها في لبنان» فهل إقامة التمثيل الدبلوماسي يلغي هذه «المطامع» أو يقف عقبة في طريقها؟!

وماذا أيضاً لو أصبحت اللقاءات المباشرة بين رؤساء الدول تُغني عن السفراءوالسفارات وتفرضها أيضاً طبيعة العلاقات الدولية في هذا العصر؟!

والحقيقة تقال أن اجتماعات القمة، وبخاصة تلك التي اتخذت شكلاً مؤسسياً دائماً، تجعل القانون الدولي القائم على مبدأ السيادة لكل دولة.مثل كل القوانين التي تخطتّها الممارسة، أو تخطتّها الأعراف والتقاليد. فحدود السيادة الوطنية نفسها تبدلت، بل تقلصت، منذ صارت القرارات المتعلقة بالقضايا المشتركة بين دولتين أو أكثر تتخذ في مؤتمرات القمة، حتى لو كانت في شكل توصيات يجب أن تقترن بموافقة السلطات الوطنية في كل بلد على حدة.

إن موافقة الكونغرس الأميركي، مثلاً، على القرارات المشتركة المتخذة في القمة الأميركية ـ السوفييتية، هي ضرورية ولا بد منها. غير أنّ لا الولايات المتحدة الأميركية تستطيع أن تقرر، منفردة، في القضايا موضوع هذه القرارات، ولا الاتحاد السوفييتي أيضاً. وإذا قيل إن هذا كان دائماً طابع الاتفاقات والمعاهدات الدولية، إلاّ أن الأمر لم يكن أبداً في هذه الكثافة. فقليلة جداً هي المسائل والقضايا التي يمكن أن تستقلّ دولة

من الدول في معالجتها. وكل المصائب والبلايا والكوارث تقريباً أصبحت مشتركة. والمخاطر أيضاً أصبحت مخاطر مشتركة. وهي مخاطر اقتصادية واجتماعية، ومخاطر هجرات بالملايين تهدّد عالم اليوم لا مخاطر عسكرية أو حربية.

وإن صحّ أن لا روابط سابقة بين البلدين السوري واللبناني، وأن لا تاريخ مشتركاً، أو أن لبنان منذ بداية التاريخ مستقل منفصل عما جاوره من بلدان وشعوب، إلاّأن كل القضايا والمخاطر الراهنة والآتية تربط مصيره بهذه البلدان والشعوب، وبخاصة سوريا الملتصقة والمتعلقة به، جغرافياً وحياتياً. يعجبنا الأمر أو لا يعجبنا.

فأين يدرس، ويناقش، هذا المصير المشترك إن لم يكن على مستوى القمة، سواء كانت قمة عربية ـ عربية، أو لبنانية ـ سورية، أو عربية وشرق أوسطيةأو عربية ـ دولية؟!

إنه العالم الآتي يأخذ هذه البنية الجديدة. فلنكن منه وفيه لا في خارجه، ولا خارج التاريخ.

ولا بد من قمة سورية ـ لبنانية دائمة وثابتة، تعقد اجتماعاتها في صورة دورية، وتهيء لأعمالها لجان وزراء وخبراء، دائمة وثابتة، وتكون، باختصار، الحلقة العليا في العلاقة المميزة بين البلدين.

وهل من علاقة مميزة، لائقة بالبلدين وكريمة، من دون هكذا قمّة؟!

وهذا طبعاً، مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات التي أدخلت على سلطة رئيس الدولة في لبنان وصلاحياته بموجب الدستور الجديد. فهو يفاوض «في عقد المعاهدات الدولية» ولكن مع رئيس الحكومة، ويتولّى ابرامها ولكن ايضاً مع رئيس الحكومة». . . «ولا تصبح نافذة إلاّ بعد موافقة مجلس الوزراء».

ان اي قمّة لبنانية ـ سورية يجب أن تتمّ وتنتظم في هذا الاطار.

الفصل السابع
مشكلة الهوية

يصعب عليّ حتى الآن أن أقول: أنا عربي. وإن قلتها لا أكون صادقاً.

وقد حاولت أكثر من مرّة أن أهتف بها فلم أفلح. ولست أدري إذا كانت الشجاعة هي التي تخونني أم هو الايمان ما ينقصني.

لماذا هذا الاعتراف الفجّ، بعد كل الحجج التي دفعت بها لإثبات ما بين لبنان ومحيطه، وما بينه وبين سوريا من وشائج قربى وروابط انسانية؟؟

الحقيقة أنني ما ان انتهيت من جولتي على ماضي لبنان وحاضره حتى وجدتني أمام هذا الاستحقاق وهو ان أعلن «عروبتي». وماذا لم أقله لنفي أي مبرّر للاستقلال اللبناني إلاّ الحرية، حرية الشخص، وإلاّ حقه في التمايز والاختلاف عن الآخرين؟

إذاً لم يبقَ إلاّ أن أعلن عروبتي وأشهد لها كما الشهادة لكل إيمان.

غير أنني لم أقوَ على ذلك. ففي اللفظة ما يخالف مشاعري بالقدر الذي لا العقل ينفع في إزالته ولا المنطق. وليس وارداً، طبعاً، ان أُعلن ما لست مؤمنا به إيماناً حقيقياً لا أي إيمان.

فماذا لو سألت عن السبب؟

صحيح أنني لا أجد غضاضة في القول «أن لبنان بلد عربي»، لا «عربي الوجه» فقط كما اتفق عليه في الاربعينات. وقد سبق أن أخذت على أنفسنا نحن الموارنة اصرارنا على هذا القدر المحدود من العروبة في شخصية بلدنا، كأن العروبة قناع نلبسه الى حفلة كرنفال!

وقلت كذلك: «إن وجه لبنان العربي لم يكن وجهاً حقيقياً لشخصية ذات هوية واضحة بقدر ما كان قناعاً يحجب وجهاً يستحي به صاحبه أو يتهيّب الكشف عنه لئلاّ يلام. فلا كان الوجه ولا كانت الشخصية. والهوية خليط من هويات. وهي حال توحي الى الغير بالحذر والارتياب وسوء الظن لا بالثقة». (٥٢)

وقد رميت بهذا الكلام الى تخطيّ هذه الازدواجية في الشخصية، بل هذه الباطنية.

فإن كان وجه لبنان عربياً فمعناه انه هو نفسه وكلّه عربي.

وعندما اتفق في مؤتمر الحوار الوطني في جنيف عام ١٩٨٤، على ان لبنان «عربي الهوية والانتماء»، لم أكن أبداً على رأي الهيئات المسيحية التي تداعى ممثلوها الى الاجتماع في بيروت، فقط ليعلنوا رفضهم لهذا الوصف وتنصّلهم مما وافق عليه الزعيمان المارونيان، كميل شمعون وبيار الجميل، في المؤتمر المذكور.

وقلت في نفسي: «ولماذا لا نعطي العروبة المفهوم الذي يتلاءم مع معتقدنا ونقول، مثلاً، إننا عرب بقدر ما هي العروبة فوق الاديان»؟

وقد أتيح لي أن أشارك في تعديل مشروع البيان الوزاري الذي كان قد أعدّه الدكتور سليم الحص للحكومة الكرامية ـ «حكومة الوحدة الوطنية» التي تشكّلت في أعقاب مؤتمر لوزان (اذار ١٩٨٤)، فاقترحت، وقُبِلَ اقتراحي، هذا التوضيح لهوية لبنان العربية:

«... وقد يكون ذلك شهادة للعروبة يؤدّيها هذا البلد من خلال تعدّد الاديان فيه، مثبتاً بذلك أهميتها للارتقاء فوق كل عصبية دينية أو مذهبية، وهو في أي حال، على هذا المستوى ينتمي اليها ويؤكد، على هذا المنعطف، إيمانه بها». (٥٣)

ولكن، أليست الترجمة العلمية لهذا الاعتراف بعروبة لبنان أن أقول أيضاً: أنا عربي، أو على الأقل: أنا لبناني عربي؟!... وكيف يكون وطني لبنان «عربي الهوية والانتماء» وأنا لا أكون؟؟

غير أنني بقيت استصعب الاعتراف بهذه الهوية لذاتي.

أو بكلام آخر، ما ان وصلت الى هذا الاستحقاق حتى تعثرت الكلمة في فمي. فلا انا من الذين يقولون غير ما يضمرون، ولا هذه الكلمة هي من الكلمات التي تقال من دون إيمان، بل من دون درجة معينة من هذا الايمان. ورحت اسائل نفسي: لماذا، هل لأنني مسيحي ماروني؟ هل لأنني تربيت في حزب الكتائب الذي ظلّ حتى الأمس القريب طليعة من يرفضون إضافة أي نعت الى اسم لبنان، أم لأن في العروبة ما يستثير عندي الحذر والارتياب؟

لا أحب بلدي بلداً غريباً وسط محيطه العربي، بل أحبّه جزءاً لا يتجزأ من هذا

المحيط. ليس فقط لأن الشعور بالغربة قتال وفتاك من الناحية الذاتية بل لأنني مقتنع حتى أعمق أعماق نفسي بأن سلامة المصير، مصير الموارنة، ومصير المسيحيين عموماً، موقوف الى حدّ كبير على انتمائهم الى محيطهم، فماذا لو كان مصير لبنان نفسه، كوطن سيد مستقل، موقوفاً هو أيضاً على بقاء هؤلاء، لا كغرباء طبعاً بل كأصلاء؟!

والصدق في هذه الحال هو المعوّل عليه.

ولا انتماء حقيقياً اذا لم يكن صادقاً ونابعاً من أعماق الذات.

وليس الموارنة، بعد، في هذا الانتماء، وأنا أفهمهم.

أفهمهم لأنني منهم، ولأنني مثلهم وفي حالهم تقريباً على هذا الصعيد. بل انني اتساءل أحياناً اذا لم تكن مشاعري المارونية مشاعر قومية لا دينية أو مذهبية أو طائفية!

وماذا لو كان الموارنة هذه «الأمة» التي لا تستطيع ان تتخلّى عن ذاتها ولا ان تتنكر ذاتها وهويتها الخاصة... المارونية؟!

واستطراداً: ماذا لو كان عجزي عن الانتماء الى «القومية العربية» متأتياً عن كوني احمل في ذاتي انتماء قومياً آخر، وسابقاً، هو الانتماء الى ما يسمّى «الأمة المارونية»؟!

أمّا لبنانيتي فهي، حتى الأمس القريب، تعبير عن مارونيتي وملازمة لها. وعلى هذا النحو فهم الموارنة لبنان... لبنان القديم، ولبنان الحديث، والمؤرخون الموارنة لم يكتبوا ما كتبوه إلاّ للمفاخرة بكون الموارنة شعباً عريقاً كان له دائماً كيانه السياسي، ومؤسساته الدينية والزمنية في آن واحد. وكان بطريركهم هو أميرهم أيضاً يجمع ما بين الصفتين والسلطتين، الروحية والزمنية، ويمارسهما كما لو أنه رئيس طائفة ورئيس دولة في آن واحد كذلك. [٥٤] أجل، هكذا قيل عن الموارنة، بل هكذا ينظر بعضهم الى انفسهم، والحقيقة ان منذ كان الموارنة وهم يعيشون هذا الوجود المتميّز، والمستقل نسبياً، والمعترف به لهم اقليمياً ودولياً. وليست «امتيازات الجبل» التي عرفت بـ «نظام المتصرفية» إلاّ مظهراً متقدماً من هذا الاعتراف.

لقد كان للموارنة، بالفعل، كيانهم السياسي المستقل على مدى مئات السنين.

ربما كانوا، في الأساس، مجرّد قبيلة من القبائل التي خرجت من الجزيرة العربية، قبل الاسلام أو بعده لا فرق. كما أن من العائلات المارونية من تردّ أصولها، وقت

المفاخرة بالأصول العريقة، الى تلك العهود الغابرة. وفي أي حال إن اسماء معظم العائلات المارونية اسماء عربية ولم تبدأ الاسماء الاجنبية، والفرنسية خصوصاً، تغزو تقاليد الموارنة والمسيحيين عموماً إلاّ بعد أحداث العام ١٨٦٠ ومع مجيء الانتداب الفرنسي ونشوء تلك العقدة، عقدة تقليد الاوروبيين كأبناء حضارة متقدمة وعلى أساس ان كل ما هو اوروبي حسن وجميل وعصري. وصار بعضنا ينبش كتب التاريخ... التاريخ الفرنسي خصوصاً للعثور على أكثر الاسماء غرابة وتعقيداً.

ولكن، ماذا أيضاً لو كان رواج الاسماء العربية قد حصل في عصور العرب الذهبية يوم كان تقليدهم أو الاقتداء بهم مدعاة اعتزاز؟؟

في أي حال، تاريخ الموارنة يبدأ مع بداية تاريخ الاسلام.

ومعنى ذلك أن عمر المارونية، كشعب، أو كقبيلة أو كطائفة، ثلاثة عشر قرناً عاشها الموارنة كجماعة لها حياتها الخاصة، وتقاليدها، ومؤسساتها. وقد عمل الموارنة دائماً على ان يكون لهم موطنهم المستقل، وكان لبنان دائماً موطنهم، على الأقل منذ انتقال بطريركهم الأول يوحنا مارون من وادي العاصي الى هذه الجبال. واسم الموارنة يقترن دائماً باسم لبنان.

ولا موارنة من دون لبنان.

ولا لبنان من دون الموارنة، وإلاّ كان لبنان آخر، أو محافظة من المحافظات السورية. وهل من ضرورة للتذكير بان لبنان الحديث، وفي حدوده الحاضرة، انما كان بناء على طلب الموارنة ومن أجلهم؟

لذلك اراني عاجزاً، وأنا اتكلّم على «هوية لبنان العربية»، عن الانسلاخ عن هذا الارث الذي احمله في ذاتي بحكم كوني من ابناء مارون.

لست، طبعاً، عنصري التوجه في مسائل نشوء الامم والقوميات، كما لست على وفاق أبداً مع من يريد لبنان على قياس الموارنة ولو اقتضى الأمر تصغيره... أي تقسيمه. وبيني وبين دعاة التعدّدية الرامية الى استبدال الدولة القائمة بدولة اتحادية او فدرالية خلاف يعود الى يوم اكتشفت خطر هذه الفدرالية على وحدة لبنان، وبالتالي، على مصير الموارنة انفسهم.

وماذا لو شاء المسلمون. . . بل ماذا لو شاء السنّة، او الشيعة، او الدروز، ان يكون لبنان على قياسهم وحدهم هم ايضاً، هويته هويتهم، وتاريخه تاريخهم، وتراثه تراثهم، باعتبار ان لهم في لبنان ما للموارنة، على الأقل منذ توسيع لبنان حتى رأس الناقورة والنهر الكبير؟!

بلى، الفدرالية، أو اللامركزية السياسية، هي منافية للعيش المشترك بين مسيحيين ومسلمين، أو على الأقل عقبة في طريقه بل مانع له. وكيف يكون العيش المشترك اذا لم يكن تحت سقف واحد أو في بيت واحد؟

ولماذا لبنان إذا كان على المسيحيين ان يستقلّوا عن المسلمين في عيشهم اليومي، فلا يلتقون مع المسلمين، مثلاً إلاّ في المناسبات، أو إلاّ في الوزارات «والحكومات الفدرالية» و «المجلس الفدرالي»؟

لا أؤمن بلبنان، ولا أحبّه أيضاً إلاّ وطن مسيحيين ومسلمين يتعاونون على رفع مداميكه وصروحه كما لو انّهم يتعاونون على بناء هيكل، فيكدّون سوية، ويتعبون ويعرقون سوية، ويفرحون سوية أيضاً حينما تكتمل قبابه ويتذوقون طعم الخلق والابداع والاكتشافات الجديدة.

ومن المؤكد انهم سيصنعون معجزة.

وعندي ان لا لزوم للبنان اذا لم يكن الغرض من وجوده تحقيق هذه المعجزة.

لست اذاً، طائفياً أو عنصرياً أو فاشياً.

ولا أنا من الذين يعتبرون الموارنة «الشعب المختار» أو «الطائفة العظمى».

وفوق هذا كلّه لا أرى غضاضة في القول بعروبة لبنان. وقد بتُّ مقتنعاً اقتناعاً كلّياً بان لا غنى للبنان عن علاقة له مع سوريا خاصة ومتميّزة. غير انني لا أعرف عن نفسي بأنني عربي بل لبناني فقط. وان شئت ان أفاخر بانتمائي وهويتي قلت: انا لبناني لا أكثر ولا أقل. فلبنانيتي تكفيني من هذا القبيل وترفع رأسي. حتى ليصح القول انني لا التزم عروبة لبنان إلاّ لأنني امقت ان يكون لبنان وسط محيطه العربي مثل اسرائيل.

فقط الحرص على ان يكون بلدي متصلاً بمحيطه العربي هو ما يحملني على القول بعروبته. إنها المصلحة. . . مصلحة لبنان كما أحبّه، ومصلحة المارونية الراسخة في

ذاتي، ومصلحتي الشخصية أيضاً. أجل، إنها المصلحة لا المشاعر. وأراني هنا، لا أسأل عن أصولي وهل هي أصول عربية أو لا. وقد تكون عربية أو لا تكون. وقضية الدم والأصول والاعراق قصة لا أصدّقها ولا أبني عليها انتمائي الوطني أو القومي. وهل تبنى قومية على الدم أو العرق في منطقة كانت على مدى التاريخ ممرّاً لغزوات تعدّ بالعشرات، تأتي اليها شعوب وتهجّر منها شعوب، وتختلط فيها شعوب من كل الأصول والأعراق.

أفي هذا العصر أيضاً يُحكى عن أصول الدم والعرق في نشأة الامم والقوميات، والدول والاوطان؟

لذلك أراني أحار، وأشكك أيضاً في مسألة انتمائي الى العروبة، ولا ارتاح الى هذا الانتماء ولا أجد فيه ما يغلي الدم في عروقي.

ربما لأن العروبة تمتزج بالاسلام، فأخاف على حريتي، أو على حرية المعتقد عندي من هذا التماهي بين العروبة والاسلام؟!

وأدرك جيداً ان من المتعذر جداً الفصل بين العروبة والاسلام. وليس من حقي ابداً ان ألوم المسلم العربي لأن مشاعره القومية - إن صحّ القول - تختلط بمشاعره الدينية. ففي لبنانيتي أنا أيضاً الكثير من مارونيتي. وإنه لفخر للعرب والعروبة ان يكون القرآن الكريم قد انزل على نبي عربي، وباللغة العربية. فكيف أطلب من العروبة ان تتبرّأ من الاسلام؟

غير أن عروبة الرسول نفسها دليل على ان العروبة سابقة للاسلام. ومن المفترض ان يكون بعض العرب قد التحق بالاسلام ولم يلتحق به بعضهم الآخر. وهذه هي حال كل الشعوب، وكل الأديان. وماذا عن ملايين المسلمين الذين ليسوا عرباً ولا هم على استعداد للتخلّي عن هويتهم القومية؟!

ليس من الضروري، إذاً، ولا هو من المحتم ان يقترن الانتماء الى الاسلام بانتماء الى العروبة، ولا هو من الضروري أو المحتم ان يقترن الانتماء الى العروبة بانتماء الى الاسلام. فالاسلام دعوة موجهة الى كل البشر والاقوام وليس الى العرب وحدهم، شأنه شأن المسيحية. فيما العروبة لا تعني إلاّ العرب.

وهكذا رأيتني اكتشف كم هو ضروري ان تعاد العروبة الى حجمها الطبيعي والحقيقي، فلا تساوي نفسها بالاسلام، ولا بأي دين من الأديان، ولا تدّعي لنفسها ما ليس منها ولها.

لها ان تفخر بأن القرآن الكريم نزل على واحد من أبنائها، لكن، ليس لها ان تحتكر الاسلام لنفسها ولا ان تتماهى مع الاسلام، ولا أن تسخر هذه الدعوة الروحية لأغراضها مهما علت وتسامت، ولا أن تتخذ من الاسلام، أو من أي دين من الأديان، واسطة الى قلوب البشر.

والاسلام نفسه، بما هو دعوة تتّوجه الى كل البشر، لا يقبل بأن تحتكره العروبة لنفسها، ولا أن تحتكره الفارسية، أو التركية، أو أي قومية من القوميات. لقد أعطى الاسلام العروبة زخماً ولكن ليس لكي تفرض نفسها بواسطته على سائر البشر. وعليها هي ان تبرهن على انها تستحق الاسلام، وتستحق هذه اللفتة من السماء لا ان تتسلّح به وتتخذ منه غطاء لها.

وإني لأتساءل ماذا يبقى من العروبة أو القومية العربية اذا أفرغت، مثلاً من الاسلام... أو ماذا تتضمّنه غير الاسلام لكي تكون هذا الاناء اللائق به، أو لماذا خصّ الله العرب من دون سواهم وقبل سواهم بهذه الدعوة بل بهذه الرسالة!

هذا من دون ان ننسى ان العرب المسلمين أنفسهم ليسوا دائماً على اتفاق بالنسبة الى العروبة والقومية العربية. فانقساماتهم المذهبية تفرّق فيما بينهم أحياناً على هذا الصعيد. لقد كان للعروبة «ايجابيات كثيرة كفكرة قومية صالحة، لكن معظم العرب الذين تبنّوها كانوا من جماعات عشائرية أو شبه عشائرية من أنواع مختلفة، وكذلك من أديان وطوائف مختلفة، لم يتطوّروا تطوّراً اجتماعياً منسجماً، وما زالوا، بالتالي، بعيدين عن التوصّل الى مواصفات الأمة بالمعنى الصحيح»... إن «عامة المسلمين من غير السنّة بقوا يحافظون على درجة ملحوظة من الحذر تجاه القومية العربية لأنها كانت تبدو لهم حركة سنيّة في أساسها. وفي بعض الحالات بلغ التحفظ حدّاً قارب درجة العداء السافر... ولم يكن الشيعة والدروز أكثر رغبة من المسيحيين في الخضوع باسم العروبة لسيطرة طبقة سنيّة حاكمة سواءً في لبنان أو في غير لبنان». (٥٥)

فهل ألام، انا المسيحي الماروني، اذا تساءلت هل انا عربي أم لا؟

وهذه هي، في اعتقادي، حال السواد الاعظم من الموارنة.

وهي العروبة التي تحتاج الى توضيح وتعريف، لكي يسهل الاختيار عليّ وعلى امثالي من مسيحيين ومسلمين. فثمة فارق مهم بين عروبة الدم والعرق وما اليهما من جهة وعروبة الانتماء الحرّ من جهة ثانية. وبما انني لا أعرف اذا كان الدم الذي يجري في عروقي هو دم عربي أو لا، فليس أمامي إلا الانتماء الحرّ الى العروبة. وهي بالتأكيد ليست رابطة دم بعد هذا الاختلاط بين البشر. انها رابطة أخرى فيها اللغة، طبعاً وفيها الثقافة، وفيها... أو يجب ان يكون فيها كل ما هو انساني.

ولماذا العروبة إن لم تكن حركة تحرير لشعوب هذه المنطقة العربية، وانسانها، وللانسان العربي في الدرجة الاولى، وبحيث يكون هو الغاية المحورية لا الجماعة، ولا الجماهير التي كل مهمتها التصفيق لـ «المنقذ» و «الزعيم الاوحد»؟!

بل لماذ العروبة اذا لم تكن غايتها تحرير الانسان العربي وتمكينه من ممارسة حقوقه الطبيعية والسياسية وكلّ حرياته؟!

وعلى هذا المستوى تلتقي الشعوب العربية وتتحد، وتبني المصير المشترك.

ولسوء الحظ، ليست العروبة، بعد، على هذا المستوى... ليست على المستوى الذي يستهوي من كان مثلي. وربما لهذا السبب هي لا تزال تعتمد على الدين بل تكاد لا تعتمد إلاّ على الدين لتأكيد وجودها وحضورها. وقليلة جداً هي الانتفاضات العربية التي لم يكن الدين هو محرّكها او التي لم يستعِنْ زعماؤها بالعصبية الدينية لاطلاقها وتحريض «الجماهير العربية» على الالتحاق بها. وليس أدلّ على ذلك من الشعارات التي اطلقها الرئيس العراقي صدّام حسين في حرب الخليج الأخيرة وكاد، في وقت من الاوقات، يسلب الثورة الاسلامية في إيران كل شعاراتها!

ومن الطبيعي، في هذه الحال على من كان مثلي، ان يشعر بالغربة احياناً عن هذه الانتفاضات. هكذا إبان الثورة الجزائرية، وبعدها في الثورة الفلسطينية وفي كل ثورة عربية مماثلة.

كأن لا رابطة بين العرب إلاّ رابطة الاسلام، أو كأن لا تضامن بين العرب إلاّ بتحريك العصبية الدينية الاسلامية، أو كأن العرب غير المسلمين بوصفهم قلّة غير

ولعلّ حالي وحال من كان مثلي، في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، هي هذه الحال. ولا اذيع سرّاً اذا قلت أنني في هذا المجال لا أحمل المشاعر نفسها التي يحملها سوايَ من العرب المسلمين، أو لا أملك مشاعر العداء اياها.

فهل لأنني من الذين كانت لهم، في وقت من الاوقات، اتصالات مباشرة مع اسرائيل، فزرتها مرّات، والتقيت البعض من أهلها مرّات، فأدركت كم هي عظيمة حاجة الاسرائيلي الى عطف الآخرين عليه في عزلته؟!

قد يكون لهذا الأمر بعض التأثير على مشاعري الذاتية، فالاتصال المباشر بين الناس يبدّل الكثير من مشاعرهم. لكن تأثيره على وعيي لمصير بلدي لبنان كان أعظم. فمن خلال وجودي في اسرائيل مرّات، وتجوالي في مدينة القدس مرّات، وخصوصاً في الاماكن المقدّسة، أدركت كم هو وجود لبنان مهمّ، وكم هي قيمة هذا الوجود عظيمة. فالمسيحي، كما المسلم، هو في اسرائيل غريب. والأماكن المقدّسة، المسيحية والاسلامية، أماكن سياحية لا أماكن مقدّسة. والاعياد الاسلامية والمسيحية اعياد خالية من البهجة التي لها في البلدان الاسلامية والمسيحية وخصوصاً البهجة التي لها في بلدي لبنان.

فقط في لبنان يشعر المسيحي والمسلم انّه في بيته ووطنه لا زائراً أو دخيلاً.

وهي معرفتي المباشرة بواقع الدولة اليهودية ومقتضيات وجودها وسلامتها ما زادني اقتناعاً بارتباط مصير لبنان بالمصير العربي عموماً.

وفي أي حال، ان اسرائيل عندي ليست عدوّاً بقدر ما هي تحدٍّ لنا وللعرب جميعاً. إنني، مثلاً، لا أخجل من الاعتراف بان في اسرائيل ديموقراطية هيهات ان نجدها في العديد من الانظمة العربية. وبأن في اسرائيل ايضاً سلطة للرأي العام لا وجود لها تقريباً في معظم البلدان العربية. والحقيقة اننا نتحدث دائماً عن عيوب الدولة العبرية ونصفها احتقاراً، بـ «الكيان الصهيوني» المتصف بالقبح والبشاعة، ولا ندّل مرّة الى العيوب التي في كياناتنا وهي كثيرة.

وفيما أنا أفتش عما يعبّر أكثر عن تحفظي حيال العروبة، قرأت مصادفة هذا

الوصف لحالنا من هذا القبيل: «وبشيء من الصدق مع النفس لا بدّ من القول اننا كنّا دائماً أميل الى الحديث عن أطماع الاجنبي منا الى الحديث عن امراضنا وأخطائنا، وكأننا بارادة منا أو غير ارادة نرجىء باستمرار الحرب على هذه الامراض التي تضعنا امام العالم المتقدّم»...

«ان جميع الانطلاقات الكبرى التي انطلقتها الأمة العربية منذ القرن الماضي ومنها حركة النهضة العربية ومقاومة الوجود الاجنبي في عهود الدولة العثمانية والانتداب والاستعمار ومقاومة الصهيونية وتأسيس حزب البعث العربي نفسه، انطلقت من روح التاريخ للاتصال بروح العصر. أما اليوم فلا سبيل إلاّ الطريق المعاكس: ان نتصل بروح العصر طريقاً للاتصال بروح التاريخ». (٥٦)

لقد «بات على الأمة العربية ان تفتش عن عوامل التماسك في افكار ومؤسسات جديدة وخصوصاً في تجديد الفكر الوحدوي العربي بحيث لا تعود الوحدة في أذهان العرب محاولة لاستعادة الماضي، بل معالجة للواقع والمستقبل»... «فالوحدة العربية لا يجوز ان تعني التفاتاً الى الوراء والعيش في وهم اعادة صنع وحدة منهارة قامت عندنا في الماضي، بل الانطلاق الى المستقبل على اساس دراسة التجارب الوحدوية الناجحة التي تتمّ عند الآخرين الآن، وفي هذا العصر، وفي أماكن اخرى من العالم». (٥٧)

ولعلّ التجربة الفضلى على هذا الصعيد هي التجربة الاوروبية التي تخطو خطوات ثابتة الى الأمام، وإن متريثة: وقد استطاعت هذه التجربة تخطّي كل الفوارق والتناقضات القائمة بين شعوب اوروبا وأممها العريقة، من اثنية، ولغوية، ومذهبية، وتاريخية ايضاً واقتصادية. والسّر في ذلك ليس فقط لأنها تجاري روح العصر، بل

ايضاً لأنها تقوم على الحرية والديموقراطية، ولأن الديموقراطية قد عمّت بلدان اوروبا كلها فوحدتها، نسبياً، قبل اي عامل آخر.

الخاتمة

انا مع اتفاق الطائف قبل ان يكون.

بكلام آخر، أنا من المعترفين، ولو متأخراً، بالحقائق والاسباب التي قضت بوجوده، منها طبعاً الحقائق التاريخية التي أوجدت لبنان الحديث وتلك التي أعقبت تاسيسه، ولكن أيضاً وخصوصاً الحقائق الأخرى التي تكشّفت لدي وأنا اسأل، قبل مؤتمر الطائف ببضعة أشهر: إلى أين لبنان.

كان ذلك في ذروة الحرب التي أعلنها العماد ميشال عون على سوريا، في منتصف اذار ١٩٨٩، وتحت وطأة القصف المدفعي والصاروخي المجلجل في سماء لبنان كما لو انه يوم الحشر.

وفي محاولة الاجابة عن السؤال بانت لي الحقائق الآتية:

«الحقيقة الأولى هي أن لبنان بطل أن يكون دولة منذ بداية الحرب اللبنانية، بل منذ انتزعت منه المنظمات الفلسطينية قرارات الحرب والسلم بالنسبة إلى إسرائيل. وما الدخول العسكري السوري عام ١٩٧٦ إلاّ لأن الدولة اللبنانية، بمؤسساتها السياسية والعسكرية، أصبحت مغيّبة، وقد غاب عن اللبنانيين، يومذاك، وعن المسيحيين الذين أيدّوا المبادرة السورية ورحبوا بها... غاب عنهم أن الأمن المستعار يعني، في الوقت نفسه، سلطة مستعارة كي لا نقول دولة مستعارة. فمع دخول القوّات السورية دخلت أيضاً السلطة السورية، العسكرية والسياسية، وكان لا مفرّ من ذلك. وما أفاد شيئاً أن توضع قوّات الردع العربية - التي ستعود سورية في مرحلة لاحقة - تحت أمرة رئيس الجمهورية اللبنانية. فالامرة الحقيقية ظلّت في يد السلطات السورية. والعكس كان مستغرباً.

«الحقيقة الثانية هي أن إحياء لبنان، كدولة، أمر موقوف على إقفال الجرح المفتوح في خاصرته، جرح الجنوب. ففي الجنوب اللبناني تدور رحى حرب لا تنتهي إلاّ بانتهاء الحرب العربية - الإسرائيلية. وهي في أي حال جزء منها لا يتجزأ. بل الصحيح أن

حرب الجنوب اللبناني هي الحرب العربية ـ الإسرائيلية عينها، ولكن، بدلاً من أن تكون في سيناء أيضاً، أو على ضفة الأردن، أو في الجولان، تمّ حصرها في لبنان وعلى النحو الذي لا يجعلها تتطوّر إلى حرب شاملة أو تنطفىء». . . «إن الحرب الدائرة في الجنوب اللبناني منذ عقدين من السنين تقضي بمواصلة تغييب الدولة اللبنانية تغييباً كاملاً لأنها، إذا وجدت تصرفت على نحو ما كان تصرّف كل «دول المواجهة»، ومنعت أي توريط لها في حرب لا تريدها أو لا تقوى عليها. حتى ليصح القول أن مقابل الاحتفاظ بهذا السيف المسلط فوق رأس إسرائيل، يجب أن تظلّ الدولة اللبنانية مغيّبة. والعكس بالعكس.

«الحقيقة الثالثة هي أن اللبنانيين، عند سقوط دولتهم، لم يكونوا، بعد، قد ارتقوا إلى مرتبة «الأمة» المتجانسة المتماسكة. وهم لو كانوا وصلوا إلى هذه المرحلة في نشوء الأمم والأوطان لكانوا قد منعوا سقوط الدولة مهما بلغ تراجعها أمام المعتدي على سيادتها. فكان من المحتم، بعدما تداعت مؤسسات الدولة، السياسية والعسكرية، أن يتفرّقوا، وان يتورّطوا في الحروب القبلية والطائفية على أنواعها. . . قياساً على هذه الحقيقة الاجتماعية والسياسية، يكون من السذاجة بمكان المراهنة على انتفاضة وطنية شاملة في وجه الظلم اللاحق بلبنان وأهله. وكل مقاومة في ظروف لبنان الراهنة هي مقاومة فئوية ومرتهنة لسوريا أو لإسرائيل أو لايران أو للشيطان.

«في ضوء هذه الحقائق يكون محكوماً على لبنان، لكي يحافظ على نفسه، بأن يستنبط بديلاً مؤقتاً لما يسمّى دولة مكتملة الشروط والأوصاف والامكانات. وليس في القاموس السياسي، لسوء الحظ، بديلاً من هذه الدولة. إن مجتمعاً لا ينتظم في دولة هو مجتمع سائب أو تحت الوصاية، أو بالاصح لا يستحق أن يسمّى مجتمعاً. . . أو في أحسن الاحوال هو معّرض للزوال والانحلال. وليست مبالغة القول إن حال لبنان اليوم هي، تقريباً، حاله في أعقاب الحرب الكونية الأولى عندما لم يكن بعد قد استقرّ في كيان سياسي واحد، وعندما لم يكن «الحلفاء» بعد قد اتفقوا على الكيانات السياسية التي يجب أن تقوم على انقاض الامبراطورية العثمانية. فما أتاح الجمع بين الجبل من جهة و «الاقضية الأربعة ومدن الساحل» من جهة ثانية هي إرادة بعض ابناء هذه المناطق لا كلّهم، ولكن ملتقية مع إرادة دولية ممثلة في النفوذ الفرنسي الآتي منتصراً إلى هذه المنطقة من العالم. إنها إرادة المسيحيين، والموارنة خصوصاً، وقد رموا من وراء ذلك

إلى الاستقرار في وطن، إن لم يكن «وطناً قومياً مسيحياً» فعلى الأقل الوطن الذي يضمن لهم حرياتهم مع الأمن والاستقرار.

«. . . وواضح أن لبنان، بعد الذي حدث له، يحتاج إلى إعادة تأسيس، شرط أن يظلّ وطن مسلمين ومسيحيين، ووطن حريات. ومن المؤكد ان إعادة تأسيسه تتفق هذه المرّة مع إرادة مسيحييه ومسلميه، لا فقط مع إرادة مسيحييه، وتتفق أيضاً مع إرادة محيطه العربي ومع إرادة دولية واضحة. لقد أصبح هذا الوطن، بعد التجربة، ضرورة لبنانية واقليمية ودولية، غير أن دون تحقيق هذه الإرادة المشتركة صعوبات أهمها صعوبة إقامة دولة لبنانية سيدة فيها لبنان هو خط تماس وحيد بين العرب وإسرائيل، أو بين سوريا وإسرائيل. وقد كان على اللبنانيين ألاّ يسمحوا بهذا الشذوذ. وكان عليهم ألاّ يضحوا بوجود دولتهم من أجل دولة فلسطينية لن تكون إلاّ بعد عقود من السنين. أما وقد فعلوا، فبات عليهم أن يعرفوا كيف يحافظون على البقية الباقية من وجودهم السياسي، محافظة هي الشرط الأساسي لاحياء دولتهم . . . والخلاصة هي ان لا دولة حقيقية في لبنان حتى يزول السبب المباشر الذي أسقطها قبل عقدين من السنين، والذي لا يزال المانع المادي والرئيسي لاحيائها، وهو المتمثل في الحرب المعلنة من الجنوب اللبناني، والسابقة لكل الاحتلالات، والباقية معها حتى يُسوّى النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. ومن يقدر على إزالة هذه الاحتلالات يكون قادراً في الوقت عينه على الجمع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على طاولة المفاوضات والاعتراف المتبادل، . . . والخلاصة كذلك هي ان على لبنان، وإلى أن يتمّ اعفاؤه من عبء الجنوب، أن يظلّ يحافظ على نفسه، وبالحدّ الأدنى لوجوده السياسي، من خلال صيغة سياسية مؤقتة تضع حدّاً للحروب الداخلية ولعهد الدويلات، وتسمح للبنانيين باستعادة أمنهم وعافيتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتحدّ من الهجرة إلى الخارج، وتهيئهم للمشاركة في تقرير مصيرهم وسائر المصائر المرتبطة به متى حان موعد هذا التقرير، وهو موعد قد لا يكون بعيداً، لكن أحوال لبنان لا تتحمّل أي تردّد أو حيرة أو انتظار.

«أمّا هذه الصيغة فاني أتجرأ وأدلّ إليها: هي القبول بسيادة واستقلال منقوصين. . . إن هذا البلد لن يبق إذا لم تساعده دولة ما على وقف الحروب الداخلية فيه وإزالة كل أسباب التقسيم ومظاهره. ومن يقول مساعدة يقول أيضاً انتقاصاً من السيادة والاستقلال،

«. . . أمّا من هي هذه الدولة فعلى اللبنانيين أن يختاروها أو أن يدلّوا إلى الدولة التي تقوى على هذه المهمة وتريدها وتتحمل أعباءها. ومن جهتي كنت ولا أزال من الذين يفضلون على «حرب التحرير» المعلنة على سوريا «حرب تحرير» من نوع آخر تبدأ باعادة توحيد لبنان بمساعدة سوريا لا سواها. لماذا؟ لأن سوريا وحدها من بين الدول الشقيقة والصديقة تريد ذلك وتتشبث به وتقوى عليه أيضاً إذا قبل بها اللبنانيون. . . ولأنها تستطيع منع أي دولة أخرى في الحلول مكانها. . . ولأنها، عند الضرورة تستطيع منع قيام لبنان من بين الانقاض إذا لم يعتمد على ساعدها» (٥٨).

*****

إنّي إذ أستعيد هنا ما كتبته في صيف ١٩٨٩، أي في إحدى مراحل «حرب التحرير»، فللدلالة على أنني، كما سبق وقلت، مع اتفاق الطائف قبل أن يكون، قابلاً سلفاً كلّ أعبائه وموجباته. لأنني سلفاً كنت أعرف ثمن انهاء الحروب الداخلية، وثمن إعادة توحيد البلد، وثمن إلغاء الدويلات، وباختصار ثمن إعادة تركيب لبنان بعد تفكّكه. والثمن هو القبول بالمساعدة السورية التي هي، حكماً، انتقاص من السيادة والاستقلال. إنّ لمن السذاجة أن أفتقد الاستقلال والسيادة الوطنيين حينما يكون الوطن نفسه أشلاء مبعثرة والدولة دويلات. لذلك لم أُفاجأ، لا بالثمن ولا بالموجبات والقيود، ولا خصوصاً بالشعور بالهزيمة الذي انتاب الذين طلبوا المستحيل، وهو أن يخرج لبنان من المحنة موّحداً معافى ومكتمل السيادة والاستقلال، هكذا دفعة واحدة وبسحر ساحر.

وسلفاً كنت أعرف ان ليس بعزم الشرعية اللبنانية، ستلغى خطوط التماس وتتوحد العاصمة وبيروت الكبرى، وتتوقف الحروب كلّها وكل النزاعات المسلّحة وتلغى الميليشيات وسلطات الأمر الواقع والدويلات، ويحلّ حكم القانون مكان حكم القبضايات، قبضايات الشوارع والأحياء. وهل ما تمّ منذ اعلان وثيقة الطائف حتى الآن، كان من صنع أيدينا وحدنا نحن اللبنانيين، أو من صنع شرعية هي نفسها ما كان لها أن تكون لولا المساعدة الخارجية والسورية خصوصاً؟

قلت، مرّة، وتعقيباً على سؤال للعميد ريمون اده، موجهاً من باريس إلى الرئيس الياس الهرواي، إذا كان تشكيل الحكومة يتمّ «بالتشاور فقط مع رئيس مجلس النواب

حسب اتفاق الطائف» أو بالتشاور «مع جهة غير لبنانية». . . قلت: «وهل السؤال يحتاج إلى جواب ومن رئيس الجمهورية بالذات؟ ومن من اللبنانيين لا يعرف أن الحكم عندنا لا يخطو خطوة قبل التشاور مع هذه «الجهة غير اللبنانية التي هي سوريا بالذات».

وقلت أيضاً: «بلى، ان كل ما يفعله الحكم القائم هو بالتشاور مع سوريا. لا تشكيل الحكومة فقط بل تشكيل الجمهورية نفسها أيضاً من أعلى الهرم إلى أسفله. وما لا تقتنع به دمشق لا يكون ولا يتم. فإن كان ذلك ضرورياً ولا بدّ منه فلنعترف به صراحة ولنكف عن اعتباره عيباً يجب أن نخجل به ونستتر عليه، وإن كان لا، فلنستأنف الحرب عليه إذا كانت الحرب طبعاً هي التي تسقطه من دون أن يسقط البلد في صورة نهائية». . . «وربما كان الاعتراف بأننا لسنا أسياداً في بلدنا هو الدليل على أننا شعب يستحق الاستقلال والسيادة. فالتواضع فضيلة هو أيضاً بل فضيلة الكبار. وهم صغار النفوس فقط، الذين لا يحسنون التواضع ولا يعرفونه. ولم يخطىء «أراغون» عندما قال: «إن الشعب العظيم العظيم حقاً، يُعرف أنه عظيم وهو راكع»(٥٩).

أجل، كنت أعرف سلفاً أن لا خلاص للبنان وأهله بالاستقلال الكامل عن الآخرين، وخصوصاً بالاستقلال عن سوريا. فعجزنا بالغ وظاهر ومعترف به أيضاً. نعترف به، ضمناً، من خلال المطالبة بالمساعدة الخارجية، عربية كانت أو دولية، أو سورية تخصيصاً. وماذا تعني هذه المطالبة إلاّ أننا عاجزون عن انقاذ أنفسنا بانفسنا؟ وهل من مساعدة خارجية، مهما تجرّدت، لا تنتقص من السيادة والاستقلال؟!

لا أنسى أبداً كيف راح الشيخ بيار الجميل، مرّة، يتساءل أمامي قائلاً: «لا أدري إذا لم نكن قد استعجلنا المطالبة باستقلالنا في ١٩٤٣، إذ يخيّل إلي الآن ان هذا الاستقلال ربما كان قبل أوانه». وأضاف: «وهذا كلام لا يقال إلاّ ضمن أربعة جدران، فدون اعلانه صعوبات واتهام»!

كان ذلك قبل سقوط الاستقلال، أي في أيام العبث بالاستقلال والممارسة غير المسؤولة له والتي أدّت إلى ضياعه. فكيف بعد ضياعه؟!

إن مسألة الاستقلال مسألة أهلية، والشعب الذي ليس أهلاً له لا يستحقه. وإذا كان صحيحاً أن لبنان كان ضحية اعتداءات خارجية هي أكبر منه وأقوى، إلاّ أننا كنا

نستعين بهذه الاعتداءات بعضاً على بعض ولا نستحي. بلى، ثمة عبث دولي وإقليمي بمصيرنا، لكنّ عبثنا نحن بهذا المصير كان أعظم. وقد تجلى ذلك في أبلغ صوره في «حرب الشرقيتين» حينما لم يبق حجر على حجر، بل حينما راحت الناس تهرب الى «مناطق الإحتلال» نفسها طلباً للنجاة.

. . . يقولون أن ذلك لم يحدث صدفة، ولا كانت القوى الإقليمية المجاورة غريبة عما حدث، ويشيرون بالاصبع الى سوريا بصفتها الجهة العاملة أبداً على خلق الظروف التي تدفع اللبنانيين الى الإستغاثة بها دائماً وبجيشها!

إن كان ذلك صحيحاً، ونعرفه، فلماذا مثلاً ظلّ العماد ميشال عون يقاوم تنفيذ اتفاق الطائف حتى قبل نصف ساعة فقط من تدخل القوّات السورية يوم «الثالث عشر من تشرين الأول»؟!

فعشية هذا التدخل بالذات كان العماد عون يصرخ من شرفة قصر بعبدا في الجماهير المحتشدة قائلاً: «إن هناك تهديداً بعملية عسكرية وسنتصرّف على اساس أن هناك عملية عسكرية، لكن العملية لن تكون بالنسبة الى القائمين بها نزهة». (٦٠) وقال أيضاً: «إننا نعمل على إجهاض العملية العسكرية سياسياً ومقاومتها عسكرياً» . . . «نحن قرّرنا المواجهة والمقاومة، والشعب حول القصر الجمهوري موجود للدفاع عن حقه». وعندما سُئِل عن الطائرة التي حلّقت قبل يومين فوق بعبدا قال: «إنها طائرة ميغ سورية قامت باستطلاع وتصوير». (٦١)

لست هنا لأشكك في وطنية العماد عون ولا لأنسب إليه تواطوءاً أو ماشابه، لكنني، شأن الكثيرين من أمثالي، لا أفهم معنى هذه «المقاومة» التي لولاها لما كان الدخول العسكري السوري الى بعبدا والمتنين، ولما كانت تلك الهزيمة وأثمانها في الممتلكات والأرواح والكرامة التي ندّعيها.

أشير الى هذا المثل للدلالة فقط على مقدار السطحية والتهوّر الذي يرافق تعاملنا دائماً مع مسائل السيادة والإستقلال. فالمكابرة عندنا تأخذ مكان الكرامة الوطنية، أو أن ما ندّعيه من حرص على الكرامة، الشخصية أو الوطنية، ليس أكثر من مكابرة.

. . . وهي مكابرة الإدّعاء أن لبنان قادر على إنقاذ نفسه بنفسه، أي بقرارات لبنانية وبسلطة لبنانية مستقلّة، وبدولة لا تزال تفتش عن ذاتها.

إن اتفاق الطائف نفسه ينطلق من واقع كون الدولة أطلالاً، وكذلك البلد والوطن. إنّه ينطلق من واقع الفراغ. وأي اتفاق آخر لا بدّ من أن ينطلق من هذا الفراغ. فما معنى الجدل، في هذه الحال، حول مقدار السيادة والإستقلال، أو حول مقدار الديمقراطية أيضاً، سواء أكان في تشكيل الحكومة ، أو في توحيد السلطة وتغليبها على سلطات الأمر الواقع، أو في «بسط هذه السلطة على كامل التراب اللبناني» وعلى كل الناس؟!

وغني عن القول إن تنفيذ هذا الاتفاق، أو أي اتفاق آخر مماثل، هو أمر متعذر بل مستحيل من دون «مساعدة » سوريا، السياسية والعسكرية. يعجبنا الأمر أو لا يعجبنا. فمنذ العام ١٩٧٦ وهذه الحقيقة تفرض نفسها.

وعندي أن هذا الاتفاق كان ينبغي أن يتمّ ويبدأ تنفيذه في العام ١٩٧٦. لقد تأخرأربع عشرة سنة. ذلك أن الحقائق التي عادت ففرضته هي نفسها التي كانت قبل أربع عشرة سنة. وفي أي حال، إن آلية إنهاء الحرب التي نصّ عليها هذا الاتفاق لا تختلف إلاّ في الشكل عن الآلية التي تقررت بعد ما يسمى «حرب السنتين». كأنّ حرباً من سنتين لم تكن تكفي لنكتشف الحقائق المذكورة ونعمل بمقتضاها. فلزم الأمر أربع عشرة سنة إضافية من الحروب المتتالية!

وبماذا تختلف قمة الدار البيضاء العربية، عام ١٩٨٩، عن قمتي الرياض والقاهرة عام ١٩٧٦؟

إن كلّ «حلّ عربي» للأزمة اللبنانية هو أيضاً وبالضرورة «حلّ سوري». كما أن كل «حلّ دولي» هو كذلك «حلّ سوري» . . . وكل «قوّة ردع» لمساعدة السلطة اللبنانية هي قوّة سورية. بل إن السلطة اللبنانية نفسها تحتاج، لكي تكون، ولكي تكون ذات هيبة أيضاً وقدرة على قمع الفلتان، الى دعم السلطة السورية، سياسياً وعسكرياً. وهذا ، طبعاً ، يحدّ من السيادة والاستقلال بل يعلّقها.

كان ذلك في الأمس، وهو اليوم كما في الأمس، والفارق الوحيد فارق موقف منه يختلف باختلاف العلاقة بيننا وبين السوريين. فان كنا على وفاق معهم كان الدور السوري دور «مساعدة مشكورة» وإن كنا على خلاف كان الدور دور هيمنة وتدخل في شؤون لبنان الداخلية. وليس سراً أن حينها تجمع المصلحة بين بلد وآخر يقل التشدّد

لديهما في مسائل الإستقلال والسيادة، والعكس بالعكس.

وهكذا كان الأمر بيننا وبين سوريا في العام ١٩٧٦ .

وإذا كان لي أن أدلي بدلوي في قصة الدخول السوري إلى لبنان يومذاك فاني لأشهد أننا كنا مرحبين بهذا الدخول لا معترضين. وفي الكتائب كما في كل الأوساط المسيحية كنا نتتبع بلهفة حارّة أنباء تقدّم القوات السورية في البقاع، وفي صوفر وبحمدون وعاليه، ونشكو أيضاً وأحياناً بطء هذا التقدّم وتعثره!

وأسمح لنفسي بالاستشهاد مرّة أخرى بأقوال الشيخ بيار الجميل ومواقفه، لا فقط لأنني لا أنساه أبداً بل أيضاً وخصوصاً لأنه كان يمثل التيار الأكثر سوء ظن حيال سوريا وسياستها اللبنانية. وأستعين هنا بأقوال له قيلت في الإجتماعات الحميمة المغلقة لا في الصحف وعبر الاذاعات، وهي محفوظة عندي في مفكرتي اليومية.

ففي اجتماع للمكتب السياسي الكتائبي، في تاريخ ٨ آب ١٩٧٧، يقول بالحرف الواحد: «إن من المستطاع أن نجعل من التضامن اللبناني ـ السوري أداة لتقوية لبنان وتعزيز موقعه في المنطقة العربية مع استقراره، وبقدر ما نكون متفاهمين مع سوريا بقدر ذلك يرتاح لبنان ويقوى ويستقرّ».

وفي اجتماع آخر مماثل، تاريخ١٥ آب ١٩٧٧، يقول أيضاً: «لا شك أن القيادة السورية الحالية صادقة ومخلصة في تعاملها معنا. لكنني اتساءل إذا لم يكن من السوريين واللبنانيين من لا يستمرىء وجود هذه العلاقة الطيبة ويعمل على تخريبها». ويضيف: «كلما اتصلنا بالزعماء السوريين، وبخاصة الرئيس الأسد، تأكد لنا أنهم صادقون في التعامل معنا».

ولم يكن بيار الجميل وحده في المراهنة على «المبادرة السورية»، مراهنة أصبحت لاحقاً عيباً نتقاذفه أو نلصقه بهذا المسؤول أو ذاك. بل إن القوات السورية كانت تُستقبل برش الزهور في المناطق والأحياء المسيحية الشعبية. إنه لصحيح ان القوات المذكورة كانت في نظرنا، وتأثراً بالمصلحة الذاتية، قوات منقذة لا معتدية. وتلك أيضاً كانت نظرة كل من انتفع ذاتياً من الدور السوري في مرحلة من مراحل الصراع الداخلي. فقط الفريق المتضرر كان يزعجه هذا الدور ويستثير فيه «الكرامة الوطنية»!

فلماذا ما كان في الأمس مبادرة أخوية كريمة أصبح اليوم هيمنة واحتلالاً وتصفية لوجود لبنان السياسي بالذات؟

إنها الأسباب نفسها تقريباً التي أدّت الى فشل رهان العام ١٩٧٦ ، أعرّفها وأدلّ إليها من خلال ما عرفته وعشته وساهمت فيه أيضاً. وأنا ، هنا ، أواصل عملية النقد الذاتي التي لا بد منها لترميم الثقة التي هدّمتها الأخطاء المتبادلة والمشتركة. فالأمن السوري المستعار مسؤول الى حد كبير عن تنفير الناس منه ومن أصحابه ومن المبادرة السورية نفسها ، فضلاً عن أنه طال أكثر مما يتحمّله البشر.

وكل أمن مستعار هو ثقيل الظلّ . فمن يجهل أو ينكر ذلك؟

ثم ان المبادرة السورية نفسها تغيرت أو تبدلت بعد اتفاقات «كمب ديفيد» . ومن مبادرة لتغليب الدولة اللبنانية على الوجود الفلسطيني المسلّح أصبحت تحالفاً مع هذا الوجود وحماية له .

غير أن ذلك كلّه ما كان ليستوجب العودة الى الحرب ومواصلتها في اشكال مختلفة ـ ومتفوقة أيضاً وأشد فتكاً ـ حتى اتفاق الطائف .

وقد كان من المستطاع تلافي الكوارث المتلاحقة وكل الحروب القبلية التي تقلّبنا في نارها . . . أو كان من المستطاع الإكتفاء بحرب من سنتين فقط (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) لا من ست عشرة سنة .

ولست ، هنا ، لأدين أحد ولا لألقي المسؤولية على أحد . فوقت الإدانةأدين نفسي أولاً، لأنني أنا أيضاً انخرطت في هذه الحروب وانغمست في شرورها ولم أقصر. لقد كانت ، بالفعل مأساة. وفي المآسي لا يُعرف الحق من الباطل والخطأ من الصواب . ومن يدين من؟ ولكن، أما آن الأوان للخروج من المأساة؟ أما آن الأوان لكي نتعلّم، ونعتبر؟

ولست ، هنا ، إلاّ لأدلّ الى ما تعلّمته .

تعلّمت ، أولاً، أن إنقاذ لبنان بالاستقلال عن الآخرين، وعن سوريا خصوصاً، أمر متعذر بل قد يكون مستحيلاً .

وتعلّمت ، ثانياً، أن المراهنة على اسرائيل خطأ، وخطأ مضاعف المراهنة على

إسرائيل وسوريا في آن واحد. كما أن اللعب على الحبلين في هذا المجال ليس دليل شطارة بل دليل غباء.

وتعلّمت، ثالثاً، أن لبنان الذي في ذهني ليس هو لبنان الحقيقي، أو أن لبنان الحديث هو غير لبنان الجبل والمتصرفية. وهذا طبعاً يستتبع تغييراً في النظام السياسي وفي أوضاع الحكم والمؤسسات وينعكس أيضاً على هوية البلدوعلاقته بمحيطه العربي وبالتحديد على علاقته بسوريا.

لكل هذه الأسباب وغيرها كنت مع اتفاق الطائف قبل أن يكون، وتمنيت لو كان قبل أن يكون، وأسفت لأنه لم يكن قبل سنوات، أي فور انهيار الدولة والمؤسسات بل قبل كل الإنهيارات. وبكلام آخر، كان ينبغي منذ سنوات على الأقل، إعادة لبنان الى موقعه الطبيعي، وجعل النظام السياسي أكثر انطباقاً على حقيقة هذا البلد أرضاً وشعباً ومؤسسات. ذلك أن لا المشاركة في الحكم والقرار الوطني كانت مستقيمة، ولا العلاقة مع سوريا كانت مستقيمة، ولا الالتزام بالعروبة كان على النحو الذي يعفي لبنان من ثمن التدليل في كل يوم على أمانته للقضايا العربية!

تصحيحاً لكل هذه الجوانب كان اتفاق الطائف الذي هو عندي في اهمية ميثاق الأربعينات، وفي اهمية اعلان «دولة لبنان الكبير»عام ١٩٢٠.

وكان لا بّد من ان يصطدم هذا «التصحيح» بمقاومة مثل التي تجلّت في ظاهرة العماد ميشال عون (١٩٨٩ ـ ١٩٩٠) التي هي في المنطلق والأساس ظاهرة رفض وانكار للمتغيرات التي طرأت على لبنان ومحيطه، او بكلام آخر ظاهرة تشبث بلبنان الذي كان ولم يبق منه ألا الرموز والذكريات.

فلا أحد من الذين مشوا في هذه المغامرة اراد ان يعترف بأن لبنان قد تغيّر. وأنا اعرفهم. أعرفهم واحداً واحداً، ولي بينهم رفاق درب واصدقاء، واقرباء. فكيف لا أفهمهم وقد كنت، مثلهم، أظنّ ان لبنان الذي أسسه الموارنةبمساعدة فرنسا هو لبنان الحقيقي، الأزلي والسرمدي، وهو الذي يجب ان يبقى؟!

وإذا طرأت عليه متغّيرات، فيجب ان تُزال... او على الأقل يجب ان نغض النظر عنها ونرجيء الاعتراف بها حتى اشعار آخر.

واذا صحّ، مثلاً، ان تكبير لبنان، في العام ١٩٢٠، قد جعل من الموارنة قلّة، بعدما كانوا في لبنان الصغير كثرة، ألاّ ان ذلك لا يمنع، كما لا يجوز ان يمنع من ان يظلّ الحكم مارونياً او على الأقل بارجحية مسيحية.

واذا صحّ ايضاً ان لا شيء يفصل لبنان عن محيطه العربي، وعن سوريا خصوصاً، إلاّ الحرص على تطمين المسيحيين والموارنة الى مصيرهم، الاّ ان هذا الحرص نفسه يقتضي تشدّداً في الاستقلال اللبناني حتى التزمت، بل حتى القطيعة والانفصال «والتعاون مع الشيطان».

ان كل الذين لبّوا دعوة العماد عون الى «حرب التحرير» ـ التي اصبحت لاحقاً «مسيرة التحرير» ثم الى الحرب على اتفاق الطائف حتى الموت، هم الذين ظلّوا يظنون ان من المستطاع اعادة لبنان الى ما كان عليه قبل الزلزال، بل الى ما كان عليه قبل نصف قرن مثلاً، وبالاستقلال الكامل عن سوريا، وبمحاربتها اذا لزم الأمر. وقد كنت أنا مثلهم ومنهم، وبقيت منهم ومثلهم حتى الأمس القريب. فقط عندما رحت أسأل نفسي: لماذا لبنان، وكيف يبقى... وكيف يبقى الميسحيون فيه احراراً كراماً، بل كيف يبقى وطن مسيحيين ومسلمين وبلد حريات، وكيف يكون انقاذه من الحرب العبثية التي وقع فيها... فقط عندما رحت اتساءل على هذا النحو بدأت استقلّ عنهم وأقف في وجه التيار...

... أو بالأصح بدأت اعترف بالحقائق الجديد منها والقديم واعمل بمقتضاها، الأمر الذي جعلني على سوء تفاهم حادّ وعميق مع كل من حولي.

وتحت عنوان «الصوت النشاز» كتبت اقول (الديار ٨ كانون الثاني ١٩٩٠):

«لم يسبق ان كنت على هذا القدر من سوء التفاهم مع البيئة التي انتمي اليها.

«فأنا في عالم والناس من حولي في عالم آخر.

«هذا منذ الرابع عشر من اذار، يوم اعلن العماد عون، رئيس الحكومة الانتقالية، حربه التحريرية التي لم تنته فصولاً.

«فمنذ ذلك الحين وأنا في سجال لا يهدأ مع الآخرين ولكن من دون طائل. والموضوع هو هذه الحرب التي هي في نظري وحتى اشعار آخر، او حتى بيان العكس،

مغامرة وارتماء في المجهول. وفي نظر الناس باب خلاص ربما، او في اسوأ الاحوال مغامرة لا بّد منها اياً تكن النتائج. وعبثاً حاولت ان اقتنع بما يراه الآخرون، او ان أقنعهم بما اعرفه واراه، لقد تعذر التفاهم. فاللغة ليست واحدة. . . او بالأصح الناس تراهن على معجزة او على مجهول، أمّا انا فلا. ولعلّ هذا هو الفارق بين الذين صفقوا للشعارات التي اطلقها العماد عون والذين لم يصفقوا. وكنت انا من تلك «القلّة» التي بدلاً من ان تصفق وتهّلل، تهيبت الموقف وراحت تتساءل: الى أين؟.

وقلت ايضاً: «لقد وثقوا أهل الشرقية في جرأة العماد عون كما وثقوا، من قبل، في جرأة بشير الجميل، وحملوها فوق ما تحمله من وعود وعهود، وأمّلوا من ورائها تحّولات ومتغيّرات في المواقف العربية والدولية، من شأنها حمل سوريا على سحب قواتها من لبنان إن لم تكن كّلها فمعظمها على الأقل. وعبثاً حاول العارفون والمطلعون الحّد من هذه المراهنة على المجهول. فلا الآذان تسمع وتصغي، ولا العقول تنفتح على الحقائق والوقائع السياسية ولا من يريد ان يتذكر التجارب الماضية ويعتبر بخواتمها ونتائجها»

وفي اعتراض آخر لي على المغامرة قلت في «الديار» ايضاً، تاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٠:

«ان من حق الخائفين من هذه المغامرة ان يخافوا على المستقبل والمصير.

«ومن حقهم ايضاً ان يخافوا على «مسيرة التحرير» نفسها وعلى السائرين فيها اذا لم تنتصر في كل لبنان، او اذا ظلّت مقتصرة عليهم وحدهم وعلى المناطق الشرقية المسيحية وحدها، وبحيث يصبح الاصرار على الانتصار مساوياً للكفر بلبنان الواحد ومعّبراً عنه. وكثيرون من هؤلاء ـ إن لم يكونوا كلّهم ـ أضحوا على هذا المنزلق الخطير او يكادون. فبين هذا الانتصار، وبقاء لبنان واحداً موحداً هم يفضلون الانتصار، وليست مبالغة القول انهم باتوا على استعداد لأغلى التضحيات مقابل ان ينتصروا، بما فيها التضحية بلبنان الواحد، والتضحية بصيغة العيش المشترك، والتضحية بالحرية ايضاً، حرية الآخرين طبعاً لا حريتهم هم.

«وقليلون جداً من هؤلاء من هم على استعداد لأن يفتدوا وحدة لبنان بكبريائهم».

وفي وصف للجماهير التي كانت تحتشد حول قصر بعبدا هاتفة للعماد عون

وشعاراته قلت (الحياة ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٩) وتحت عنوان «انتفاضة العماد ميشال عون، هل تكون الأخيرة:

« هذه الجماهير هي مع كل انتفاضة تطعن في دولة الاربعينات، وفي كل تسوية تتم مع المسلمين، ومع سوريا خصوصاً، وتحار في الوقت عينه اي لبنان تختار وتريد». . . «ان كل تسوية لانهاء النزاع في لبنان ، سواء تمت في الطائف او في دمشق او في جنيف ولوزان، او في بيروت نفسها هي في نظر هذه الجماهير تسوية منقوصة وغير عادلة ومرفوضة سلفاً. وعلى هذا الرفض العفوي قامت كل الانتفاضات في المناطق المسيحية، بما فيها انتفاضة العماد عون التي لا تتميّزعن سابقاتها إلاّ في الحّدة والصراحة وتسمية الاشياء باسمائها».

وكان من الطبيعي ان تنتهي هذه «الانتفاضة» بمثل ما انتهت اليه، اي بكارثة اضافية.

وكان من الطبيعي ايضاً ان ينتاب الذين مشوا فيها نوع من الشعور بالهزيمة. ومنهم من راح ينعي لبنان ويحكم عليه بعد «الطائف» بالزوال!

والصحيح، انّهم يخلطون بين لبنان الباقي، ولبنان الذي في اذهانهم. . . بين الوهم والحقيقة.

من جهتي، لا أشعر بالهزيمة.

فأنا مع اتفاق الطائف قبل ان يكون.

أنا من المعترفين، ولو متأخراً، بالحقائق والاسباب التي قضت بوجوده، وبالحقائق التاريخية التي أوجدت لبنان الحديث، ولست من الذين ظلّوا ينكرونها حتى يوم الثالث عشر من تشرين الاول ١٩٩٠! لذلك اراني لا اشارك الذين يشعرون بالهزيمة مشاعرهم وان كنت افهمهم.

كما لا أراني اشاركهم الحكم على المستقبل والمصيرمن خلال مشاعرهم. ولا اشاركهم خصوصاً وأخيراً فقدان الايمان والأمل والرجاء.

أعرف جيداً ان الاستقلال معّلق ولم يحن أوانه بعد. وثمن ذلك قاهر للنفس وموجع ومؤلم.

وأعرف ايضاً ان الديموقراطية اللبنانية معّلقة وإن كان ما يتمّ، يتمّ باسمها وفي حدود المظاهر الخارجية فقط: فلا اجتماع النواب في الطائف كان اجتماعاً عادياً وفي دورة من دوراته العادية والاستثنائية. ولا انتخاب رئيس الجمهورية، مرّة اولى وثانية، في مطار القليعات كان انتخاباً عادياً، ولا ازالة ظاهرة العماد عون بغية توحيد السلطة كانت بالطرق العادية. بل إن كل ما نفذ من اتفاق الطائف كان تنفيذه بوسائل غير عادية.

غير ان البداية لا يمكن ان تكون بوسائل عادية. فقبل استعادة الديموقراطية والاستقلال يجب ان نستعيد لبنان اولاً.

ولكي نستحق الاستقلال والديموقراطية يجب ان نكفّ عن الاقتتال، ونعيد توحيد البلد والسلطة، وننقل الصراع من الشارع وخطوط التماس الى داخل النظام والمؤسسات.

ويجب ان يكون لبنان، طبعاً، في موقعه الطبيعي سواء كان بالنسبة الى نفسه او بالنسبة الى محيطه.

وهو على هذا النحو يبقى ويعيش ويحيا.

الوثائق

الوثيقة رقم ١

مشروع وثيقة
من أجل ميثاق وطني جديد

١٢ حزيران ١٩٨٤

جوزيف أبو خليل

لقد كان طبيعيا في وسط هذه الهزّات والاضطرابات التي تتوالى على لبنان منذ ما لا يقلّ عن عشرة اعوام، ان تنتابنا الشكوك حول أهلية الكيان اللبناني للحياة وقدرته على تحقيق الاغراض التي أنشىء من اجلها ومنها تحقيق الأمن والحرية للعائشين في اطاره وبخاصة للمسيحيين.

لكن ما ليس طبيعيا او جائزا هو ان نظلّ حتى هذه الساعة في حيرة من أمرنا لا نعرف اي لبنان نريد ولا اي مصير نريد، الأمر الذي جعل عقيدة الحزب نفسها عرضة للأخذ والرّد، والنسيان احيانا، وهل لا تزال الكتائب على المبادىء الوطنية التي قامت عليها وتضمنّها «البيان الاول» سنة ١٩٣٦ أم لا، وهل التراجع عن هذه المبادىء ممكن من دون المساس بكيان الحزب ووجوده بالذات؟

ان بعض ما يعانيه الحزب من خلل في مجالات عدّة هو من ابتعاده عن الجذور نتيجة تعرّض الوجود المسيحي للخطر، ونتيجة تعرّضه هو نفسه لهجمة طائفية استهدفت وجوده بالذات ايضا. فاذا شيء من الاضطراب والبلبلة ينتاب العديد من الكتائبيين على المستوى العقائدي، واذا ضرورات الدفاع عن الوجود اليومية، تطغى على المنطلقات المبدئية، منطلقات عام ١٩٣٦، وعلى المشروع الوطني الذي حملته الكتائب، ورمت من ورائه الى تأسيس وطن يتخطّى النزاعات الطائفية الى نوع من التعايش والتلاقي بين الاديان والحضارات وعلى مستوى انساني رفيع.

وغني عن القول أن على هذا النحو عنيت الكتائب بمستقبل المسيحيين في لبنان ومحيطه، واعتبرت ذلك هو الضمانة لأمنهم وحرياتهم اضافة الى أمن المسلمين أيضا وحريّاتهم. فهل تراجعت الكتائب عن مشروعها؟ وهل تستطيع أن تتراجع من دون ان تتراجع عن وجودها وتلغي نفسها بنفسها؟ وهل يعني ان على الكتائب ان تفتش لنفسها عن عقيدة اخرى لكي تبقى... وهل هذا ممكن ومستطاع؟؟

وان صحّ ان لا أحد يطرح هذه التساؤلات، فمما لا ريب فيه ان الكتائب، كمؤسسة، تعانيها من دون ان تدري ربما. الأمر الذي قلّل من دورها كحركة درج

المسيحيون على تفضيل قراراتها وخطواتها، في الاوقات الصعبة، على قرارات الآخرين وخطواتهم. حتى ليصح القول ان الكتائب كانت دائما هي التي تنقذ المسيحيين من حيرتهم ومن ذلك التمزق الذي طالما عانوه عبر تاريخهم الطويل في لبنان والشرق. ويجب ان نعترف هنا بأن هذا التمزّق هو حال ملازمة للوجود المسيحي في هذه المنطقة من العالم، ولا غنى في كل حين عن حركة، مثل الكتائب، قادرة على تخطّي حال اللاقرار الى حال القرار الواضح والصريح، وبخاصة على المنعطفات التاريخية.

ويصدف ان يكون لبنان، اليوم، على واحد من هذه المنعطفات الذي قد يكون أخطرها وأشدّها تأثيرا على المستقبل والمصير. لكن مواجهته لا تتم كما في السابق والحيرة هي صفتها الغالبة. الأمر الذي تسبّب في شرذمة الصف المسيحي وقيام اكثر من متطوّع واحد للتقرير باسمهم، بعضهم الى يمين الكتائب وبعضهم الى شمالها... بعضهم يريد الانفصال عن المسلمين، وبعضم يتهيّب ذلك ويطرح مشاريع حائرة بين الانفصال وعدمه.

وقد انعكس ذلك على مجرى الصراع في البلاد، وعلى الموقف من الشرعية اللبنانية، وعلى موقف الشرعية نفسه التي اذا سألت المسيحيين ماذا يريدون فهم لا يجيبون الآ اجابات متباينة حائرة ومتناقضة، واذا قرّرت لهم هم لا يستجيبون. واذا الحرب تستحيل حرب استنزاف متواصلة ولا قرار بمواصلة الحرب او بوقفها، ولا قرار بتجديد الاتفاق مع المسلمين او بعدمه. الأمر الذي يشجع الطوائف الاسلامية على اعتماد المنطق الانقلابي في التعامل مع المسيحيين، ومع الشرعية اللبنانية في نوع خاص. وها نحن نشهد الآن احدى ظواهر هذا المنطق في الصراع من اجل السلطة. فيحار المسيحيون بين التساهل وعدمه، بين الاتفاق وعدمه، من دون ان يحول ذلك دون التنازلات، الواحد تلو الآخر، ودون استمرار الحرب والفلتان الأمني على كل الجبهات. والمصير، طبعا، باق معلّقا ومتروكا للزمن ولفعل الآخرين ولتفاعل الاحداث الذي قلّما يأتي مؤاتيا لمن لا يفعل فيها او يتهيأ لها ويعدّ العدّة لمواجهة ما قد تحمله من مفاجآت.

لا سبيل لتخطّي هذه الحال الا بالاجابة عن هذا السؤال: أي لبنان نريد. وهو سؤال ينبغي ان تطرحه الكتائب على نفسها وعلى حلفائها وعلى الهيئات المسيحية عامة قبل ان تطرحه على المسلمين. ففي ضوء الجواب عن هذا السؤال تعرف او تتحدّد كل

الاجوبة عن كل الاسئلة الأخرى اللاحقة. ومنها المتعلقة بنوع العلاقة التي يجب ان تكون بين المسيحيين والمسلمين في صورة خاصة، وبين لبنان ومحيطه الأقرب والأوسع في صورة عامة.

وفي ضوء الجواب عن هذا السؤال ايضا نعرف كيف نتعامل مع المشكلات والقضايا الراهنة والمطروحة، من أمنية وسياسية وعسكرية. لذلك يجب ان يطرح السؤال الآن لا غدا. وكل تأجيل له هو تأجيل لكل القرارات وتعطيل لها. وهو التأجيل ما اقعدنا عن الحركة وافقدنا دور المبادرة والتأثير في الاحداث. ومردّ ذلك الى بعض الافكار والاستنتاجات الخاطئة التي انزلت في منزلة حقائق. ونلاحظ ان المسيحيين لو سئلوا هل يريدون التقسيم ام لا لكان جوابهم «لا». لكن الاستنتاجات المشار اليها لا تزال تشكل عائقا دون القرار النهائي. لذلك وجب الحكم ببطلانها تسهيلا للقرار والحسم النهائي. فلنقرّر، اذا وسوية ما يلي:

اولاً ـ ليس صحيحا ان هناك «حلا نهائيا» للمسألة اللبنانية او لمسألة الوجود المسيحي في الشرق يستأصل اسباب الاضطرابات ويلغي الصراع ويمنع الحروب في صورة نهائية. فلا ترجمة عملية لهذا القول. فضلا عن انه مناف لطبيعة الحياة ولحقائق المنطقة ولبنان. او بالأصح، وان كان من «حلّ نهائي»، فهو لا يكون الاّ على الطريقة النازية، اي بالتصفية، تصفية أحد فريقيه روحيا او جسديا. ولا حلول نهائية لأي مشكلة من مشكلات الانسان على الأرض.

وكيفما كان لبنان وكيانه وجغرافيته وحدوده ونظامه سيكون دائما في صراع مع محيطه، وسيكون المسيحيون دائماً أمام تحدّي الكثرة الاسلامية لوجودهم وحرياتهم. فلا إن كانوا في دولة لهم مستقلة منفصلة عن المسلمين وعن هذا المحيط، ولا إن كانوا في دولة مركبة مختلطة سيعفون من مشقة المواجهة ويطمئنون. والصراع مستمر ما استمرّت الحياة وتعدّدت الانتماءات الدينية في المنطقة.

وليس صحيحا أنّه اذا انفصل المسيحيون عن هذا المحيط تقل المخاطر التي تهدّدهم. العكس هو الصحيح.

ثانيا ـ المراهنة على تقسيم المنطقة الى كيانات سياسية حدودها حدود المجموعات الدينية او الأثنية العائشة فيها، وعلى نحو ما هو الكيان الاسرائيلي مثلا، مراهنة في غير

محلها. فلا اللعبة والمصالح الدولية ستسمح بهذه الشرذمة، ولا الشرذمة نفسها تنهي الصراع بين كل هذه الأقليات او تضمن سلامها بل على العكس من ذلك ستزيد الصراع حدّة والخطر على امن هذه المجموعات وسلامها دائما ومضاعفا.

ان مستقبل هذه المنطقة وشعوبها سيكون على نحو ما هو الاتجاه العام السائد في هذا العصر: لا مركزية داخل الاوطان والكيانات القائمة يقابلها تعاون على المستوى الاقليمي والدولي والقاري. وفي هذا الاتجاه يجب ان نفتش عن مستقبل لبنان لا في اي اتجاه آخر.

ثالثا ـ ليس مؤكداً ان الاسلام سيظلّ في تزمته وجموحه وميله الى الفتح والطغيان واحتكار الطريق الى السماء، فالمسيحية كانت مثله عندما كانت في عمره، وكذلك اليهودية. ان كلّ الاديان الموحدة او التوحيدية تمرّ في هذا التزمت، في مرحلة أولى، بحكم اعتبار نفسها رسالة كونية موجهة الى البشرية جمعاء ويجب ان تعتنقها البشرية جمعاء. ان الاسلام جاء متأخرا عن المسيحية سبعة قرون. ولم تكن المسيحية، قبل سبعة قرون، أقلّ منه تزمتا واحتكارا للحقيقة وميلا الى الفتوحات. وليس من الضروري، طبعا، ان ننتظر سبعة قرون لكي نتفاهم مع الاسلام.

وتأسيسا على ذلك لا ينبغي النظر الى مستقبل العلاقة مع الاسلام والمسلمين نظرة تشاؤم. فالآتي لن يكون، حتما، بظلام الماضي وسواده.

رابعا ـ ان اي قرار مثل القرار الذي نحن مدعوون اليه هو، بالتأكيد، رهان. فلا خيارات مضمونة وخيارات غير مضمونة. وكل الخيارات هي مراهنة على مستقبل يصنعه الانسان وتتساوى فيه او تتقارب احتمالات الفشل والنجاح. ويصدف ان تاريخ لبنان مليء بتجارب الانفتاح والانغلاق، فلم يكن نظام القائمقاميتين مثلا أفضل من «لبنان الكبير»، ولا كان «نظام الجبل»، او نظام المتصرفية أقوى على الدوام من سواه. وهي تجارب واختبارات تعيننا على اختصار البحث والتنقيب وتغليب المعروف على المجهول.

***

ان كنا متفقين على ما تقدّم ذكره ـ ويجب ان نتفق عليه ونحسم أمره ـ وهو ان لا

بديل من الكيان الجامع بين المسيحيين والمسلمين والمنفتح على محيطه، من ضمن السيادة الكاملة، طبعا، والاحترام المتبادل.

أما كيف يكون ذلك ومن خلال اي نظام سياسي او اي مؤسسات فأمر ينظر فيه في ضوء هذه الملاحظات.

١ ـ كل نظام سياسي هو نظام لمرحلة معينة. فلا انظمة دائمة وأبدية. وكلّما بدا النظام مقصّرا عن الادوار التي انشىء من اجلها وجبت إعادة النظر فيه بغية تصحيح الخلل في مؤسساته وجعله اكثر انطباقا على روح العصر ومتطلّبات الحياة.

ان اعادة النظر في هذه المؤسسات، أمر طبيعي وضروري ايضا، وبخاصة بعد الهزّات العنيفة التي تعرّضت لها في المرحلة الأخيرة.

وكل اعادة نظر تعني تغييرا في المؤسسات القائمة، كليا او جزئيا، لا تأكيدا عليها او تشبثا بها.

٢ ـ لقد ثبت ان الضمانات التي أعطيت للمسيحيين في النظام السياسي القائم فقدت جدواها منذ مدة طويلة فضلا عن تزايد اعتراض المسلمين عليها اعتراضا بلغ اكثر من مرّة حدّ التمرّد المسلّح. وقد عطّلها هؤلاء اكثر من مرّة ايضا وسيواصلون تعطيلها كلّما اتيح لهم ذلك. وقليلة هي «العهود» التي لم تنته في نصفها الثاني بثورة او بانقلاب او بحركة تمرّد واعتراض على سيد «العهد» وتعطيل شبه كامل للحكم وقراراته.

لذلك، يجب ان نفتش عن هذه «الضمانات» في اماكن ومواقع اخرى لا في المواقع التي فقدت كل حصانة فيها وكل منعة.

٣ ـ ان ثمة خللا اساسيا في دولة الاربعينات كشفت عنه الاحداث الأخيرة وبينت عظم التناقض بين هذه الدولة من جهة وطبيعة المجتمع اللبناني من جهة ثانية، فهي دولة حائرة بين الفدرالية وعكسها. تحاول ان تكون معبّرة عن تركيبة لبنان السوسيولوجية، من خلال قاعدة التمثيل الطائفي، لكنها في الوقت نفسه تعود فتحصر السلطة في حكم مركزي هو اقرب الى النظام الرئاسي منه الى النظام البرلماني، الأمر الذي جعل هذا الحكم موضع نزاع بين الطوائف اللبنانية لا يهدأ... والأمر الذي أجاز للمسلمين تحدّى المسيحيين على هذا النحو:

ـ امّا الغاء قاعدة التمثيل الطائفي وبخاصة في الرئاسات الثلاث والمناصب الرئيسة في ادارات الدولة، فتكون السلطة المركزية من دون اي لون طائفي.

ـ وامّا المضي في منطق التمثيل الطائفي حتى النهاية وتكون السلطة المركزية لكل الطوائف من خلال توزيع آخر للصلاحيات والمناصب يضمن العدل بين هذه الطوائف والمساواة.

٤ ـ لكل خيار منطقه. ومن يختر طريقا يجب ان يمشيها قابلا منطقها وكل اعبائها. وللتعايش المسيحي ـ الاسلامي منطقه واعباؤه فليس معقولا، بالتالي، ان ننادي بالتعايش ولا نعمل بموجب منطقه او لا نقبل باعبائه.

التعايش يفترض، طبعا، وجود فريقين له او اكثر، ويفترض ايضا الاقرار بأن لكل فريق شخصيته وخصائصه، فهما، بالضرورة، مختلفان. ومعناه ان لا بدّ من ان يعترف الواحد بالآخر وبحقه في الاختلاف ايضا لكي يتعايشا ويتفاهما على اصول الحياة المشتركة.

ومن موقع المسيحيين، يجب ان نعترف للمسلمين اللبنانيين بكل خصائصهم فلا نفترض ان يكون موقفهم من العروبة مثلا او من الاسلام اجمالا، او من اسرائيل والعالم الغربي، موقف المسيحيين بالذات. وان صحّ ان ثمة اعترافا مماثلا يجب ان يبديه المسلمون ويلتزموه فالصحيح ايضا ان ثمة خطوة يجب ان يخطوها احد الفريقين في هذا المجال ويكون هو البادىء. وليس ما يضير المسيحيين ان كانوا هم البادئين، ولا خسارة في ذلك ولا اي مجازفة.

وتكون ترجمة ذلك في العلاقة بين الجانبين، وفي الصراع السياسي ايضا وفي الاتفاق على سياسة البلاد الخارجية والداخلية، وفي التوجيه والاعلام والتربية. وغني عن القول ان اللبنانيين لم يتربّوا على هذه القواعد، بل على عكسها، اي على انكار وجود الآخر وحقه في الاختلاف.

٥ ـ منطق التعايش يقضي بقيام مشاركة حقيقية من قبل افرقائه في حكم البلاد وادارة اعمال الدولة. ان دولة الاربعينات نفسها تقضي بذلك وهي القائمة على فدرالية الطوائف. وكل اصلاح لها يجب ان يسير في هذا الاتجاه. وكل خطوة تأتي في هذا الاتجاه يجب ان نشجع عليها لا ان نعترضها.

وتأسيسا على ذلك يجب ان يتمثل المسلمون في الحكم باقواهم لا بأضعفهم، وباكثرهم تمثيلا لخصائصهم وتوجهاتهم لا بأقلّهم تعبيرا عن هذه الخصائص وامانة لها. ويجب ان يصحح المسيحيون موقفهم من الحكم على هذا الأساس فالخلل فيه والتناقض واضحان وبارزان.

٦ ـ لقد اثبتت الحروب المتتالية في بلادنا ان ما من طائفة تستطيع ان تلغي الأخرى او ان تشطبها من الوجود او ان تحرمها ادوارها في حياة البلاد. وكان على المسيحيين ان يعملوا بموجب هذه الحقيقة يوم واتتهم الظروف وكانت كفّتهم في ميزان القوى هي الراجحة. وربما لأن الحقيقة المذكورة لم تكن في هذا الوضوح ضيعوا على انفسهم وعلى البلاد فرصتين:

- فرصة عام ١٩٧٦
- فرصة عام ١٩٨٢

لا شيء الآن يحجب هذه الحقيقة وقد وضحت للجميع، للمسلمين كما للمسيحيين. وان صحّ ان روح التسلّط والسيطرة لا تزال تتحكّم ببعض النفوس هنا او هنالك فالصحيح ايضا ان لا احد يحلم بالسيطرة على الآخر او يجهل الحدود التي تقضي عليه بان يلتزمها. ان ثمة توازنا يفرض نفسه على الجميع. وهي فرصة تسنح للفريقين معا في ان يرسوا تعايشهم على توازن حقيقي مستمّد من طبيعة البلاد لا من خارجها.

***

في ضوء ما تقدّم، يعمل فورا على الدخول في تسوية حول النزاع على السلطة مع الطوائف غير المسيحية تتم في اتجاهين اثنين:

١ ـ اقامة توازن حقيقي على مستوى الحكم المركزي من خلال الحكومات المتوازنة، ومن خلال توزيع عادل ومتوازن للمناصب الرئيسة ووظائف الفئة الاولى في مؤسسات الحكم والادارات العامة.

٢ ـ اقامة لامركزية توفق بين حاجة الطوائف اللبنانية الى الشعور بالامان من جهة، والحاجة الاخرى الى قيام علاقة ثقة متبادلة بين هذه الطوائف من جهة ثانية.

وفي هذا الاطار يصار الى استبعاد اي طرح لامركزي، انفصالي الروح والنزعة، او

كان من شأنه الايحاء الى المسلمين بانّه كذلك. ان اي نظام لامركزي يقتضي انعقاد ارادة افرقائه حوله. وحيث لا تنعقد هذه الارادة لا يستقيم اي نظام.

***

تعتبر هذه الوثيقة برنامجا مرحليا يعرض على الاحزاب والهيئات والفعاليات المسيحية. ويشكل الموقعون عليها جبهة سياسية واحدة تنتظم على النحو الآتي:

١ ـ مجلس تمثيلي على المستوى الوطني.

٢ ـ لجنة تنفيذية تتولى التقرير وادارة اعمال الجبهة في كل المجالات.

يعهد الى لجنة تمثيل الهيئات الموقعة على هذه الوثيقة بوضع نظام داخلي للجبهة المذكورة.

١٢ حزيران ١٩٨٤

جوزيف أبو خليل

الوثيقة رقم ٢

دراسة نقدية لورقة العمل المعنونة
«من أجل ميثاق وطني جديد» (تموز ١٩٨٤)

القوّات اللبنانية

تتناول ورقة العمل اربعة فصول اطلقنا عليها تسهيلا للبحث التسميات التالية :

* الفصل الاول : في التشخيص (من صفحة ١ الى ٢)

* الفصل الثاني : في الاستنتاجات (من صفحة ٣ الى ٤)

* الفصل الثالث : في الملاحظات (من صفحة ٥ الى ٨)

* الفصل الرابع : في التسوية السياسية (من صفحة ٩ الى ١٠)

***

الفصل الاول : في التشخيص

*** الانتقاد الرئيسي : ورقة العمل تبرز اغلاط المسيحيين وتغفل اخطاء المسلمين وتسقط تأثير العوامل الخارجية وخاصة المنظمات الفلسطينية وسوريا واسرائيل .**

١ ـ تحميل المسيحيين مسؤولية نشوب الازمة بسبب «الشكوك» و «تعذر الوصول الى قرار واضح وصريح» و «التردد» (ص ١٠). بالمقابل لا تشير ورقة العمل الى مسؤولية المسلمين الذين يتحملون القسط الاهم لأنهم لم يعترفوا بلبنان وطنا نهائيا ، ولم يحترموا سيادة الدولة اللبنانية .

٢ ـ تحميل المسيحيين مسؤولية استمرار الحرب بسبب انعدام «القرار بمواصلة الحرب او بوقفها ، ولا قرار بتجديد الاتفاق مع المسلمين او بعدمه» (ص ٢٠). بالمقابل ورقة العمل لا تذكر بأن المسلمين لم يتخذوا ايضا القرار بوقف الحرب والاتفاق ، كما انها لا تنوه الى وجود الفلسطينيين ومحاولاتهم اقامة دولة لهم على انقاض الدولة اللبنانية او على الاقل سلطة لبنانية مستقلة عن طريق الكفاح المسلح وما استتبع ذلك من مداخلات سورية واسرائيلية .

٣ ـ تبرئة او على الاقل تبرير منطق المسلمين الانقلابي وركونهم الى السلاح لفرض التنازلات على المسيحيين (ص ٢٠).

٤ ـ اذانة المسيحيين بصورة مباشرة وحزب الكتائب بصورة غير مباشرة لاتباعهم «سياسة التأجيل» لكل القرارات الرئيسية وتعطيلها (ص ٢٠).

***

الفصل الثاني : في الاستنتاجات

الانتقاد الرئيسي : ورقة العمل تطرح ثلاث قواعد صحيحة بحد ذاتها لكنها تعبر من خلالها الى استنتاجات غير صحيحة.

اولا: في الصفحة ٣ ما يلي : «ليس صحيحا ان هناك حلا نهائيا للمسألة اللبنانية او لمسألة الوجود المسيحي في الشرق». هذه قاعدة مقبولة.

لكن ما هو غير مقبول الاستنتاج بأن مشاكل لبنان والشرق الاوسط تنبع من وجود الاقلية المسيحية ورغبتهم في الانفصال، على هذا نجيب :

١ ـ المشاكل سببها بنظرنا نزعة الطغيان لدى المسلمين وليس الوجود الاقلوي المسيحي. فورقة العمل توحي بأن المسيحيين يريدون الهيمنة في حين ان المسلمين لا يتوخون الا التعايش والعدالة. والحقيقة ان التعايش عقيدة مسيحية في حين ان المسلمين لا يعترفون بدولة رئيسها غير مسلم وشريعتها غير اسلامية.

٢ ـ اذا كان الحل لا يقوم على الانفصال. كما تذكر ورقة العمل، فان الحل لم يعد جائزا ان يرتكز على الوضع الراهن. فصيغة ١٩٤٣ اضحت مشروع اسلمة تدريجية للنظام اللبناني. فاذا استمرت الذهنية السياسية الحالية ـ وورقة العمل تدعو اليها ولو مداورة ـ فان الدولة اللبنانية ستتحول الى دولة اسلامية عاجلا او آجلا.

٣ ـ لا يجوز اتهام المسيحيين بأنهم انفصاليون دون الاشارة بأن المسلمين هم مرتهنون للخارج وتابعون للعالم العربي ويشعرون بانتماء غريزي الى العرب والى الامة الاسلامية مما يضعف من حسهم الوطني تجاه لبنان. وهذه النزعة التبعية لدى المسلمين تجعلهم يفرطون بالمصلحة اللبنانية لصالح المصلحة الاسلامية او العربية العليا.

ثانيا: في الصفحة ٣ ما يلي: «المراهنة على تقسيم المنطقة الى كيانات سياسية حدودها حدود المجموعات الدينية او الاثنية، وعلى نحو ما هو الكيان الاسرائيلي مثلا، مراهنة في غير محلها». هذه وجهة نظر يمكن الدفاع عنها. ولكن ما هو غير مقبول الاستنتاج بأن هذه المراهنة محكوم عليها بالفشل وانها لن تحصل لأن «اللعبة والمصالح الدولية» لا تسمح بهذه الشرذمة.

على هذا نجيب:

١ ـ كل الشرق الاوسط، انظمة ودولا وحدودا، هو اكثر مناطق العالم لا استقرارا واكثر بقاع الدنيا قابلية للتغيرات المفاجئة. والتاريخ القديم والحديث والمعاصر افضل شاهد.

٢ ـ اللعبة والمصالح الدولية شرذمت المنطقة مرارا ووحدتها مرارا ايضا وبالتالي لا يجوز الجزم القاطع ان المراهنة على المتغيرات الاقليمية في غير محلها.

٣ ـ الحكم المطلق على فشل النموذج الاسرائيلي او استحالته هو في غير محله ايضا. فكثرة من المسيحيين راهنت على اسرائيل وعلى النموذج الاسرائيلي ومنها كاتب ورقة العمل. وعلى الرغم من خيبة الامل فان اسرائيل لم تفشل نهائيا لا في فلسطين ولا في لبنان ولا في المنطقة بدليل ان القضية الفلسطينية خابت، وان الجيش الاسرائيلي ما زال داخل لبنان ويحضر عدة بدائل حليفة في حال انسحابه، وان التفوق العسكري الاسرائيلي ما زال هو القاعدة تجاه كل العرب مجتمعين. اذن التوجهات يمكن ان تنقلب في المستقبل كما انقلبت في الماضي.

ثالثا: في الصفحة ٤ ما يلي: «فلا خيارات مضمونة وخيارات غير مضمونة. وكل الخيارات هي مراهنة على مستقبل يصنعه الانسان وتتساوى فيه او تتقارب احتمالات الفشل والنجاح». هذا صحيح.

لكن الخطأ ان تنتقل ورقة العمل من هذه المقولة الصحيحة لتؤكد بشكل قاطع ان «لا بديل من الكيان الجامع بين المسيحين والمسلمين».

على هذا نجيب:

١ ـ هذا التأكيد المطلق يتناقض وما ورد في ورقة العمل بالذات بأن لا حل نهائي للبنان. اذن الاعلان بأنه لا بديل عن التعايش فيه تناقض مع الاقرار بأن لا حل نهائي للمشكلة. فبنظرنا ان كل الحلول واردة، وكلها تتبدل او قابلة للتبدل، وان كل حل له بديل لا بل له عدة بدائل. هذا هو المنطق والواقع.

٢ ـ هذا التأكيد يغفل احدى حقائق الحرب وهي ان التعايش هو احدى اسباب المآسي التي يعيشها اللبنانيون. فورقة العمل ما زالت تفتش عن الدواء من خلال الداء.

٣ ـ هذا التأكيد يتجاهل روح المقاومة المسيحية خلال السنوات العشر الماضية. فالمقاتلون لم يضحوا ويستشهدوا من اجل التعايش والعودة الى صيغة ١٩٤٣. انهم استشهدوا وناضلوا من اجل لبنان آخر.

***

الفصل الثالث: في الملاحظات

الانتقاد الرئيسي: ورقة العمل تورد مجموعة مبادىء وعموميات وبديهيات دون توضيح التفاصيل ودون تبيان طرق التنفيذ ووسائل التطبيق وهي الاهم.

١ ـ ورقة العمل تنص في الصفحة ٥ على: «ان كل نظام سياسي هو نظام لمرحلة معينة».

ـ جوابنا: صحيح. ونظام ١٩٤٣ كان لمرحلة معينة انتهت. ولا يمكن العودة في الثمانينات الى ما كنا عليه في الاربعينات.

٢ ـ ورقة العمل تنص في الصفحة ٢ على: «ان الضمانات التي اعطيت للمسيحيين في النظام السياسي القائم فقدت الكثير من جدواها فضلا عن تزايد اعتراض المسلمين عليها... وقليلة هي العهود التي لم تنته في نصفها الثاني بثورة او انقلاب او بحركة تمرد واعتراض على سيد العهد وتعطيل شبه كامل للحكم وقراراته».

ـ جوابنا: هذا صحيح جدا. فالضمانات المعطاة للمسيحيين لم تعد كافية والمسلمون يسقطونها الواحدة تلو الأخرى بالعنف المسلح. إذن المسيحي بحاجة الى ضمانات اكثر ومن نوع اثبت خاصة بالنظر الى الهجمة الاسلامية المتطرفة التي تجتاح لبنان والمنطقة. فالضمانات ذات الطابع السياسي والاداري سقطت ويقتضي استبدالها بضمانات ذات طابع جغرافي وامني. وتقتضي الاشارة ان المسلمين لم ينتظروا النصف الاخير من عهد امين الجميل لاعلان الثورة والتمرد عليه بل بدأوا ذلك منذ النصف الاول. وهذا ما يوجب علينا اقصى الحذر.

٣ ـ ورقة العمل تنص في الصفحة ٦ على: «ان ثمة خللا اساسيا في دولة الاربعينات... فهي دولة حائرة بين الفدرالية وعكسها» مما اجاز للمسلمين تحدي المسيحيين فيطالبونهم: اما الغاء التمثيل الطائفي، واما توزيع متساو لكل الطوائف».

ـ جوابنا: هناك حل ثالث وهو الخروج من الغموض والالتباس وتبني النظام الفدرالي. هكذا يمكن للمسيحيين الرد على المسلمين والانتقال من موقع المدافع الى موقع المبادر.

٤ ـ ورقة العمل تنص في الصفحة ٦ على: «ان التعايش يفترض، طبعا، وجود فريقين له او اكثر، ويفترض ايضا الاقرار بأن لكل فريق شخصيته وخصائصه، فهما بالضرورة، مختلفان. ومعناه ان لا بد من ان يعترف الواحد بالآخر وبحقه في الاختلاف ايضا لكي يتعايشا ويتفاهما على اصول الحياة المشتركة».

ـ جوابنا: هذا المبدأ هو مفتاح الحل. وهذا يعني:

أ ـ الغاء اعلان عروبة لبنان الذي اقر في جنيف، على الاقل بالنسبة للمسيحيين الذين يرفضونه.

ب ـ تصحيح البيان الوزاري الصادر عن حكومة الوحدة الوطنية، على الاقل لجهة توحيد البرامج التربوية. على العكس يقتضي العمل على تنويعها

واحقاق مجموعة من الخيارات التربوية والثقافية المتعددة.

٥ ـ ورقة العمل اوردت فكرة رئيسية في الصفحة ٧ وهي: ان شرط التعايش هو احلال توازن للقوى.

ـ جوابنا: هذا توجه واقعي، وترجمته العملية تقضي بضرورة تعزيز القوة العسكرية المسيحية وتوحيدها من خلال القوات اللبنانية. من هذا المنطلق ينبغي اعتبار القوات اللبنانية واجبة الوجود ليس فقط للدفاع عن المسيحيين بل من اجل اقامة التعايش المتوازن والحر. من هنا نفهم الهجمة الاسلامية المركزة على القوات.

٦ ـ ورقة العمل نصت في الصفحة ٨ على فكرة مهمة اخرى وهي: ان الدولة لا تستطيع وحدها ضمان وجود المسيحيين وحمايتهم وتعزيزهم.

ـ جوابنا: هذه ملاحظة نعتبرها محورية. وهي تعني عمليا بأنه لا يجوز للمسيحيين الاتكال على مؤسسات الدولة لوحدها وخاصة العسكرية والامنية منها، وبالتالي ضرورة الاعتماد على المؤسسات المسيحية الذاتية وخاصة العسكرية والامنية منها.

الفصل الرابع: في التسوية السياسية

الانتقاد الرئيسي: ورقة العمل تحدد للتسوية السياسية اسسا ثلاثة غامضة ومتناقضة، ولا تؤلف حلا واضحا ومتماسكا.

١ ـ لا يجوز الاستمرار في الكلام عن الحكم المركزي وعن اقامة لامركزية في وقت واحد:

ـ فاما حكم مركزي يبقى على صيغة ١٩٤٣ مع خطر اسلمته.

ـ واما حكم لا مركزي مع التوجه الى اقامة دولة فدرالية. ونحن مع هذا الخيار.

٢ ـ لا يجوز ان نعرض تنازلات للمسلمين على صعيد وظائف الفئة الاولى دون مقابل. وخطأ ورقة العمل هذه يمكن في روحيتها: اذ انها تعرض على

المسيحيين امورا قابلة للجدل وغير محسومة في حين انها تقدم للمسلمين تنازلات نهائية ومحسومة. وكأنها تحاول تبرير التنازلات التي قدمتها الدولة او التي قد تقدمها للمسلمين. او كأنها تنظر الى التسوية بمنظار المسلم الغالب والمسيحي المغلوب.

٣ ـ نقترح تعديل الاسس الثلاثة للتسوية السياسية على الشكل الآتي:

١ ـ لبنان مجموعة عائلات روحية متساوية. وهو لا يساس بحكم الارقام، ولا بمنطق الاكثرية العددية. وثمة مقاييس اصلية وخاصة بهذا النمط من البنيات الاجتماعية يجب ان يعتمد نهائيا، ويطبق على البنية الاجتماعية اللبنانية. (دون تعديل).

٢ ـ لبنان دولة فدرالية واحدة في حدودها الدولية المعترف بها مما يوجب صياغة دستور جديد عن طريق هيئة تأسيسية تشترك فيها كل الفعاليات اللبنانية.

٣ ـ لبنان دولة حيادية اقليميا ودوليا بموجب قرار تتخذه حكومة الوحدة الوطنية ويقره مجلس النواب ويبلغ الى جامعة الدول العربية والى هيئة الامم المتحدة.

***

الخلاصة: هكذا يتبين من هذه الدراسة النقدية:

ـ انه لا يمكن الموافقة على التشخيص والاستنتاجات اي منطلقات ورقة العمل.

ـ ولا يمكن الموافقة على جزء من الملاحظات.

ـ ولا بد من إعادة صياغة ورقة العمل هذه انطلاقا من الملاحظات التي ادلينا بها.

بيروت في ١٦/ ٧/ ١٩٨٤

القوات اللبنانية

الوثيقة رقم ٣

ملاحظات حول ورقة العمل
«من أجل ميثاق وطني جديد»

سمير جعجع

اولا: «ايجابيات» ورقة العمل:

١ ـ انها محاولة «طيبة» لكسر الجمود والتردد والارتباك عند المسيحيين تمهيدا لجمعهم حول مشروع سياسي واحد يفتقرون اليه.

٢ ـ اعتمادها لغة الحوار «العقلاني» الهادىء بعيدا عن التشنج.

٣ ـ اعتمادها لغة المكاشفة والمصارحة، وممارسة نقد ذاتي مباشر.

٤ ـ اقرارها بمبادىء وحقائق نعتبرها اساسية ومهمة، ابرزها:

ـ «الخلل الاساسي في دولة الاربعينات... وعظم التناقض بين الدولة من جهة وطبيعة المجتمع من جهة ثانية» (صفحة ٦).

ـ اقرار بوجود فريقين مختلفين على الارض اللبنانية لكل منهما شخصيته وخصائصه (صفحة ٦).

ـ التأكيد على ضرورة تقوية الحضور المسيحي وتعزيزه على كل المستويات (صفحة ٨) وهذا ما ننادي به باستمرار من خلال «قوة مسيحية ذاتية».

ـ الفصل بين مؤسسات الدولة اللبنانية من جهة والمؤسسات المسيحية الخاصة من جهة اخرى (صفحة ٨) (مع تحفظنا بالنسبة لاغفال المؤسسات المسيحية العسكرية والتي من الضروري ان يشملها هذا التوجه ايضا).

ثانيا: «اخطاء وثغرات» ورقة العمل:

١ ـ خطأ في توقيت الطرح: ان ورقة العمل جاءت في وقت غير مناسب بعد سلسلة التراجعات العسكرية والسياسية، مما ينعكس سلبا على «موقعنا التفاوضي».

ورد الصفحة ٨: «ان ثمة توازنا يفرض نفسه على المجتمع وهي فرصة تسنح للفريقين معا في ان يرسوا تعايشهم على توازن حقيقي» هذا غير صحيح تماما...

المسيحيون مقتنعون اليوم بوجود خلل في «ميزان القوى» يقتضي، تصحيحه، واذا كان لا بد من اخذ المبادرة من جانبنا، فليكن ذلك في ظروف نقف فيها على أرض صلبة.

٢ ـ ثغرات في الشكل:

ـ طرح غير متوازن: بمعنى ان ما ذكر في مشروع الميثاق هو «الحد الاقصى» الذي يمكن ان يقبل به المسيحيون في حين ان ذلك هو «الحد الادنى» الذي يمكن ان يقبل به المسلمون.

ـ طرح غامض، غير واف، يتحاشى الدخول في تفاصيل «حساسة» تثير الخلاف، فيبقى في اطار العموميات (مثلا: الطرح «الخجول» للامركزية في اسس التسوية السياسية (صفحة ٩). مثل آخر (ورد في صفحة ٥) «المسيحيون بحاجة الى ضمانات اخرى في مواقع اكثر استقراراً (!؟).

ـ طرح مبسط، لتبسيط الحلول، يغفل جوانب مهمة من الصراع (العامل التاريخي ـ العالم الخارجي).

ـ النظر من زاوية واحدة للامور تتناسب والطرح القائم، بمعنى ابراز نقاط معينة تدعم وجهة نظر «واضعي المشروع» واسقاط عن قصد او غير قصد ـ نقاط اخرى تضعف من الطرح في حال ورودها.

٣ ـ تحفظات حول المضمون:

أ ـ خطأ في المنطلقات:

ـ توجيه الانتقادات الى المسيحيين وحصر المسؤولية بهم، امر مبالغ فيه وفي غير محله لتقديم المشروع. لا يجوز ان يسقط طرحنا ان المسيحيين كانوا دوما في موقع الدفاع عن النفس...

«مشروع التسوية» يصورهم عكس ذلك ليبرر تصرفات المسلمين «المحقة» ان الاعتراف بأخطائنا امر مطلوب ومقبول، ولكن تبرير اخطاء الفريق الاخر فهو امر مختلف ومرفوض.

ـ الايحاء بشكل من الاشكال، ان الحرب تعود الى التركيبة «غير العادلة» للنظام

اللبناني امر ينقض مفهوم مقاومتنا المسيحية ويتعارض مع طروحاتنا على امتداد السنوات الماضية. حربنا لم تكن حربا اهلية بالمعنى الحصري للكلمة، انها ابعد واشمل: انها حرب الاسلام على المسيحية في هذه البقعة من العالم وليست حربا بين المسلمين والمسيحيين في لبنان.

وبالاجمال، فان «روحية» المشروع ككل اتسمت «بالانهزامية» والرضوخ للامر الواقع الحالي، مع تأكيدنا على الموضوعية التي حاول المعنيون اضفاءها عليه.

ب ـ «طوباوية الطرح»: التي كان من المفترض ان تمحوها تجارب حرب لم تنته بعد. ومن ذلك «لا بديل من الكيان الجامع بين المسلمين والمسيحيين» (صفحة ٤).

كما ورد في الصفحة ٨: «لا احد يحلم بالسيطرة على الآخر».

سؤال: هل هذا ينطبق على المسلمين اذا كان ذلك يصح بالنسبة لنا كمسيحيين؟

وهل هذا يكفي لطمأنة المسيحيين في وقت تتصاعد فيه وتيرة الدعوات القائلة بلبنان جمهورية اسلامية؟

ورد في الصفحة ٢: «اي لبنان نريد»...؟

جواب: هذا السؤال يجب ان يوجه الى المسلمين وعلى اجابتهم يتحدد موقفنا. انها مشكلتهم وليست مشكلتنا: هل يريدون لبنان المسلم؟ ام لبنان العربي الذي هو امتداد طبيعي «لاشقائه»؟ ام يريدون لبنان وطنا نهائيا ذات خصوصية مميزة من خلالها تتحقق حرية المسيحيين ويضمن امنهم ووجودهم... وهذا ما نريده؟

كما ورد في الصفحة ٧: «... الاتفاق على سياسة البلاد الخارجية والداخلية وفي التوجيه والاعلام والتربية»... نظريا، يبدو ذلك امر ممكن ولكنه عمليا امر شديد التعقيد.

ج ـ افتراضات وهمية: لا يجوز ان نبني احكامنا عليها حتى اثبات العكس: مثلا على ذلك:

ـ ورد الصفحة ٣: ليس صحيحا انه اذا انفصل المسيحيون عن هذا المحيط تقل المخاطر التي تهددهم. العكس هو «صحيح».

هنا نسأل: لماذا نعيش مع افكار «وخوف» مسبق لا مبرر له فنستسلم للواقع؟ وهل يعني مشروعنا حتمية الانفصال؟ ليس بالضرورة لنفترض ذلك، هل هناك سابقة في هذا المجال، اظهرت لنا عواقب هذا الانفصال؟

وفي الصفحة ذاتها ورد ما معناه: «المراهنة على الكيان الاسرائيلي في غير محلها». هذا ما يردده المسلمون وينصحوننا به فهل كمسيحيين، وصلنا الى هذه القناعة؟ على العكس من ذلك، فان الاكثرية المسيحية ما زالت، رغم ما حصل، تحبّذ الاقتداء بالمثل الاسرائيلي وان كان ذلك متعذرا على كل لبنان، فعلى مساحة الارض التي نعيش عليها على الاقل.

في الصفحة ٤: ورد ذكر نظام القائمقاميتين والمتصرفية «كاختبار تاريخي اثبت فشله».

ان التشبه (Analogie) لا يصح مع هذين النظامين لاسباب عدة منها:

ـ كونهما من صنع الدول الخارجية التي املته عشوائيا على اللبنانيين.

ـ تغير المعطيات والظروف بين اليوم والامس الذي لم يعرف حربا استمرت عشر سنوات لتحدث «زلزالا في الكيان اللبناني... اضف الى ذلك ان لبنان لم يكن آنذاك دولة مستقلة.

ـ النظامان المذكوران لم يكونا وليد تفاهم بين ابناء المجتمع اللبناني وعلى اسس واضحة وثابتة... مما أدى الى الانهيار السريع... هذا مع التذكير بأن عهد المتصرفية كان من افضل العهود التي عرفها لبنان.

في الصفحة ٦ ورد ما يلي: الامر الذي اجاز للمسلمين تحدي المسيحيين على هذا النحو:

ـ اما الغاء التمثيل الطائفي.

ـ واما المضي في منطق التمثيل الطائفي حتى النهاية.

ردا على ذلك نقول:

لا يفترض بنا ان نصوّر الواقع على هذا النحو وكأننا نعاني «مأزقا»لنبرر تنازلات قد

نقدمها قائلين: ما العمل «الجماعة حشرونا». . . بمقدورنا «رد التحدي» و بالتالي اعادة الكرة الى ملعب الفريق الآخر على هذا النحو:

ـ اما المضي في منطق التمثيل الطائفي المعمول به حاليا.

ـ اما . . . اللامركزية السياسية.

د ـ التناقض الظاهر:

ـ كيف يمكن التوفيق بين ما طرحه مشروع الميثاق من توزيع عادل ومتوازن للمناصب والوظائف الاولى الرئيسية (صفحة ٩) وبين ما يردده الشيخ بيار الجميل يوميا من ضرورة اعطاء المسيحيين ضمانات (سمّاها اخيرا امتيازات) تنزع الخوف من نفسه. . . يجب التنبه جيدا الى التماسك في طروحاتنا السياسية والاصرار عليها.

ـ كيف يمكن التوفيق بين محاسبة دولة الاربعينات الحائرة بين الفدرالية وعكسها (صفحة ٦) والوقوع في الخطأ ذاته مع عرض اسس التسوية (صفحة ٩) الحائرة هي ايضا بين اللامركزية وعكسها.

ـ كيف يمكن التوفيق بين الاعتراف بوجود فريقين مختلفين لكل منهما شخصيته وخصائصه (وهذه حجة واضعي المشروع) وبين الدعوة الى تعايش هذين الفريقين كمن يطلب الشيء وعكسه؟

«ان التعايش (صفحة ٦) يفترض فريقين او اكثر، ويفترض ايضا الاقرار بأن لكل فريق شخصيته وخصائصه. . . «هذا منطق صحيح ولكنه غير مكتمل وما يجب ان نضيفه هنا:

. . . شريطة الا تتعارض شخصية فريق وخصائصه مع شخصية وخصائص الآخر (كما هو حاصل عندنا) وان التعارض في هذه الحالة يؤدي الى التصادم و بالتالي الى انتفاء التعايش.

الخلاصة:

ان المتتبع، في ورقة العمل، لعرض المشكلة (والصحيح بعض وجوه المشكلة) وما خرجت به من استنتجات تصب بمجملها في صالح الحل الفدرالي، يفاجىء في النهاية

بالطرح التقليدي الداعي ـ ولو مداورة ـ للاخذ بصيغة الـ ٤٣ . . . وبالتالي يخرج بانطباع ان واضعي المشروع كان يهمّهم، وبالدرجة الاولى طرح ما يرضى به المسلمون وهذا كان هاجسهم الاول، مع أن العكس هو المطلوب (اي تحقيق تطلعات الشعب المسيحي).

القطارة في ١٢ آب ١٩٨٤

سمير جعجع

ورقة عمل

اي نظام سياسي نريد؟

١٥ تشرين الاول ١٩٨٤

حزب الكتائب اللبنانية

-١-

يتعرّض الوطن اللبناني، منذ تأسيسه، لحملة تشتد حينا وتهدأ حينا آخر، كانت في البدء حملة على كيانه بالذات يوم رفضه المسلمون وآثروا عليه الالتحاق بسوريا، ثم تركزت على نظامه السياسي من الزاوية التي تمسّ الاساس الذي يقوم عليه، والمتمثل في مبدأ التمثيل النسبي للطوائف في الحكم ومؤسساته وفي الادارات العامة.

وان بدا من هذا التطوّر في الحملة المذكورة ان الوطن اللبناني اصبح مقبولا، وان النظام السياسي فقط هو المرفوض والمعترض عليه، فمن الواضح ان الحملة لا تزال تمسّ الوطن المشترك نفسه، وبالتالي، مصير ابنائه المسيحيين، نظرا للعلاقة العضوية بين الوطن والنظام، او بين المجتمع اللبناني السوسيولوجية من جهة، وبنيته السياسية من جهة ثانية. حتى ليصح القول أن الغاء النظام اللبناني يعني، في الوقت نفسه، الغاء للوطن ايضا واقامة وطن آخر مكانه تحكمه الاكثرية العددية وتجعل منه جمهورية اسلامية او «جمهورية شعبية».

وتشكل الظروف الاستثنائية التي يمرّ فيها لبنان فرصة ذهبية لاحداث هذا الانقلاب.

فالاحتلالات، والانهيار الحاصل في الكيان اللبناني ومؤسساته، وانسحاب المسيحيين من معظم مناطق البلاد، عوامل افسحت في المجال للكلام على اعادة تأسيس كامل للوطن اللبناني لن تكون، اذا ما تمّ الغاء قاعدة التمثيل الطائفي، الا مدمّرة ولاغية للبنان وطن الحريات والملاذ الاخير للمسيحيين.

-٢-

يتميز الموقف المسيحي من هذا الشأن بالملامح السلبية الآتية:

- خجل من المجاهرة بسلامة القاعدة التي يقوم عليها النظام اللبناني. فهم ايضا من المتأثرين بالكلام على الطائفية وعيوبها، وبالترهيب الفكري الذي يمارس منذ

تأسيس لبنان على هذا الصعيد.

ـ الوقوف موقف الدفاع، حتى اذا ما تعذر عليهم الحفاظ على ما هو قائم فتشوا عن التسويات الجزئية على نحو ما حصل في مؤتمري جنيف ولوزان وما بعدهما، او لجأوا الى البدائل، من مثل التقسيم والفدرالية واللامركزية على انواعها.

ـ الحيرة والتأرجح بين ما سمي دولة الاربعينات وعكسها... بين المطالبة بالفدرالية مثلا والتمسك برئاسة الجمهورية والصلاحيات الدستورية التي اعطيت لها.

ـ ٣ ـ

لتخطي هذه الحال، يقرّر المسيحيون في ما بينهم موقفا، يكون بالخطوط العامة الآتية:

أ ـ الوطن اللبناني، في المنطلق، مبادرة مسيحية رمى المؤسسون من خلالها الى تفادي الوقوع في العزلة بالنسبة الى المحيط العربي ـ الاسلامي وتحوّل لبنان الى جسم غريب اذا ما ظلّ مقتصرا على الجبل المسيحي. وهو لهذا السبب تمّ توسيع رقعته ليشمل «الاقضية الاربعة» و «مدن الساحل» وليكون وطن مسيحيين ومسلمين، او وطن حريات وضمانة لكل «الاقليات» الدينية والمذهبية.

وقد كان هذا الخيار خلاصة تجارب عدة دامت قرونا، وفي اعقاب سقوط «نظام الجبل» وفشل تجربة نظام القائمقاميتين. ورأى المؤسسون ان «لبنان الكبير» هو الضمانة للوجود المسيحي لا سواه.

وتبعا لذلك يكون المسيحيون هم المسؤولون في الدرجة الاولى عن نجاح هذا الخيار او فشله. وليس من مصلحتهم ابدا ان يفشل. ولهم هم ان يؤمنوا وسائل انجاحه وان يستنبطوا في سبيل ذلك الحلول والعلاجات الناجعة.

ب ـ تطوى كل المشاريع المطروحة في الاوساط المسيحية كبدائل من النظام الحالي سواء كانت تحت عنوان الفدرالية او اللامركزية السياسية او اللامركزية الامنية للاسباب الآتية:

اولا: لان النظام اللبناني الحالي، انما هو في الاساس نظام فدرالي ويتمثل ذلك:

١ ـ في الاعتراف بالطوائف اللبنانية.

٢ ـ في حق هذه الطوائف في ادارة شؤونها الذاتية المتعلقة بالاحوال الشخصية وانشاء مدارسها الخاصة.

٣ ـ في تمثيلها في مؤسسات الحكم والدولة على قاعدة النسبية.

٤ ـ في الادارة الجماعية للبلاد وشؤونها من خلال الحكومات الائتلافية الممثلة لكل الطوائف.

٥ ـ في حق كل طائفة في الاعتراض على اى قرار ترى فيه مساسا بحقوقها ومصالحها.

ثانيا: لان فوق هذه الفدرالية تستوي رئاسة الجمهورية كضابط لها وكضمانة اضافية للمسيحيين، متمتعة بصلاحيات وضوابط، اذا احسن استعمالها، كانت مانعا لاي خلل ولأي تسلّط فئوي.

ثالثا: ولأن الذهاب اكثر من ذلك في تطبيق الفدرالية يؤدي حتما:

ـ الى الغاء رئاسة الجمهورية والاستعاضة عنها بمجلس فدرالي السلطة فيه والصلاحيات موزعة على اعضائه بالتساوي.

ـ الى حصر الوجود المسيحي في مناطق معينة مقابل الانسحاب من المناطق الاخرى الباقية والتنازل عن اي تأثير فيها وفي مصيرها فتستحيل مناطق اسلامية، وتزداد اسلمة على اسلمة، وتصبح طوقا مضروبا حول المناطق المسيحية خانقا.

ـ ٤ ـ

يكون الرّد المسيحي على المطالبة بالغاء قاعدة النسبية في تمثيل الطوائف بطرح يتمثل في الخطوط العامة الآتية:

اولا: لبنان وطن موجود منذ العام ١٩٢٠ على الاقل وليس واردا العودة الى نقطة البداية كانما المطلوب تأسيس وطن جديد لا ماض له ولا تراث ولا تاريخ.

ثانيا: قياسا على ما تقدّم، ان اي اصلاح او تغيير في المؤسسات يجب الا يمس الاسس والثوابت التاريخية التي قام عليها الوطن اللبناني. . . والا كانت حدود لبنان

ايضا ووحدة اراضيه ونظامه الديمقراطي كذلك قابلة لاعادة النظر فيها والتعديل.

والثوابت التي لا يجوز فيها التغيير او التعديل هي الآتية:

١ ـ حدود لبنان وهي الحدود المنصوص عليها في الدستور والمعترف بها دوليا.

٢ ـ الاراضي اللبنانية، وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التخلّي او التنازل عن اي جزء منها في اي حال من الاحوال.

٣ ـ ثمة تاريخ دستوري للبنان يتميّز بالثوابت التالية:

٣ ـ ١ ـ التعايش بين الطوائف التي تؤلفه وتنتشر في اطار حدوده الامر الذي يعني في الوقت نفسه ان لا تقسيم ولا انفصال ولا دويلات داخل الدولة اللبنانية الواحدة.

٣ ـ ٢ ـ وجود لبنان ضمانة لكل الطوائف التي تؤلفه من خلال قاعدة التمثيل النسبي التي تقضي باشراك كل هذه الطوائف في الحكم وفي ادارة اعمال الدولة وفي ادارة الثروة الوطنية وتأمين الرفاهية للجميع.

وفي هذا الاطار، ثمة مواد ثلاث اساسية في الدستور اللبناني هي تكريس لماض دستوري عريق يعود الى اجيال وليست مستحدثة. وهي:

المادة ٩، المتعلقة بالادارة الذاتية للاحوال الشخصية.

المادة ١٠، المتعلقة بالتعليم وبحق الطوائف في انشاء مدارسها الخاصة.

المادة ٩٥، المتعلقة بمبدأ المشاركة في السلطة. (وليست الصفة الانتقالية التي اعطيت لهذه المادة الا من تأثير «الثقافة الاكثروية» التي اقتبسها اللبنانيون، مسيحيين ومسلمين، عن الفكر الدستوري الفرنسي او البريطاني. وهي ثقافة تتناقض مع التاريخ الدستوري اللبناني ومع طبيعة البنية الاجتماعية اللبنانية).

ان هذه المبادىء الثلاثة هي ملازمة لحياة لبنان الدستورية منذ قرون او على الاقل منذ العام ١٨٤٢.

٣ ـ ٣ ـ مبدأ انتماء لبنان الى العروبة من دون ان يمس ذلك استقلاله وسيادته. وهو مبدأ معمول به منذ العام ١٩٤٣.

ان التأكيد على ذلك، من بعد توضيح هذا الانتماء، قد يكون ضروريا.

٤ ـ وجود الطوائف المعترف بها قانونا في لبنان واقع مجتمعي تاريخي لا تلغيه، ولا يجوز ان تلغيه اي ايديولوجية واي دعوة طبقية. وهذا يفترض الاقرار بأن «لبنان لا يساس بحكم الارقام ولا يستقيم امره وتبنى حياته الوطنية الا بروح القناعة المشتركة»، على حدّ ما جاء في البيان الصادر عن الاجتماع الاسلامي العام المنعقد في ١٨ تموز ١٩٨٢.

وكان قد سبق لرئيس الحكومة في ٢٨/ ١١/ ١٩٧٥ ان قال الكلام اياه تقريبا في بيان له يومذاك: «. . . وتوفير الضمانات اللازمة لكل طائفة من الطوائف التي يتألف منها وهي جميعها اقليات بغية المحافظة على معتقداتها وثقافتها واسلوب حياتها».

ومعنى كل هذا ان الحكم في لبنان لا يبنى على قاعدة الاكثرية التي تؤدي الى العزل والهيمنة، بل على قاعدة النسبية المعمول بها منذ اجيال.

ان الانظمة الديمقراطية انواع. والديمقراطية لا تقتصر على قاعدة الاكثروية.

٥ ـ اذا كان لبنان طوائف «كلها اقليات»، وهو، بالتالي، «لا يساس بحكم الارقام»، فمعنى ذلك ان المقاييس الدستورية في المجتمعات المتعددة هي التي يجب ان تعتمد لا «المقياس الاكثروي».

اما الفاعلية السياسية لكل طائفة انما هي تقوم على توازن سياسي لا على العدد. ويتم ذلك من خلال اعتماد صيغة «الائتلاف الحكومي»، ومن خلال حق «الفيتو» المانع لأي هيمنة فئوية ولأي تسلط.

٦ ـ التغيير الدستوري اختصاص قانوني وسياسي فلا يجوز بالتالي، ان يكون، وسيلة لتغذية الصراع، الامر الذي يقضي باستبعاد التنظير الايديولوجي والدعوات القومية عن هذه المحاولة، واعادة النظر في التعابير والالفاظ المتداولة بعدما تحوّلت الى شعارات اصبح الجميع اسرى بها.

٧ ـ التاريخ السياسي اللبناني يقوم على اتفاقات تفاوضية بين المجموعات التي يتألف منها المجتمع اللبناني. وفي هذا الاطار كان الكلام على «الوفاق الوطني» الذي لا قواعد قانونية او تنظيمية له، انما هو تقاليد في احتواء النزاعات، ومصالح وطريقة عيش

مشتركة. وإذا كان هذا الوفاق قد تأخر، فالامر يعود الى مبالغة البعض في الاعتماد على بنيات نظرية فوقية متجاهلا الثوابت التاريخية وطرق العيش المشتركة.

ليست «التسوية التاريخية»، في مجتمع مثل المجتمع اللبناني، قاسما مشتركا كما يقال ولا حلا وسطا ولا نصف حل، انما هي «الحد الادنى» المقبول لدى افرقائه والذي لا ينسجم الاّ قليلا مع رغبات كل فريق ومطامحه.

خطّة التحرّك

١ ـ يصار الى قرار مشروع «الوثيقة» المتضمن تصوّرا كاملا للوطن اللبناني والأسس التي يقوم عليها.

٢ ـ يعلن حزبا الكتائب و «الوطنيون الاحرار» هذه الوثيقة في مؤتمر صحافي يعقد لهذه الغاية.

٣ ـ يتولى ممثلو الحزبين في مجلس الوزراء طرح على هذا المشروع والدفاع عنه وربط كل مواقفهم بمضمونه.

٤ ـ يصار الى «تسويق» المشروع على النحو الآتي:

ـ وفود الى دمشق والقدس وبعض العواصم العربية ذات التأثير: الرياض، عمان، القاهرة.

ـ وفود الى واشنطن وباريس.

ـ اتصالات بالبعثات الدبلوماسية المعتمدة في بيروت.

ـ اتصالات مكثفة بالفعاليات المسيحية الدينية والزمنية.

ـ اتصالات مماثلة بالنواب، وبخاصة النواب المسيحيين.

ـ ندوات شعبية في العاصمة والمناطق.

٥ ـ تنظيم حملة اعلامية تتولاها غرفة عمليات خاصة تنشأ لهذه الغاية وتؤمن اوسع تسويق للمشروع في الصحافة المحلية.

١٥ تشرين الأول ١٩٨٤

حزب الكتائب اللبنانية

مراجع

١ ـ قصة الموازنة في الحرب . ص ٣٢٠

٢ ـ الصحف اللبنانية ـ النهار ـ ١٧/ ١٢/ ٤٣

٣ ـ راجع نص بيان الملك الاردني في «العلاقات اللبنانية السورية» ـ مركز التوثيق والبحوث اللبناني ـ ص ١٠٩، ١١٠ .

٤ ـ المصدر السابق ـ ص ١١١

٥ ـ بشارة الخوري : حقائق لبنانية ـ ج ٢ ـ ص ٢٥٦

٦ ـ المصدر السابق ـ ص ٢٤٣

٧ـ نقلاً عن مذكرات خالد العظم ـ ج ٢ ـ ص ٩

٨ ـ المصدر السابق ـ ص ٧و ٨

٩ـ المصدر السابق ـ ص ٢٢

١٠ ـ المصدر السابق ـ ص ٢٣ ـ٢٤

١١ ـ راجع نص المذكرتين السورية واللبنانية في «العلاقات اللبنانية السورية»

ـ مركز التوثيق والبحوث اللبناني ـ ص ١٤٢ ـ ١٤٣ ـ ١٤٤ ـ ١٤٥ ـ ١٤٦

١٢ ـ مذكرات خالد العظم ـ ج ٢ ـ ص ١١ ـ ١٣

١٣ ـ مذكرات خالد العظم ـ ج ٢ ـ ص ٦١

١٤ ـ مذكرات خالد العظم ـ ج ٢ ـ ص ٧٠

١٥ ـ قصة الموازنة في الحرب ـ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ـ ١٩٩٠ ـ ص ٢٨٧ الى ٢٩٤ .

١٦ ـ كمال الصليبي : بيت بمنازل كثيرة ـ مؤسسة نوفل ـ ١٩٩٠ ص ٢١٧

١٧ ـ المصدر السابق ـ ص ٢١٩

١٨ ـ المصدر السابق ـ ص ٩٢ ـ ٩٣

١٩ ـ المصدر السابق ـ ص ٩٣

٢٠ ـ المصدر السابق ـ ص ٩٣ ـ ٩٤

٢١ ـ من قرار لمجلس ادارة جبل لبنان في ١/ ١٢/١٩١٨، نقلاً عن ب
الخوري (حقائق لبنانية) الجزء الاول ـ ص ٢٧٠ .

٢٢ ـ المصدر السابق ـ ص ٢٨٠

٢٣ ـ المصدر السابق ـ ص ٣٠٩ ـ اعلن غورو ذلك في احتفال أقامه اهل م
زحلة تكريماً له في ٣ آب ١٩٢٠ قائلاً: «منذ رسوت منذ ٨ اشهر، كنت اعرف
وقت طويل العلاقات التقليدية للبنان مع فرنسا. . . وخلال هذه الثمانية اشهر
لبنان باكثريته الساحقة موالياً لفرنسا. وهذه الموالاة ستحصل اليوم على مكافأتها
ومن جهتنا نستطيع القول اننا نحن الفرنسيين دفعنا الدين المترتب عن ولائكم الة
لنا» نقلاً عن مائير زامير ـ «الكيان المسيحي اللبناني» ـ ترجمة سمير فارس ـ ؛
المطبوعات الشرقية ـ ١٩٨٦ ـ ص ١٢٩

٢٤ ـ عن بشارة الخوري ـ «حقائق لبنانية» ـ الجزء الاول ـ ص ٣١١ .

٢٥ ـ المصدر السابق ـ ص ٣١٤ ـ ٣١٥

كمال الصليبي : بيت بمنازل كثيرة ـ ص ٤٢ ـ ٤٣ .

QUISSE DE L' ORGANISATION DE LA SYRIE - 1920 SOUS LE ـ ٢٧
ارشيف MANDAT FRANCAIS - 17 JUILLET - ROBERT DE CAIX
الخارجية الفرنسية

٢٨ ـ نقلاً عن بشارة الخوري ـ حقائق لبنانية ـ الجزء الاول ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩

٢٩ ـ راجع في هذا الصدد يوسف السودا : « في سبيل الاستقلال» ص ٢٩٣ ـ
٢٩٤ ، وبشارة الخوري : «حقائق لبنانية» ـ الجزء الاول ـ ص ١٠٥ .

٣٠ ـ نقلاً عن «البطريرك انطوان عريضة ـ لبنان وفرنسا ـ سلسلة الشرق العربي الحديث ـ تعريب فارس غصوب ـ ص ٩٤

٣١ ـ المصدر السابق ـ ص ٩٥ الى ٩٨ .

٣٢ ـ قصة الموارنة في الحرب ـ ص ٤٣ الى ٥٥

٣٣ ـ كمال الصليبي : «بيت بمنازل كثيرة» ـ ص ٩٩

٣٤ ـ المصدر السابق ص ٤٨

٣٥ ـ مذكرات خالد العظم ـ الدار المتحدة للنشر ـ ١٩٧٣ ـ الجزء الثاني ص ١٢ ـ ١٣

٣٦ ـ صحيفة «النهار» اللبنانية ـ عدد ١٧/ ٧/ ١٩٥١

٣٧ ـ صحيفة «الديار» اللبنانية ـ عدد ١٤ نيسان ١٩٩٠

٣٨ ـ معن بشور! العلاقات اللبنانية ـ السورية ـ صحيفة «السفير» اللبنانية ـ ١٢/ ١٢/ ١٩٩٠

٣٩ ـ المصدر السابق

٤٠ ـ المصدر السابق

٤١ ـ صحيفة «السفير» الملحق السنوي ١٩٩٠ ـ ٢٩/ ١٢/ ١٩٩٠

٤٢ ـ بشارة الخوري ـ حقائق لبنانية ـ الجزء ٢ ـ ص ١١٠

٤٣ ـ المصدر السابق ـ ص ١٦٠

٤٤ ـ المصدر السابق ـ ص ٢٤١

٤٥ ـ MAURICE BERTRAND- LE MONDE DIPLOMATIQUE - SEPT - 1990 ص ١١ .

٤٦ ـ الصحف اللبنانية ـ ١/ ٨/ ٦٢

٤٧ ـ الصحف اللبنانية ـ النهار ـ ٢/ ٨/ ٦٢

٤٨ ـ المصدر السابق ـ ١/٨/ ٦٢

٤٩ ـ مذكرات خالد العظم ـ الجزء الثاني ـ ص ٧٦

٥٠ ـ صحيفة «النهار» ـ ١٧/ ١٢/ ٧٠

٥١ ـ المصدر السابق ـ ٢٢/ ١٢/ ٧٠

٥٢ ـ قصة الموارنة في الحرب ـ ص٤٦٢

٥٣ ـ المصدر السابق ـ ص ٢٨٥

٥٤ ـ HISTOIRE RELIGIEUSE, CULTURELLE ET POLITIQUE DES MARONITES - P. BOUTROS DAOU

٥٥ ـ كمال الصليبي : بيت بمنازل كثيرة ـ ص ٧٥ إلى ٧٨

٥٦ ـ منح الصلح : دمشق والتضامن العربي ـ صحيفة «السفير اللبنانية ـ ٨ اذار ١٩٩١.

٥٧ ـ المصدر السابق.

الفهرس

